

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

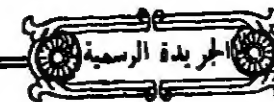
عمان : الاربعاء ٦ رمضان سنة ١٤١٤ هـ الموافق ١٦ شباط سنة ١٩٩٤ م . العدد ٣٩٥١

الفهرس

الصفحة

٢٨٧	نظام رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ النظام المالي
٢٩٧	نظام رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ نظام ايداع المنصبات
٣٠٠	نظام رقم ٥ لسنة ١٩٩٤ نظام دائرة المكتبة الوطنية
٣٠٣	نظام رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ نظام معدل لنظام تنظيم وادارة وزارة الثقافة
٣٠٦	اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية بولندا تتعلق بالخدمات الجوية
٣١٥	بذل خدمات مؤسسة الموانئ
٣١٥	تفويض بعض صلاحيات مجلس الوزراء
٣١٨	التعليمات التنفيذية للجنة شؤون الضمان
٣١٩	قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

مديرية المطابع العسكرية



- ١ - اسم الشركة : شركة هاني عسكر واخوانه.
 - ٢ - اسماء الشركاء وجنسياتهم وعناوينهم:

اسم الشريك	الجنسية	العنوان
أ - محمد عبدالرحمن عبدالمعطي عسكر	اردني	عمان
ب - هاني عبدالرحمن عبدالمعطي عسكر	-	-
ج - ماجد عبدالرحمن عبدالمعطي عسكر	-	-
د - وليد عبدالرحمن عبدالمعطي عسكر	-	-

 - ٣ - غايات الشركة : انتاج الادوات المنزلية من الالمنيوم والستلس ستيل واستيراد وتصدير
 - ٤ - مركز الشركة الرئيسي : عمان ويحق لها فتح فروع داخل وخارج المملكة.
 - ٥ - مقدار رأسمال الشركة : ٢٠٠٠٠ دينار.
 - ٦ - مدة الشركة : خمس سنوات تجدد تلقائياً.
 - ٧ - اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها : هاني عبدالرحمن عبد المعطي عسكر مفقوداً في كافة الامور او من يفوضه خطياً.
 - ٨ - تاريخ ابتداء العمل : ١٩٩٢/١١/٧.
- اعلن بان شركة ابو راجوح وابو حصوه وشركاهم سجلت لدى تحت رقم (٣١٢٢٦) تاريخ ١٩٩٢/١١/٧ حسب التفاصيل التالية
- ١ - اسم الشركة : شركة ابو راجوح وابو حصوه وشركاهم
 - ٢ - اسماء الشركاء وجنسياتهم وعناوينهم:

اسم الشريك	الجنسية	العنوان
ابراهيم حسين سالم ابوراجوح	اردني	عمان
يوسف حسين سالم ابوراجوح	اردني	عمان
حسين احمد سليمان ابوراجوح	اردني	عمان
سليمان محمود حسن حجازي	اردني	عمان
امجد محمد جوده سعاده	اردني	عمان
محمد محمود احمد ابو حصوه	اردني	عمان
عبد محمود احمد ابو حصوه	اردني	عمان
حمد صالح عبدالله ابو زيد	اردني	عمان
صايل حمد صالح عبدالله ابوزيد	اردني	عمان
علي زيدان الحنيطي	اردني	عمان
احمد ناصر ابو حصوه	اردني	عمان
عزاد صالح عبدالله ابوزيد	اردني	عمان
منجد ثابت اسعد خربوش	اردني	عمان

 - ٣ - غايات الشركة : الاستثمار في مجال نقل الركاب
 - ٤ - مركز الشركة الرئيسي : عمان
 - ٥ - مقدار رأسمال الشركة : اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها : ابراهيم حسين سالم ابوراجوح ومحمد محمود احمد ابو حصوه وصايل حمد ابوزيد مجتمعين
 - ٦ - مدة الشركة : اثني عشر عاماً تجدد تلقائياً
 - ٧ - تاريخ ابتداء العمل ١٩٩٢/١١/٧

هكذا من المأهول

نخس الحسفن الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١١٤ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/١١/١٩٩٤
نأمر بوضع النظام الآتف :-

نظام رقم - ٣ - لسنة ١٩٩٤
النظام المالي
صادر بمقتضى المادة - ١١٤ - من الدستور
الفصل الأول - التعريفات

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المالي لسنة ١٩٩٤) ويعمل به اعتباراً من (١-٤-١٩٩٤) م .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

الوزارة	:	وزارة المالية
الوزير	:	وزير المالية
الدائرة	:	اي وزارة او دائرة او مؤسسة او سلطة او هيئة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للحكومة .
المؤسسة	:	اي مؤسسة رسمية عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات استقلال اداري ومالي ولا تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للحكومة .
الوزير المختص	:	الوزير فيما يختص بوزارته والدوائر المرتبطة به ، ولغايات هذا النظام تشمل عبارة الوزير المختص ما يلي :-
	:	١ - رئيس الوزراء فيما يتعلق برئاسة الوزراء والدوائر المرتبطة به .
	:	٢ - رئيس الديوان الملكي الهاشمي فيما يتعلق بالديوان الملكي .
	:	٣ - رئيس مجلس الاعيان ، وعند غيابه ، رئيس مجلس النواب فيما يتعلق بمجلس الامة .
	:	٤ - رئيس اي دائرة يمارس صلاحيات الوزير بموجب قوانين والانظمة خاصة ، فيما يتعلق بتلك الدائرة .
الامين العام	:	الامين العام او المدير العام لاي دائرة .
الموازنة	:	الموازنة العامة للحكومة .
الايرادات	:	جميع الضرائب والرسوم والعوائد والارباح والفوائد والمساعدات واي اموال اخرى ترد لاي دائرة .
النفقات	:	جميع المبالغ المخصصة لمواجهة الالتزامات المحققة بموجب التشريعات المعمول بها .
الاموال العامة	:	الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة لاي دائرة او مؤسسة بها فيها الايرادات .

السلسلة	:	البالغ الذي يصرف مقدماً لانجاز اعمال محددة او القيام بمهام محددة او لمواجهة التزامات على الدائرة او الناشئة عن عقود او اتفاقيات او كالات .
السنة المالية	:	المدة التي تبدأ من اول كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في الحادي والثلاثين من كانون الاول من السنة نفسها .
الحساب الختامي	:	بيان لحسابات الموازنة ونتيجة تنفيذها عن السنة المالية المعنية وفق الاسس والمعايير المعتمدة في هذا النظام والقوانين والانظمة الرامية .
المركز النقدي	:	بيان بالوضع النقدي للحكومة في نهاية السنة المالية ويتضمن جانب الموجودات من هذا البيان ما يمتلكه الدائرة وما لها من حقوق تجاه الغير ، كما يتضمن جانب المطالبات ما على الدائرة من حقوق والتزامات وفق الاسس والمعايير المعتمدة في هذا النظام والقوانين والانظمة الرامية .
حساب الخزينة العام	:	حساب الحكومة لدى البنك المركزي الاردني الذي تودع فيه الايرادات وتصرف منه النفقات .
حساب الايرادات العام	:	حساب الحكومة لدى البنك المركزي الاردني الذي تودع فيه الايرادات بصورة مؤقتة تمهيداً لتحويلها الى حساب الخزينة العام .
حساب الخزينة الفرعي	:	الحساب المفتوح لدى البنك المركزي الاردني باسم الدائرة التي تحول اليها المخصصات الشهرية المعتمدة للصرف منها .
الموظف المالي	:	كل موظف مفاد به تسلم الاموال العامة او حفظها او انفاقها او مراقبتها او القيام بتنظيم المستندات المالية او اجراء التقييد المحاسبية او ترحيلها للسجلات والبطاقات والنماذج المقررة لذلك ، وكل موظف مفاد به مهم ادارة المال العام وحسابات التكاليف والتحليل والتخطيط المالي .

المادة ٣ - ١ - يطبق هذا النظام على اي دائرة او مؤسسة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للحكومة وعلى اي دائرة او مؤسسة ذات استقلال اداري ومالي وليس لها نظام مالي خاص بها .
ب - تطبق احكام هذا النظام على وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية باعتبارها مؤسسة ذات استقلال مالي واداري .

الفصل الثاني الاسس والقواعد المالية والمحاسبية

المادة ٤ - تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا النظام تعتمد الدائرة الاسس والقواعد المالية والمحاسبية التالية :-

- استخدام طريقة التقييد المزدوج في تنظيم حساباتها .
- استخدام الاسس النقدي في اثبات العمليات المالية لاعداد الحساب الختامي والمركز النقدي لها .
- تطبيق اسلوب المركزية في توريد ايرادات الدائرة لحساب الخزينة العام .
- تطبيق اسلوب اللامركزية في صرف نفقات الدائرة .
- اعتماد تصنيف محاسبي موحد لبيانات الحساب الختامي والمركز النقدي للدائرة ينفق وتصنيف الموازنة .

هكذا من المأهول

الفصل الثالث

الإيرادات

المادة ٥ - ١ - يجب على الدائرة توريد الإيرادات التي يقوم بتحصيلها لحساب الخزينة العام ولا يجوز لها استخدام تلك الإيرادات لأي غرض من الأغراض إلا إذا نص التشريع على غير ذلك .

ب - يتوجب على أي دائرة أو مؤسسة أو شركة أو أي جهة أخرى مكلفة بتحصيل الإيرادات توريدها لحساب الخزينة العام ويحظر عليها الاحتفاظ بها وفقا للتعليمات التي يضعها الوزير .

المادة ٦ - ١ - ترد الإيرادات المقبوضة في أي من الحالات التالية :

١ - إذا كان التشريع يجيز ردها .

٢ - إذا كانت تخص إيرادات السنة الحالية أو سنوات سابقة واستوفيت بطريقة الخطأ .

ب - ترد الإيرادات التي استوفيت خطأ في سنة مالية جارية من نفس الحساب الذي قيدت له أما الإيرادات التي استوفيت خطأ في سنوات سابقة فتزد من مادة « رديت إيرادات لسنوات سابقة » في قانون الموازنة العامة للسنة المالية الجارية .

ج - ترد الإيرادات التي استوفيت دون وجه حق وفي غير الحالات المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة بقرار من الوزير .

د - لا ترد الإيرادات في جميع الأحوال بعد انقضاء ايصالات المقبوضات المعززة لها إلا إذا قرر الوزير غير ذلك .

المادة ٧ - يتم قبض الإيرادات بموجب ايصال مقبوضات معتمد سواء كان هذا الايصال رئيسيا أو فرعيا أو بموجب نموذج رخص أو تسلم مالي مقرر ويعطى الدافع نسخة منها .

المادة ٨ - تسجل الإيرادات لأي سنة مالية في حساب الفصل والمادة المتعلقين بها في قانون الموازنة العامة للسنة المالية الجارية .

المادة ٩ - للوزير أو لمن يفوضه خطيا تدقيق القيود والسجلات المتعلقة بتحصيل الإيرادات في الدوائر والمؤسسات والشركات والجهات الأخرى المكلفة بتحصيل تلك الإيرادات .

المادة ١٠ - يحدد الوزير بناء على تنسيب الوزير المختص ، الحد الأعلى للأرصدة النقدية من الإيرادات المحصلة والأوراق ذات القيمة المالية التي يجوز للموظف المالي الاحتفاظ بها .

المادة ١١ - يحدد الوزير الموظف المالي الذي يتوجب عليه تقديم كراسة مالية مصدقة لدى الكاتب العدل وفق نظام كراسات الموظفين المعمول به .

المادة ١٢ - ١ - إذا قدمت أي مساعدات أو هبات أو تبرعات نقدية أو عينية لأي دائرة على الوزير المختص إعلام الوزير بها في الحال .

ب - إذا كانت المساعدات أو الهبات أو التبرعات المقدمة بموجب الفقرة ١ - من هذه المادة مساعدة عينية فتقرر قيمتها من قبل لجنة يمينها الوزير المختص ويشارك فيها ممثل عن الإدارة وتقرر أمانة لدى الوزارة باسم تلك الدائرة وتخضع في طريقة إجراءات قبضها وصرفها إلى إكمال هذا النظام . على أن تلقى الجهة المحددة لها أو الغاية المخصصة لها .

المادة ١٣ - ١ - يتم قيد المساعدات والهبات والتبرعات النقدية في حساب الإيرادات العام ما لم يرد أي نص في تشريع أو اتفاق آخر يخالف ذلك .

ب - تحول إلى الوزارة المساعدات والهبات والتبرعات النقدية التي تقدم لأي دائرة من الغير بمقتضى اتفاقيات مع حكومات أو مؤسسات أو هيئات خارجية وتفيد أمانة لدى الوزارة باسم تلك الدائرة وتخضع في طريقة وإجراءات قبضها وقيدتها ومراقبتها وصرفها على الغاية المخصصة من أجلها طبقا لاحكام هذا النظام .

الفصل الرابع

النفقة

المادة ١٤ - ١ - يتم اتفاق المخصصات المرصودة في الموازنة بناء على أوامر مالية عامة أو خاصة وبموجب حوالات مالية على النحو التالي :

١ - يصدر رئيس الوزراء الأوامر المالية الخاصة بأذن الاتفاق من مخصصات جلالة الملك والأسرة المالكة .

٢ - يصدر الوزير الأوامر المالية العامة بأذن الاتفاق من مخصصات النفقات الجارية كما يصدر الأوامر المالية الخاصة بأذن الاتفاق من مخصصات النفقات الراسمالية .

ب - يصدر مدير عام دائرة الموازنة العامة الحوالات المالية الشهرية للنفقات الواردة في موازنة الدائرة استنادا إلى الأوامر المالية الصادرة بمقتضى الفقرة ١ - من هذه المادة .

المادة ١٥ - ١ - يتولى الأمين العام صلاحية الاتفاق من مخصصات الدائرة وله تفويض هذه الصلاحية خطيا لأي موظف في دائرته على أن يتم التفويض بموافقة الوزير المختص ويبلغ الوزير بذلك .

ب - يتولى المحافظ صلاحية الاتفاق من المخصصات المرصودة لدائرته ، وله تفويض هذه الصلاحيات خطيا لأي موظف رئيسي في محافظته على أن يتم التفويض بموافقة الوزير .

المادة ١٦ - لا يجوز عقد أي نفقة لم يرصد لها مخصصات في الموازنة ولا يجوز استعمال المخصصات لغرض الغاية التي اعتمدت من أجلها كما لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في الموازنة .

المادة ١٧ - تتولى الوزارة مسؤولية تأمين المبالغ اللازمة لتغطية نفقات الدائرة وتحويلها إلى حسابها الفرعي في البنك المركزي .

المادة ١٨ - لا تقيد النفقة أو تصرف إلا إذا توافرت الشروط التالية :

١ - المستندات التي تعزز قيد النفقة وصرفها .

ب - صحة حساب النفقة .

ج - عدم مخالفة النفقة للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها .

د - اجازة النفقة من وحدة الرقابة الداخلية في الدائرة .

المادة ١٩ - لا يجوز صرف أي نفقة إلا بعد أداء الخدمة أو إنجاز المهمة أو توريد السلعة وتقديم الوثائق التي تعزز صرف النفقة ويستثنى من ذلك الحالات التالية :

١ - النفقة المنصوص عليها في أي تشريع معمول به .

ب - الدفعة المقرر صرفها مقدما وفقا لأي عقد أو اتفاقية .

هكذا من المجهول

- ج - السلف المقرر صرفها لأغراض طارئة أو لأي مهام أو مشاريع رسمية .
د - رسوم التدريب وبدلات الاشتراك بالدوريات والمجلات أو الجمعيات المهنية والمساهمات في المنظمات والاتحادات المحلية والإقليمية والدولية والتأمينات المستردة .
هـ - أي حالة أخرى يوافق عليها الوزير .

المادة ٢٠ - تلغى حكما المخصصات الممنوعة لأي دائرة في الموازنة التي لم تصرف خلال السنة المالية المعنية إلا إذا قرر الوزير غير ذلك .

المادة ٢١ - تصرف النفقة بموجب شيك أو حوالة مصرفية أو اعتيادات مستندية .

المادة ٢٢ - النفقات التي دفعت خلال السنة واستردت في السنة نفسها تقيد لحساب الحوالة المالية التي تعود إليها تلك النفقات ، وأما النفقات التي دفعت في سنوات سابقة واستردت في السنة الجارية فتقيد في حساب الإيرادات العام .

الفصل الخامس السلف

المادة ٢٣ - تصرف السلفة عند توافر المخصصات اللازمة لها في الموازنة ولا يجوز استعمالها في غير الغاية المحددة لها .

المادة ٢٤ - يصدر الوزير المختص أو الأمين العام أمر إعطاء سلفة على أن تحدد قيمتها في ضوء المهمة أو العمل المطلوب إنجازها أو الالتزام المطلوب مواجهته .

المادة ٢٥ - تحدد صلاحية مقدار السلفة على النحو التالي : -

- أ - بموافقة الأمين العام إذا كان مقدارها لا يتجاوز ألف دينار .
- ب - بموافقة الوزير المختص إذا كان مقدارها يزيد على ألف دينار ولا يتجاوز ثلاثة آلاف دينار .
- ج - بموافقة الوزير بناء على تنسيب الوزير المختص إذا كان مقدارها يزيد على ثلاثة آلاف دينار .
- د - بموافقة الوزير المختص وفق التشريعات المعمول بها إذا كانت تتعلق بالمشاريع مهما بلغت قيمتها .

المادة ٢٦ - ١ - تصرف السلفة في أي من الأوجه التالية ويتم التصرف بها ومراقبتها وفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها : -

- ١ - السلفة الدائمة للموظف الموكل له تغطية نفقات نفقة متكررة .
 - ٢ - السلفة المؤقتة لتنفيذ عمل معين أو شراء لوازم محددة أو القيام بمهمة محددة أو توفير سلعة أو خدمة أو مواجهة نفقات عاجلة .
 - ٣ - السلفة الخاصة لتغطية نفقة مقدمة على حساب المشاريع .
- ب - تصرف السلفة المتعلقة بانتهاء الالتزام مكنول من الحكومة بقرار من الوزير .

المادة ٢٧ - يكون الموظف أو الشخص الذي تصرف له السلفة مسؤولا شخصيا عن قيمتها وإذا لم تسدد تعتبر دينا شخصيا عليه يجري تحصيلها منه بجميع الطرق المتبعة بما في ذلك الحسم من رواتبه بقرار من الوزير .

المادة ٢٨ - ١ - تسدد السلفة الدائمة قبل اليوم الأخير من نهاية السنة المالية ويجوز تجديدها حسب الحاجة .

ب - تسدد السلفة المؤقتة منذ انتهاء الغرض أو إنجاز المهمة التي مرتت من أجلها .

- ج - تسدد السلفة الخاصة المتعلقة بالمباريع وفقا لنصوص العقد المنظم لها .
د - تسدد السلفة المتعلقة بالترام مكنول وفقا لقرار مجلس الوزراء .

الفصل السادس الإمانات والتأمينات

المادة ٢٩ - الإمانات هي المبالغ المقبوضة أو المتقطعة كوديعة لحساب مستحقيها أو لصرفها على نشاط معين وتقيد الأموال المقبوضة والمبينة في المادة ٣٠ - من هذا النظام من قبل الدائرة لحساب الغير في حساب الإمانات .

المادة ٣٠ - تقسم الإمانات إلى الأنواع التالية : -

١ - الإمانات المخصصة :

هي التي تخصص للاتفاق على نشاط معين أو غاية محددة على أن يتم تحويل الرصيد غير المستقل منها بعد إنجاز النشاط أو تحقيق الغاية إلى حساب الإيرادات العام .

ب - إمانات اقتطاعات الرواتب :

هي التي يتم اقتطاعها وفقا للقوانين والأنظمة التي ترتب اقتطاعات من مستندات الصرف على أن يتم تحويلها إلى الجهات المختصة صاحبة العلاقة خلال النصف الأول من الشهر التالي لقبضها أو تحصيلها .

ج - إمانات الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة والأفراد : -

هي التي يتم اقتطاعها أو تحصيلها أو حفظها للجهات صاحبة الحق فيها الناتجة عن أنظمة أو اتفاقيات أو التزامات .

د - إمانات أخرى :

وتشمل المبالغ المقبوضة غير معروفة المصدر ، أو المبالغ المقبوضة بالزيادة من جهات مختلفة أو مبالغ التحويل المالية غير المقدمة للصرف خلال المدة المحددة لها ويتم صرف هذه الإمانات إلى مستحقيها وإذا لم يتم المطالبة بها بعد مرور - سنوات على تسجيلها فتحول إلى حساب الإيرادات العام .

المادة ٣١ - على الرغم مما ورد في الفقرة د من المادة ٣٠ - من هذا النظام يجوز للوزير رد الإمانة المقبوضة لحساب الإيرادات العام ، المستحقيها إذا كانت هناك أسباب مسوغة لذلك .

المادة ٣٢ - التأمينات هي المبالغ التي يدفعها الأشخاص إلى الدائرة في حالات معينة لضمان حقوق الخزينة بخدمة الغير وتخضع في قبضها وصرفها للأحكام القانونية الخاصة بها .

الفصل السابع

إدارة الموجودات النقدية

المادة ٣٣ - ١ - الوزارة هي الجهة المسؤولة عن إدارة الموجودات النقدية في حساب الخزينة العام وحساب الإيرادات العام وحسابات الخزينة الفرعية .

ب - يتم فتح حساب الخزينة العام وحساب الإيرادات العام وحسابات الخزينة الفرعية بموافقة الوزير ، كما يجوز له في حالات استثنائية تصديها طبيعة العمل أن يفتح لدى أي من البنوك التجارية حسابات خاصة باسم الخزينة .

هكذا من الأصول

المادة ٣٤- أ- لغايات برمجة الاتفاق لتأمين السيولة اللازمة لكل دائرة ، تتولى الدائرة مسؤولية توزيع مخصصاتها السنوية المعتمدة في الموازنة وذلك وفق تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية .

ب - لا يجوز تحويل مخصصات الدائرة إلى حسابها الفرعي الا بعد اعتماد برنامج انفاقها المبين في الفقرة أ- من هذه المادة من قبل الوزارة .

المادة ٣٥- على كل دائرة او محافظة ان تزود الوزارة بدائرة الموازنة العامة ببيان يتضمن الاتفاق الشهري الفعلي من مخصصاتها المعتمدة وبيان الفروق ان وجدت في موعد اقضاء نهاية الاسبوع الاول من الشهر التالي ، وعلى الوزارة التحقق من صحة البيانات بالطريقة التي تراها مناسبة .

المادة ٣٦- تقوم الدائرة بالصرف من مخصصاتها ضمن السقف المالي المحدد لها من الوزارة ولا يجوز لها تجاوز هذا السقف الا بموافقة الوزير الخطية .

الفصل الثامن ادارة الدين الحكومي

المادة ٣٧- أ- تتولى الوزارة ادارة الدين الحكومي ومتابعته ولغايات هذا النظام يقصد بالدين الحكومي اي قروض تعقدت عليها الدائرة او غفلتها الحكومة من اي شخص طبيعي او معنوي او الهيئات الخاصة المحلية او الخارجية او من الحكومات وبيوت المال او المؤسسات الدولية نظير تعهدا برد المبالغ المسحوبة والكلفة الإضافية المترتبة عليها وفق الاتفاقيات المتعلقة بها .

ب - تتولى الوزارة ووزارة التخطيط حسب اختصاص كل منها التنسيب للجهة المعنية بالحصول على القروض للدوائر حسب التوائين والانظمة المعمول بها ولا يجوز لاي جهة اخرى القيام بذلك .

المادة ٣٨- لا يجوز للدائرة استخدام اي قرض حصلت عليه باي صورة من الصور وفقا لاحكام هذا النظام لغير الغايات التي تم الاتفاق من اجلها الا بموافقة مسبقة من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ووزير التخطيط .

المادة ٣٩- على الدائرة ان تطلب من الوزارة رصد المخصصات الكافية في مشاريع موازنتها لمواجهة اعباء الدين الحكومي الخاص بها والذي يشمل الانساق والفوائد المتحققة على المبالغ المسحوبة والمحجوزة من الدين الحكومي والفستوقي الناشئة من تغير اسعار الصرف او اعادة تقييم الدين الحكومي او اعادة جدولته وذلك في مواعيد استحقاقها .

المادة ٤٠- على الدائرة تزويد الوزارة ووزارة التخطيط باتفاقيات وبيانات قروضها حال توقيعها وبسخه من نموذج طلب السحب لكل عملية سحب من القروض .

المادة ٤١- اذا طلبت اي جهة كعالة الحكومة لاي قرض او استناد قرض ، فعلى الوزارة وقبل الموافقة على الكعالة دراسة المركز المالي للجهة المتفرضة للتأكد من قدرتها على الوفاء بالالتزامات المترتبة على الاقتراض .

المادة ٤٢- يجوز الوفاء بالدين الحكومي قبل مواعيد استحقاقه النهائي في الحالات التالية :

- أ- اذا نصت الاتفاقية الخاصة بالدين على الوفاء به في مواعيد اختيارية .
- ب- اذا كان الوفاء به يحقق وفراً للدائرة فيما في ذلك أصل الدين او فوائد .
- ج- اذا كان الوفاء به لغايات الحصول على قرض آخر ذي كلفة أقل .

المادة ٤٣- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير الموافقة على ان تحصل الوزارة على قروض داخلية وخارجية لغاية اعادة اقراضها بموجب اتفاقيات اقراض للدائرة او المؤسسة او الشركة ذات الامتياز او اي شركة مساهمة عامة لا تقل مساهمة الحكومة في رأسمالها المدفوع عن ٥١٪ وذلك بموجب اتفاقيات يحدد مجلس الوزراء شروطها .

المادة ٤٤- على اي دائرة او شركة ذات امتياز او شركة مساهمة عامة تساهم الحكومة في رأسمالها المدفوع بنسبة لا تقل عن ٥١٪ اذا حصلت على اي قرض او كعالة الحكومة لقروضها ان تقدم بيانات دورية الى الوزارة عن مركزها المالي وحساباتها الختامية .

الفصل التاسع المستندات والوثائق والسجلات

المادة ٤٥- أ- تتولى الوزارة تصميم المستندات والسجلات المالية للدوائر وطباعتها وتزويد اندونر بها على انه يجوز للدائرة مسك سجلات فرعية إضافية تتكامل مع نشاطها لغايات احصائية وتحليلية .

ب - تقوم الدائرة بمسك سجلات وبطاقات الموجودات الثابتة والمشاريع تتضمن البيانات التي يحددها الوزير .

المادة ٤٦- تعتبر وسائل التخزين في الحاسوب ونواتج بعد تدقيقها وتوقيعها من الموظف المختص بمناسبة سجلات اصولية معتبرة وفق الشروط التي يحددها الوزير وذلك للغايات المتصودة من هذا النظام .

المادة ٤٧- على الدائرة ان تحتفظ بالسجلات التي تبين حسابات المراقبة الاجمالية التالية وان تزود الوزارة بتقارير دورية عنها :

- أ- الموجودات الثابتة .
- ب- المشاريع .
- ج- التقديرات .
- د- السلف .
- هـ- الامانات .
- و- الدين الحكومي .
- ز- المسامدات .

الفصل العاشر الرقابة المالية

المادة ٤٨- أ- الوزير هو المسؤول عن حسابات الدائرة ومعاملاتها المالية ومراقبتها ، والتحقق من ان كل دائرة تقوم بمراعاة احكام هذا النظام في اعمالها المحاسبية والمالية ، ويعتبر الوزير المختص مسؤولاً عن تنفيذ احكام هذا النظام فيما يتعلق بدائرته .

ب - الموظف المالي مسؤول عن القيام بالاعمال المالية المتعلقة بدائرته وفقاً لاحكام هذا النظام ، بما في ذلك الالتزامات والتفويضات وجبالية الاموال العامة وحفظها وتقيدها بصورة اصولية سليمة .

المادة ٤٩- تتولى الوزارة ما يلي :

- أ- مراقبة صرف النفقات والتأكد من انه قد تم صرفها وفقاً للتشريعات المعمول بها ومراقبة تحصيل الإيرادات بقيمتها الصحيحة ومواعيدها المحددة في التشريعات ذات العلاقة والتأكد من انه قد تم دفعها لحساب الخزينة العام وتبليغ الدائرة من اي فروقات او تجاوزات والطلب عليها تصويب اي مخالفة لتلك التشريعات وبخاصة ذلك .
- ب - اجراء عمليات الفحص والجرد الفجائي للصناديق والمستودعات والطابع والاذون البريدية والاوراق المالية الاخرى .
- ج - تحليل النتائج المالية السنوية للدوائر وتقييمها .

هكذا من الأهل

المادة ٥١ - ١ - تشكل وحدة رقابة مالية في كل دائرة بقرار من الوزير من موظف أو أكثر من موظفي الوزارة تشارك بها مسؤولية مراقبة تطبيق أحكام هذا النظام والقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، وللوزير سلطة هذه المهمة بوحدة الرقابة الداخلية المشكلة في الدائرة نفسها إذا ما تبين بأن هذه الوحدة تستطيع القيام بذلك بكفاءة.

ب - على الدائرة وضع التعليمات التنظيمية والتطبيقية لوحدة الرقابة الداخلية لديها وتطوير أعمالها .

المادة ٥٢- للوزير والوزير المختص والأمين العام -نسي الدائرة تفويض اي من صلاحياتهم المنصوص عليها في هذا النظام خطياً لاي موظف رئيسي -نسي دائرته او للمحافظ او للمتصرف حسب مقتضى الحال .

المادة ٥٣- لا يجوز إجراء أي تغيير أو تعديل أو توقيف أو إضافة بأي صورة من الصور في أي حسابات أو مستندات أو سجلات مالية، إلا أنه في حالة الخطأ يجوز إجراء التصحيح اللازم، مع تبين أسبابه وحسابه وإذا كان التصحيح لا يحتاج لذلك فيتم طلب البيانات الخطأ بالون الأحمر وكتابة البيانات الصحيحة بالون الأزرق مع توقيع المسؤول بجانب التصحيح.

المادة ٥٤ - مع مراعاة احكام اي قانون اخر ، اذا وقع اختلاس او ضياع في الاموال العامة او حصل تلاعب او تزوير في المستندات او السجلات او القوائم المالية او في اي وثيقة اخرى تتخذ الاجراءات التالية :-

1 - على الوزير المختص اعلام الوزير ثورا بذلك وان يتخذ الاجراءات اللازمة بما في ذلك التحقيق وتشكيل اللجان اللازمة وتزويد الوزير بنتائج تلك الاجراءات .
ب - للوزير اذا استدعى الامر ، ان يشكل لجنة تحقيق خاصة تمثل فيها الوزارة وديوان المحاسبة والدائرة ذات العلاقة لامادة او اكمال التحقيق وعلى هذه اللجنة رفع نتيجة تحقيقاتها الى الوزير .

المادة ٥٥- تقيد عمليات الاختلاس والتلاعب مالياً ومحاسيبياً على لمة الموظف المعني على أن تسوى في ضوء القرار القطعي الصادر من الجهة المختصة .

المادة ٥٦- ١ - إذا تعذر تحديد المسؤولية من قبل الوزير المختص في أي نقص أو خسارة تقع في الأموال العامة فيضبط ذلك النقص أو الخسارة على النحو التالي : -

١ - بقرار من الوزير المختص إذا كانت القيمة لا تتجاوز ٢.٠٠٠ - ألفي دينار .
٢ - بقرار من الوزير بناء على تنسيب الوزير المختص إذا زادت القيمة على ٢.٠٠٠ - ألفي دينار ولم تتجاوز ٣.٠٠٠ - ثلاثة آلاف دينار .
٣ - بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب الوزير إذا زادت القيمة على ذلك .
ب - لغايات تطبيق الفقرة - من هذه المادة يقصد بالاموال العامة النقود وما هو في حكمها كالطابع ولكتها لا تشمل اللوازم .

المادة ٥٧- يتم اعداد الحساب الفعلي للسنة المالية خلال السنة التي تليها مباشرة

١ - تحديد المستندات والوثائق والمجلات والأجراءات المتعلقة بتحصيل الإيرادات ، ومعد النفقة وتصيلتها وصرفها ، والسلف ، والأمانيات ، وإدارة التقديرة ، وإدارة الدين الحكومي ، وتحديد المدة الزمنية اللازمة للاحتفاظ بها ، وإجراءات إتلافها واللجان الواجب تشكيلها لهذه الغاية.

ب - تنظيم الحسابات وتسجيلها والاجراءات المتعلقة بها والرقابة عليها والتقارير الدورية عنها ،

المادة ٥٩- يلغى (النظام المالي) رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته على ان تبقى التعليمات الصادرة بمقتضاه سارية المفعول الى ان يستبدل غيرها بها وفقا لاحكام هذا النظام .

1998-1-11

رئيس الوزراء	نائب	فائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية والدفاع	رئيس الوزراء	وزير التعليم العالي
الدكتور عبدالسلام المجالي	الدكتور معن ابو نوار	الدكتور سمعان التاي

وزير المعدل	وزير الدولة	وزير الطاقة	وزير الثقافة
ظاهر حكمت	الدكتور جواد العناني	وليد عصفور	الدكتور عبدالله عوييدات

وزير الاوتاف والشؤون
والمندسات الاسلاميه
الدكتور عبدالسلام العبادي

وزير الشؤون البلدية
والقرويه والبيئة
احمد العقائيه

وزير
السياه والري
الدكتور هشام الخطيب

وزير
التخطيط
الدكتور زياد فريز

وزير
الزراعة
الدكتور محمد مهدي الفرخان

وزير
المالية
سامي قسوه

وزير
الداخلية
سلامه حماد

وزير
الشتمية
الدكتور محمد الصقور

وزير
الدكتور طارق السحيبات

وزير
البريد والاتصالات

وزير دولة
للشؤون الخارجية
طلال سلطان الحسن

وزير
العمل
خالد الفزاوي

وزير
التجوين
راضي ابراهيم

وزير الضبعة	وزير دولة للشؤون الثقافية والرياضية	وزير
الدكتور عبد الرحيم ملحس	الدكتور خالد الرعبي	التربية والتعليم الدكتور خالد العمري

وزير السياحة والآثار	وزير النقل	وزير دولة	وزير الثقافة
الدكتور محمد مفاش العدوان	انيس الهللسة	الدكتور فواز أبو الغنم	الدكتور أمين محمود

وزير
الصناعة والتجارة
الدكتورة ريماء خلف

وزير
مالية
عادل ارشيه

وزير
الاشغال العامة والسكان
الدكتور عبد الله النصور

وزير
الاشغال العامة والاسكان
الدكتور عبدالرزاق النصور

نعي الحسن بن طهري نائب جبهة الملك العظيم

بمقتضى المصادرة - ٣١ - من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٤/١/١١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٤ - لسنة ١٩٩٤
نظام إصدار المصنفات
صادر بمقتضى المادة ٥٧ من قانون حماية حق المؤلف
رقم - ٢٢ - لسنة ١٩٩٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام إيداع المصنفات لسنة ١٩٩٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني الخاصة لها اعناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزير	:	وزير الثقافة
الدائرة	:	دائرة المكتبة الوطنية
المركز	:	مركز الإيداع في الدائرة أو أي دائرة أو جهة رسمية يعتمدها الوزير .
القانون	:	قانون حماية حق المؤلف .
الإيداع	:	تسليم المصنف إلى المركز وفقا لاحكام القانون وهذا النظام .

المادة ٣ - تسري احكام هذا النظام على أي مصنف يخضع لاحكام الإيداع المنصوص عليها في القانون .

المادة ٤ - ١ - تودع في المركز ثلاث نسخ من كل مصنف باستثناء المصنفات التالية مودع منها نسخ كما هو مبين اعناه ، على ان تكون النسخ المودعة مطابقة للمصنف من جميع الوجوه :-
١ - نسختان من كل مصنف بطبع أو ينشر خارج المملكة مؤلف أو ناشر أردني إذا لم توزيعه داخلها .

٢ - نسختان من كل مصنف لا يزيدما عد منه للنشر على مائة وخمسين نسخة .

٣ - نسختان من كل من المجلات والجرائد والنشرات .

٤ - نسختان من كل من الصور الفوتوغرافية والمصنوعات .

٥ - نسخة واحدة من كل من الصور التوضيحية ، والخرائط والتصميمات ، والمخططات والأعمال المجسمة المتعلقة بالجغرافيا والفرائط السطحية للأرض .

٦ - نسخة واحدة من كل من المصنفات الموسيقية .

٧ - نسخة واحدة من كل من المصنفات السمعية والبصرية .

٨ - نسخة واحدة من برامج الحاسوب .

٩ - نسخة واحدة أو صورة ترميزية توصف تفصيلي من كل من أعمال الرسم والتصوير والحفر والنحت والمعمار والفنون التطبيقية والزخرفية .

١٠ - نسخة واحدة من المصنفات المتنوعة أو المخطوطات تداولها ، وتكون الجهة التي قررت منع أو حظر تداول ذلك المصنف مسؤولة من ايداعه .

ب - يتم الإيداع في المركز دون مقابل ، وقبل عرض المصنف للبيع أو التوزيع في المملكة ويمطى المركز للمودع اشعاراً خطياً بذلك ، ويخضع المصنف عند الحاجة طبعة لاحكام الإيداع .

المادة ٥ - تستثنى من احكام الإيداع المواد التالية :-

١ - الاعلانات التجارية وقوائم الاسعار والتقارير السنوية .

٢ - بطاقات البريد .

٣ - رسائل الدعوات والزيارات والتهنئة وبطاقاتها .

٤ - الشهادات والبراءات .

٥ - اوراق الانتخابات .

٦ - الاسهم والسندات .

٧ - نماذج عقود البيع والشراء والايجار والمقاولات وما يمثلها من العقود .

المادة ٦ - مع مراعاة احكام القانون تكون أي دائرة رسمية أو مؤسسة عامة مسؤولة عن ايداع كل مصنف يصدر منها .

المادة ٧ - اذا تعذر على المؤلف أو الناشر لأي مصنف تنفيذ نشر أو انتاج ذلك المصنف قبل نهاية السنة التي اعطي فيها رقم الإيداع للمصنف ، فعليه ان يبلغ المركز بذلك لتعديل ذلك الرقم أو أي بيانات أخرى يتوجب تثبيتها على المصنف .

المادة ٨ - تقوم مكاتب الجامعات الأردنية الرسمية التي يعتمدها الوزير بدور المركز بالنسبة للرسائل الجامعية ومشاريع التخرج التي يتم اعدادها في هذه الجامعات على ان تزود الدائرة بالمعلومات التوضيحية - الببليوغرافية - الضرورية لتلك الرسائل والمشاريع في نهاية كل فصل دراسي .

المادة ٩ - ينظم المركز سجلات خاصة بالمصنفات المودعة لديه وفقا للنماذج والإجراءات التي يقررها الوزير بتعليمات يصدرها لهذه الغاية .

المادة ١٠ - ١ - على الدوائر الرسمية المختصة المسؤولة عن ترخيص الجهات التي تتولى طبع أو نشر انتاج أو بيع أو استيراد مصنفات تطبق عليها احكام القانون وهذا النظام تزويد الدائرة بقوائم تتضمن اسماء تلك الجهات وعناوينها كاملة وأي تغيير يطرأ عليها .

ب - للدائرة حق الرقابة والتدقيق على الجهات المقصودة في الفترة - من هذه المادة للتأكد من التزامها بتنفيذ احكام القانون وهذا النظام والتعليمات الصادرة بموجبه .

المادة ١١ - يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

١١-١-١٩٩٤م.

الحسن بن طلال

وزير المعدل طاهر حكمت	نائب رئيس الوزراء وزير التطعيم العالي الدكتور سعيد التل	نائب رئيس الوزراء الدكتور مهن أبو نوار	رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع الدكتور عبدالسلام الكجالي
وزير المياه والري الدكتور هشام الخطيب	وزير الشباب الدكتور عبدالله عويدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية وليد عصفور	وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني
وزير الزراعة الدكتور محمد مهدي الفرخان	وزير الاوقاف والشؤون والتقديسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور زياد فريز	وزير العمل خالص الفزاوي
وزير التنوين راعي ابراهيم	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد الصقور	وزير الداخلية سامي قهوه	وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية الدكتور خالد الزعبي
وزير الصحة الدكتور عبدالرحيم ملحم	وزير البريد والاتصالات الدكتور طارق السحيبات	وزير دولة للشؤون الخارجية طلال سطمعان الحسن	وزير النقل اديب الهلوسة
وزير السياحة والآثار الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد العمري	وزير الثقافة الدكتور أمين محمود	وزير الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبدالرزاق النصور
وزير الصناعة والتجارة الدكتور ريمس خلف	وزير الدولة عادل ارشيد		

الحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٤/١/١١
نشر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - سلسلة ١٩٩٤
نظام دائرة المكتبة الوطنية
صادر بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام دائرة المكتبة الوطنية لسنة ١٩٩٤) ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم
تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة :	وزارة الثقافة .
الوزير :	وزير الثقافة .
الدائرة :	دائرة المكتبة الوطنية .
المدير العام :	المدير العام للدائرة .
الوثيقة :	اي كتاب او ورقة مكتوبة او تقرير او ملف او صورة موتوغرافية او فوتوستاتيكية او شريط سينمائي او ميكرو فيلم او ميكرو فيش او تسجيل صوتي او مرئي او رسم او خريطة او أي مادة تشمل نشاطا او عملية لها علاقة بغايات الدائرة على ان تكون تد :

١ - وضعت اثناء عمل من اعمال الدولة ، او احد
اجهزتها ، او وردت لاي ديوان من دوائرين
الدوائر الرسمية والمؤسسات العامة ، او
ادخلت ضمن اجراءاته او احتفظ بها من اجل
محتوياتها .

ب - وضحت عملا من اعمال اي دائرة رسمية او
مؤسسة عامة .

ج - سجلت ضمن محتويات الدائرة ، او قررت الدائرة
انها ذات طابع وطني ، او انها تتوافر فيها احد
الشروط المذكورة في الفقرتين (١) و (٢) ب
المشار اليهما املاء .

المادة ٣ - اعتبارا من تاريخ نفاذ احكام هذا النظام تصبح الدائرة الخلف القانوني والواقعي لدائرة المكتبات
والوثائق الوطنية وتؤول الى الدائرة جميع موجوداتها وحقوقها كما تتحمل الالتزامات
المرتبة عليها .

المادة ٤ - ترتبط الدائرة بالوزير ، وتتولى تنفيذ المهام التي تقع ضمن اختصاصها في نطاق السياسة
العامة للثقافة في المملكة ، وتقوم في سبيل تحقيق ذلك بما يلي :-

- ١ - اقتناء النتاج الفكري الوطني الذي يصدر في المملكة او خارجها وتنظيمه والتعريف به .
- ب - جمع وحفظ الكتب والمخطوطات والطبوعات الدورية والمصورات والتسجيلات والاعلام
المصورة وغيرها مما له علاقة بالتراث الوطني بخاصة ، وبالوطن العربي بعمامة . ومما
يتصل بالحضارة العربية الاسلامية والتراث الانساني .

هكذا من الأهل

ج - جمع الوثائق الموجودة لدى الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة ، والوثائق المتعلقة بالملكة ، والوثائق الشخصية وحفظها وتنظيمها ونشرها وفق احكام هذا النظام .

د - القيام بمهام واعمال الابداع وفقا لاحكام قانون حماية حق المؤلف ونظام ايداع المصنفات المعمول بهما .

هـ - اصدار البليوغرافيا الوطنية ، وتنظيم الفهرس الموحد .
و - نشر الفهارس والانذلة والبليوغرافيات المتخصصة والموضوعية وتسهيل استعمالها والامادة منها .

ز - الاشراف على المكتبات العامة والتنسيق فيما بينها ، ووضع المعايير المكتبية بما يساعد على تحسين مستوى المكتبات في الملكة وتطوير الخدمات المكتبية والتخطيط لانشاء مكتبات جديدة .

ح - تقديم الخدمات المكتبية والمعلوماتية للباحثين والدارسين المستفيدين من مقتنيات الدائرة .
ط - تقديم خدمات التصوير والاعارة المتبادلة على المستوى الوطني والقيام بها على المستويين العربي والدولي .

ي - تنظيم المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية والدراسية المتعلقة بالمكتبات والتوثيق، واقامة معارض الكتب والوثائق والمشاركة فيها سواء داخل الملكة او خارجها .

ك - تنظيم برامج الاهداء والتبادل وتوزيع التكرارات داخل الملكة ، وابرام وتنفيذ اتفاقيات الاهداء والتبادل مع المكتبات والمؤسسات العربية والدولية .

ل - اقامة علاقات تعاون مع المكتبات الوطنية ومراكز الوثائق والتوثيق في الدول العربية والاسلامية والاجنبية والمنظمات المتخصصة في مجال المكتبات والوثائق والتوثيق .

المادة ٥ - للدائرة ان تحصل على نسخة او صورة من الكتب والمخطوطات النادرة الموجودة في المكتبات العامة والجامعية ومراكز الوثائق والتوثيق بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير العام .

المادة ٦ - يحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير الوثائق ذات الطابع الخاص التي لا يجوز الاطلاع عليها او نشرها الا بعد انقضاء المدة التي يقررها مجلس الوزراء .

المادة ٧ - تحقيقا للغايات المنصوص عليها في الفقرة ٣ - ج من المادة ٤ - من هذا النظام ، على الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة ان تقوم بما يلي :

١ - تزويد الدائرة بالوثائق التي تطلبها .

ب - تبليغ الدائرة عن رغبتها بالتألف وثائقها ، وان لا يتم التألف الا باشتراك مندوبين معتمدين من الدائرة الذين يحق لهم استخراج اي وثيقة لحفظها في الدائرة وتوثيقها لديها .

المادة ٨ - ١ - يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير على ان يقتصرن القرار بالارادة الملكية السامية .

ب - يكون المدير العام مسؤولا امام الوزير من تنفيذ سياسة الدائرة ومهامها وادارة شؤونها وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها .

ج - يسمى رئيس القسم في الدائرة بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير العام .
د - يرتبط رئيس القسم بالمدير العام ويكون مسؤولا امامه مباشرة عن تنفيذ المهام والواجبات المنوطة به .

المادة ٩ - يحظر على العاملين في الدائرة تحت طائلة المسؤولية التأديبية والقانونية نقل او نسخ او تسليم او اذاعة مضمون اي من موجودات الدائرة من الكتب والوثائق الا وفق التعليمات التي تنظم عملية الاطلاع عليها والاستفادة منها .

المادة ١٠ - يصدر الوزير بناء على تنسيب المدير العام التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك ما يلي :

١ - انشاء الانعام والوحدات الادارية اللازمة لتسيير اعمال الدائرة وتحديد المهام والاعمال الخاصة بها .

ب - وصف الوظائف في الدائرة .

ج - كيفية الامادة من خدمات الدائرة .

المادة ١١ - يلغى اي نص في اي نظام اخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

١١-١-١٩٩٤ م .

الحسن بن طلال

وزير المعدل ظاهر حكمت	نائب رئيس الوزراء وزير التعليم العالي الدكتور سعيد القل	نائب رئيس الوزراء الدكتور معن أبو نوار	رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير المياه والري الدكتور هشام الخطيب	وزير الشباب الدكتور عبدالله عويدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية وليد عصفور	وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني
وزير الزراعة الدكتور محمد مهدي الفرحان	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور زياد فريز	وزير الخطوط الدكتور زياد فريز
وزير المعمل خالد الفزاوي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد الصقور	وزير الداخلية سلامة حماد	وزير المالية سامي قموه
وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية الدكتور خالد الزعبي	وزير الصحة الدكتور عبدالرحيم ملحم	وزير البريد والاتصالات الدكتور طارق السحيبات	وزير دولة للشؤون الخارجية طلال سطماني الحسن
وزير دولة الدكتور فواز أبو الغنم	وزير النقل احيب الهلوسة	وزير السياحة والآثار الدكتور محمد عفان العدوان	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد العمري
وزير الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبدالرزاق النصور	وزير دولة عادل ارشيد	وزيرة الصناعة والتجارة الدكتور ريماء خلف	وزير الثقافة الدكتور امين محمود

كلية من الأهل

نص الحسب بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٤/١/١١
نامر بوضع النظام الآتي :-

نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة وزارة الثقافة نظام رقم - ٦ - لسنة ١٩٩٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة وزارة الثقافة لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع النظام رقم ٥ لسنة ١٩٩٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من النظام الأصلي بإلغاء تعريف كل من - الدائرة - و - المدير - الواردين فيها والمعنى المخصص لكل منهما .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ٤ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٤ -

١ - تتكون الوزارة من مركز الوزارة ومن :-

- ١ - دائرة المكتبة الوطنية
- ٢ - المركز الثقافي الملكي
- ٣ - متحف الحياة السياسية
- ٤ - مديريات الثقافة في المحافظات

ب - يتكون مركز الوزارة مما يلي :-

- ١ - مديرية النشر والدراسات والترجمة .
- ٢ - مديرية المجلات والدوريات الثقافية .
- ٣ - مديرية ثقافة الطفل .
- ٤ - مديرية المسرح والفنون .
- ٥ - مديرية المهرجانات والمعارض .
- ٦ - مديرية التبادل الثقافي .
- ٧ - مديرية الشؤون الإدارية والمالية .
- ٨ - مديرية العلاقات العامة والاعلام .
- ٩ - مكتب الشؤون القانونية .
- ١٠ - وحدة الرقابة والتفتيش الإداري .

ج - يرتبط بالوزير مباشرة كل من :-

- ١ - الأمين العام .
- ٢ - المدير العام لدائرة المكتبة الوطنية .
- ٣ - مدير المركز الثقافي الملكي .
- ٤ - المستشارين .
- ٥ - رئيس وحدة الرقابة والتفتيش الإداري .

د - يرتبط بالأمين العام مباشرة كل من :-

- ١ - مدير متحف الحياة السياسية .
- ٢ - مديري المديريات .
- ٣ - مكتب الشؤون القانونية .

المادة ٤ - تعدل المادة ٥ من النظام الأصلي على الوجه التالي :-
أولاً : بإلغاء نص الفقرة - أ - منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :
١ - يكون الأمين العام مسؤولاً أمام الوزير عن تنفيذ السياسة العامة للوزارة وإدارة شؤونها وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها .

ثانياً : بإلغاء الفقرة - ج - منها .

المادة ٥ - يلغى نص المادة ٦ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٦ -

١ - يسمى مدير المديرية ورئيس القسم فيها بقرار من الوزير بناء على تنسيب الأمين العام .
ب - يكون مدير المديرية مسؤولاً أمام الأمين العام مباشرة من تنفيذ المهام والواجبات المنوطة به .
ج - يرتبط رئيس القسم في المديرية بمدير المديرية ويكون مسؤولاً أمامه مباشرة عن تنفيذ المهام والواجبات المنوطة به .

المادة ٦ - يلغى نص الفقرة - أ - من المادة ٧ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
١ - تشكل في الوزارة لجنة تسمى (اللجنة الاستشارية) على النحو التالي :-

- | | |
|--|---------------|
| ١ - الوزير | رئيساً |
| ٢ - الأمين العام | نائباً للرئيس |
| ٣ - المدير العام لدائرة المكتبة الوطنية | عضواً |
| ٤ - مستشاروا الوزير | أعضاء |
| ٥ - ثلاثة أشخاص من ذوي الاختصاص يعينهم الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد . | أعضاء |

المادة ٧ - يلغى نص المادة ٨ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٨ -

للوزير بناء على تنسيب الأمين العام إنشاء مديريات أو أقسام أو وحدات إدارية جديدة في الوزارة أو إلغاء أي منها أو دمجها بغيرها حسب مقتضى الحال .

المادة ٨ - يلغى نص المادة ١٠ من النظام الاصلي ويستعاض منه بالنص التالي :-

المادة ١٠ -

يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

١١-١-١٩٩٤ م .

الحسن بن طلال

وزير المعدل طاهر حكمت	نائب رئيس الوزراء وزير التعليم العالي الدكتور سميد القل	نائب رئيس الوزراء الدكتور ممن ابو نوار	رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير المياه والري الدكتور هشام الخطيب	وزير الشباب الدكتور عبدالله عويدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية وليد عصفور	وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناتي
وزير الزراعة الدكتور محمد مهدي الفرهان	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام المبادي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة احمد العقائقة	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز
وزير المعمل خالد الفزاوي	وزير التوطين راضي ابراهيم	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد الصقور	وزير المالية سامي قموه
وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية الدكتور خالد الزعبي	وزير الصحة الدكتور عبدالرحيم ملهس	وزير البريد والاتصالات الدكتور طارق السحيبات	وزير دولة للشؤون الخارجية طلال سطمعان الحسن
وزير دولة الدكتور فواز ابو الفهم	وزير النقل اديب الهلوسة	وزير السياحة والاثار الدكتور محمد علاش العدوان	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد العمري
الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبدالرزاق النصور	وزير دولة مادل ارشيد	وزيرة الصناعة والتجارة الدكتورة ريماء خلف	وزير الثقافة الدكتور امين محمود

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٩٢ تاريخ ١٨-١-١٩٩٤
المتضمن الموافقة على اتفاقية النقل الجوي التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وحكومة جمهورية بولندا بشكلها التالي :-

اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة جمهورية بولندا تتعلق بالخدمات الجوية

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية بولندا « المشار اليهما بالاطراف المتعاقدة »
بما انهما اطراف في معاهدة الطيران المدني الدولية والتي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في
٧ كانون اول ١٩٤٤ ورغبة منهما في عقد اتفاقية مكملة للمعاهدة
للكورة بغرض انشاء خدمات جوية فيما بين وما وراء اقليميهما ،

قد اتفقتا على ما يلي :-

المادة الاولى

التعريف

- ١ - تعني عبارة - المعاهدة - معاهدة الطيران المدني الدولية التي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في
اليوم السابع من شهر كانون اول ١٩٤٤ . وتتضمن اي ملحق لها بموجب المادة ٩٠ من تلك
المعاهدة واي تعديل للملاحق في المعاهدة بموجب المادة ٩٠ و ٩٤ طالما ان تلك الملاحق والتعديلات
مطبقة من قبل الطرفين المتعاقدين .
- ب - تعني عبارة - سلطات الطيران - فيما يخص حكومة المملكة الأردنية الهاشمية سلطة الطيران المدني
- وزارة النقل وفيما يخص حكومة جمهورية بولندا - وزارة النقل والاقتصاد البحري و او اية
سلطة مخولة قانونيا لممارسة الاعمال التي تقوم بها حاليا تلك السلطات .
- ج - تعني عبارة - المؤسسة المعنية - مؤسسة الطيران المدني والمخولة طبقا للمادة ٣ من الاتفاقية
الحالية .
- د - تعني عبارة - الانظم - فيما يخص الدولة مساحة الارض ، والمياه الانتمائية المخاضة لها والواقعة
تحت سيادة تلك الدولة .
- هـ - تعني عبارة - الخدمة الجوية - الخدمة الجوية التي تقوم بها طائرات للنقل العام كنقل الركاب ،
البضائع والبريد .
- و - تعني عبارة - الخدمة الجوية الدولية - مؤسسات الطيران والتوقف لاغراض غير تجارية - المعاني
المحددة لها في المادة ٩٦ من المعاهدة .
- ز - تعني عبارة - معمدات الطائرات - ، - مستودعات الطائرات - و - قطع القياس -
المعاني المحددة لها في الملحق ٩ من المعاهدة .
- ح - تعني عبارة - السعة - فيما يتعلق - بالطائرة - الحمولة المتوفرة لتلك الطائرة على الخط او جزء
منه .
- ط - تعني عبارة - السعة - فيما يتعلق - بالخدمة المتفق عليها - حمولة الطائرة المستعملة لهذه الخدمة
مضروب بعدد الرحلات التي تقوم بها الطائرة خلال فترة معينة على الخط او جزء منه .

هذه من الأصول

المادة الثانية منح الحقوق

- ١ - يمنح كل طرف متعاقد للطرف المتعاقد الآخر الحقوق المحددة في هذه الاتفاقية لغرض تشييد خدمات جوية على الخطوط المحددة طبقاً للاحق هذه الاتفاقية ، مثل هذه الخدمات والخطوط المشار إليها فيما بعد على التوالي تعني - الخدمات المتفق عليها - و - لخطوط الجوية المحددة - .
- تتمتع مؤسسات الطيران المعنية من قبل كل طرف متعاقد بممارسة الحقوق التالية خلال تسييرها للخدمات الجوية : -
- ١ - الطيران بدون هبوط عبر إقليم الطرف المتعاقد الآخر .
- ب - التوقف في إقليم ذلك الطرف لأغراض غير تجارية ، و
- ج - التوقف في إقليم ذلك الطرف في تعامل على الخطوط الجوية المحددة لغرض انزال واخذ الحركة الدولية من ركاب ، بضائع وبريد القادمة من أو المتوجهة إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر أو لدولة ثالثة .
- ٢ - ليس في الفقرة (١) من هذه المادة ما يعطي لمؤسسات الطيران التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين الحق في أن ينقل داخل إقليم الطرف المتعاقد الآخر ركاب ، بضائع أو بريداً مقابل أجر أو تعويض إلى نقطة أخرى في إقليم ذلك الطرف المتعاقد الآخر .

المادة الثالثة التعيين والتحويل

- ١ - يحق لكل طرف متعاقد أن يعين كتابة من خلال سلطات الطيران المدني إلى الطرف المتعاقد الآخر مؤسسة طيران أو أكثر لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط المحددة .
- ٢ - يقوم الطرف المتعاقد الآخر عند تسلمه التعيين ، ومع مراعاة شروط الفترتين ٤ و ٥ من هذه المادة وبدون تأخير بمنح مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية تصريح لتشغيل اللازم .
- ٣ - يحق لكل طرف متعاقد أن يبلغ الطرف المتعاقد الآخر خطياً بسحب تعيين مؤسسة الطيران وتعيين مؤسسة طيران أخرى .
- ٤ - سلطات الطيران التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين قد تطلب من مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر بأن تتنمها بأنهما مؤهلة لتنفيذ الشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة التي تطبقها عادة تلك السلطات وبمسؤولية معقولة لتشغيل خدمات جوية دولية طبقاً لشروط المعايير .
- ٥ - يحق لكل طرف متعاقد أن يرفض منح تصريح التشغيل المشار إليه في الفقرة (٢) من هذه المادة أو أن يفرض الشروط التي يراها ضرورية على ممارسة مؤسسة الطيران المعنية للحقوق المشار إليها في المادة (٢) من الاتفاقية الحالية ، وذلك في أية حالة لا يقتنع فيها ذلك الطرف المتعاقد بأن المصلحة الأساسية مع الرقابة الفعلية لتلك المؤسسة تعود للطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة أو لرعاياه .
- ٦ - عندما يتم تعيين وتحويل مؤسسة طيران فائز يمكن لها البدء بتشغيل الخدمات المتفق عليها ، شريطة أن تكون الترخيص المقدمة طبقاً لشروط المادة (١) من هذه الاتفاقية قد دخلت حيز النفاذ فيما يتعلق بذلك الخدمة .
- ٧ - يحق لكل طرف متعاقد أن يعلق ممارسة مؤسسة الطيران للامتيازات المحددة في الفقرة (١) من المادة (٢) للاتفاقية الحالية ، أو أن يفرض ما يراه ملائماً من الشروط على ممارسة مؤسسة الطيران لتلك الامتيازات ، في أية حالة لا تتمكن فيها مؤسسة الطيران من تطبيق القوانين أو الأنظمة الخاصة بالطرف المتعاقد الذي منح تلك الامتيازات ، أو في أية حالة لا تتمكن تلك المؤسسة من التشغيل طبقاً للشروط الموضوعية ضمن الاتفاقية الحالية ، شريطة أن لا يكون التعليق الفوري أو فرض الشروط ضرورياً لمنع وقوع مخالفات أخرى للقوانين والأنظمة ، هذا الحق تجري ممارسته فقط بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر . وفي مثل هذه الحالة فإن المشاورات يجب أن تجري خلال فترة ٣٠ - يوماً من تاريخ طلب أي من الطرفين المتعاقدين للمشاورات .

المادة الرابعة صفة تشغيل الخدمات المتفق عليها

- ١ - يجب أن تكون المؤسسات الطيران التابعة للطرفين المتعاقدين مرسمة ماثلة ومتكافئة لتشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط الجوية المحددة بين التقييمين .
- ٢ - في حالة تشغيل الخدمات المتفق عليها ، فإن مؤسسات الطيران التابعة لكل من الطرفين المتعاقدين يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح مؤسسات الطيران التابعة للطرف المتعاقد الآخر حتى لا تؤثر على الخدمات التي تقدمها مؤسسة الطيران الأخيرة على كافة الخطوط أو على جزء من نفس الخطوط .
- ٣ - أن الخدمات الجوية المقدمة من قبل مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين ، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الجمهور للنقل على الخطوط الجوية المحددة وأن يكون هديها الرئيسي تحديد عامل حمولة معقول وسعة كافية لتلبية الاحتياجات المتوقعة من ركاب ، بضائع ، وبريد القادمة من والمتوجهة إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر الذي عين مؤسسة الطيران . وأن تحديد نقل الركاب ، والبضائع والبريد والمخوذة والمنزلة في تقاسط على الخطوط المحددة في إقليم الدول غير تلك الدول التي عينت مؤسسة الطيران يجب أن تكون طبقاً للمبادئ العامة للسعة والتي تتعلق ب :
 - ١ - متطلبات النقل من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الذي قام بتعيين مؤسسة الطيران .
 - ب - متطلبات النقل للمنطقة التي تمر بها مؤسسات الطيران بعد الأخذ بعين الاعتبار لخدمات النقل الأخرى التي تقوم بها مؤسسات الطيران التابعة لدول تلك المنطقة .
 - ج - متطلبات عمليات مؤسسة الطيران .

المادة الخامسة تطبيق القوانين

- ١ - أن القوانين وأنظمة أحد الطرفين المتعاقدين المتعلقة بدخول وخروج الطائرات العاملة في الملاحة الجوية الدولية من وإلى إقليمه بخصوص التشغيل والملاحة لتلك الطائرات خلال وجودها في إقليمه ، يجب أن تطبق على الطائرات التابعة لمؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، ويجب الالتزام بها من قبل هذه الطائرات عند الدخول إلى أو الخروج من وخلال وجودها في إقليم الطرف المتعاقد الأول .
- ٢ - أن قوانين وأنظمة أحد الطرفين المتعاقدين المتعلقة بدخول وخروج الركاب ، طاقم الطائرة أو الشحن من إقليمه بما ذلك التعليمات المتعلقة بالدخول ، التصريح ، الهجرة ، الجوازات ، الجمارك والحجز الصحي ، يجب مراعاتها مباشرة أو ثانياً من هؤلاء الركاب ، طاقم الطائرة أو الشحن من قبل مؤسسة الطيران التابعة للطرف المتعاقد الآخر عند الدخول إلى ، الخروج من أو المكوث في إقليم الطرف المتعاقد الأول .

المادة السادسة الاعتراف بالشهادات والرخص

- ١ - شهادات صلاحية الطائرات ، شهادات الأهلية ، والأجازات الصادرة أو المعتبرة ملزمة لأحد الطرفين المتعاقدين ولا تزال سارية المفعول ، يجب الاعتراف بها باعتبارها ملزمة للطرف المتعاقد الآخر لأغراض تشغيل الخدمات المتفق عليها .
- ٢ - يحتفظ كل طرف متعاقد بحقه ، في رفض الاعتراف بشهادات الأهلية والأجازات الممنوحة لرعاياه أو المعتبرة ملزمة لدولة أخرى ، وذلك لأغراض الطيران فوق إقليمه .

هكذا من المأهول

المادة السابعة امن الطيران

- ١ - تمشيا مع الحقوق والالتزامات بمقتضى القانون الدولي ، يؤكد الطرفان المتعاقدان بأن التزاماتهما تجاه بعضهما البعض لحماية أمن الطيران المدني ضد أعمال التدخل غير المشروع تشكل جزءا مكملا لهذه الاتفاقية .
- ٢ - على الطرفين المتعاقدين وبدون تقييد لمعومية حقوقهما والتزاماتهما بمقتضى القانون الدولي ان يتصرفا بشكل خاص وفقا لاحكام اتفاقية الجرائم وبعض الاعمال الاخرى التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة في طوكيو بتاريخ ١٤ ايلول ١٩٦٣ ، واتفاقية منع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة في لاهاي بتاريخ ١٦ كانون اول ١٩٧٠ ، واتفاقية منع الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في مونتريال بتاريخ ٢٣ ايلول ١٩٧١ ، واية اتفاقيات جماعية تحكم أمن الطيران يرتبط بها الطرفان المتعاقدان .
- ٣ - على الطرفين المتعاقدين ان يقدموا عند الطلب كل المساعدة الضرورية الى كل منهما لمنع افعال الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية ، واية اعمال اخرى غير مشروعة والتي ترتكب ضد سلامة الطائرات ، ركابها اطقمها ، الطائرات وتجهيزاتها وخدمات الملاحة الجوية ومنع اي تهديد اخر ضد أمن الطيران المدني .
- ٤ - يجب على الطرفين المتعاقدين العمل طبقا لاحكام امن الطيران الموضوعة من قبل منظمة الطيران المدني الدولية والمحددة في صورة ملاحق مماهدة لطيران المدني الدولية بقر ما تكون تلك الاحكام الامنية سارية على الطرفين المتعاقدين ، كما ويجب عليهما التزام مستمرى الطائرات المسجلة لديهما والمستثمرتين الذين يكون المركز الرئيسي لعمالهم او محل انشطتهم الرئيسية في اقليميهما ، وكذلك مستمرى الطائرات في اقليميهما ، بأن يعملوا وفقا لاحكام امن الطيران المدني المشار اليها .
- ٥ - يوافق كل طرف متعاقد على انه يجوز للسلطات مؤلاء المستثمرين للطائرات لمرامه احكام امن الطيران المشار اليها في الفقرة -٢- اعلاه والتي يطلبها الطرف المتعاقد الاخر بالنسبة للدخول الى او المغادرة من او خلال العبور في اقليم ذلك الطرف المتعاقد . وعلى كل طرف متعاقد ان يتأكد من التطبيق الفعال للاجراءات الكافية داخل اقليمه لحماية الطائرات وان ينشئ للمسافرين والطاقم والامتعة المحمولة باليد ، البضائع ، الشحن ومستودعات الطائرات وذلك قبل واثناء صعود المسافرين او تحميل البضائع .
- ٦ - على كل طرف متعاقد ان ينظر بعين العطف لاي طلب يقدمه الطرف المتعاقد الاخر ، لاتخاذ اجراءات امنية خاصة في مواجهة تهديد معين .
- ٧ - على كل طرف متعاقد ان ينظر ايضا بعين العطف لطلب الطرف المتعاقد الاخر بالدخول في ترتيبات ادارية متبادلة تمكن سلطات الطيران لاحد الطرفين المتعاقدين باجراء تقييم خاص به للاجراءات الامنية المتوفرة في اقليم الطرف المتعاقد الاخر والخاصة بمستمرى الطائرات والمتعلقة بالرحلات الجوية المتجهة الى اقليم الطرف المتعاقد الاول .
- ٨ - يقوم كل طرف متعاقد عند وقوع حادث او تهديد بحادث من حوادث الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية او اي عمل من الاعمال الاخرى غير المشروعة ضد سلامة هذه الطائرات ، ركابها ، اطقمها ، الطائرات او تجهيزات وخدمات الملاحة الجوية ، بمساعدة الطرف الاخر عن طريق تسييل الاتصالات وغيرها من التدابير اللامائية التي تستهدف الاسراع في اثناء الحادث او وضع حد للتهديد به وذلك بسرعة وامان .
- ٩ - عندما يكون لدى طرف متعاقد اسس معقولة للاعتقاد بأن الطرف المتعاقد الاخر قد اخل باحكام هذه المادة ، فإنه يحق للطرف المتعاقد الاول طلب مشاورات فورية مع الطرف المتعاقد الاخر .

المادة الثامنة الاعفاء من الرسوم والضرائب

- ١ - يجب ان يعفى كل طرف متعاقد بناء على مبدأ المعاملة بالمثل مؤسسة الطيران المعنية من قبيل الطرف المتعاقد الاخر ، الى اقصى حد ممكن وفقا للتوانين الوطنية المطبقة لديها من قيود الاستيراد والرسوم الجمركية ، الرسوم الضريبية ، رسوم التفتيش واية رسوم او ضرائب محلية اخرى على الطائرات ، وقود الطائرات ، زيوت التشحيم ، المعدات الفنية المستهلكة ، قطع الغيار ويشمل ذلك محركات الطائرات ، المعدات المعتادة ، مخزونات الطائرات - يشمل المشروبات الروحية ، التبغ واية منتجات معدة للبيع للركاب خلال الرحلة بكميات محددة - واية مواد اخرى معدة فقط للاستعمال لغراض عمليات الطائرات او الخدمات على متنها التابعة لمؤسسة او مؤسسات الطيران المعنية لذلك الطرف المتعاقد الاخر والتي تستثمر الخدمات المتفق عليها ، بالإضافة الى كوربونات تذاكر السفر ، بوالص الشحن - مرة واحدة لدخال كمبيوتر واية مطبوعات تحمل شعار المؤسسة واية مواد دعائية توزع مجانا من قبل تلك المؤسسة المعنية او المؤسسات .
- ٢ - تطبق الاعفاءات الممنوحة بموجب هذه المادة على العناصر الواردة في الفقرة -١- من هذه المادة .
- ١ - المواد التي تدخل الى اقليم اي من الطرفين المتعاقدين من قبل مؤسسة او مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر او من ينوب عنها والتي تبقى على متن الطائرات التابعة لمؤسسة او مؤسسات الطيران المعنية من قبل احد الطرفين المتعاقدين عند الوصول الى او المغادرة من اقليم الطرف المتعاقد الاخر .
- ب - المواد المحمولة داخل الطائرة التابعة لمؤسسة او مؤسسات الطيران المعنية من قبل احد الطرفين المتعاقدين الى اقليم الطرف المتعاقد الاخر والمعدة للاستعمال اثناء تشغيل الخدمات المتفق عليها ، سواء تم استعمال او استهلاك هذه المواد كليا او جزئيا داخل اقليم الطرف المتعاقد الذي يمنح تلك الاعفاءات ، شريطة عدم التصرف بتلك المواد في اقليم ذلك الطرف المتعاقد .
- ٢ - المعدات المعتادة والمستعملة لغراض الطيران وكذلك المواد والمؤن التي يحتفظ بها عادة على متن طائرات مؤسسة او مؤسسات الطيران المعنية من قبل اي طرف متعاقد يمكن ان تفرغ في اقليم الطرف المتعاقد الاخر ، فقط بموافقة سلطات الجمارك التابعة لذلك الاقليم .
- في هذه الحالة يمكن وضع هذه المعدات تحت اشراف تلك السلطات الى ان يعاد تصديرها او التخلص منها طبقا لانتظمة الجمارك .
- ٤ - يتطلب وجود اتفاقية تجارية بين مؤسستين او مؤسسات الطيران المعنية خلال تشغيل الخدمات المتفق عليها . ويجب ان تقدم الاتفاقية التجارية الى سلطات الطيران المعنية للموافقة عليها .
- ٥ - حدد الرحلات وجدول التشغيل للخدمات المتفق عليها يجب ان تكون بناء على اتفاق مشترك بين مؤسستين او مؤسسات الطيران المعنية على ان يتم تقديمها الى سلطات الطيران للموافقة عليها قبل .
- ٣ - يوما على الاقل من دخولها الى حيز التنفيذ . وفي حالة عدم توصل مؤسستين او مؤسسات الطيران المعنية لثل هذه الاتفاقية تحال هذه المسألة الى سلطات الطيران للطرفين المتعاقدين .

المادة التاسعة

حركة المرور الجائرة

الركاب ، الامتعة ، البضائع التي تمر عبر اقليم احد الطرفين المتعاقدين وغير مغادرة لمنطقة المطار المخصصة لثل هذا الغرض يجب ان تخضع فقط لرقابة مبسطة جدا . الامتعة والبضائع التي تمر مباشرة يجب ان تعفى كذلك من رسوم الجمارك والضرائب الاخرى المشابهة .

كل من الدول

المادة العاشرة التعريفات

- ١ - التعريفات المستوفاه من قبل مؤسسة الطيران التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بالنقل من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر يجب ان توضع بمستويات معقولة مع مراعاة جميع العوامل ذات العلاقة بما في ذلك كلفة التشغيل ، الربح المعتول وخصائص الرحلة .
- ٢ - التعريفات المشار إليها في الفقرة ١- من هذه المادة يجب ان يتم الموافقة عليها من قبل مؤسسات الطيران المعنية التابعة للطرفين المتعاقدين .
- ٣ - الموافقات المشار إليها طبقاً للفقرة ٢- اعلاه حيثما امكن يمكن التوصل إليها من خلال جهات تثبيت التعريفات التابع لاتحاد النقل الجوي الدولي ، أو أية اتفاقية جماعية بخصوص وضع التعريفات .
- ٤ - تقدم التعريفات التي تم الاتفاق عليها إلى سلطات الطيران المدني للطرفين المتعاقدين للموافقة عليها على الأقل قبل ٣٠- يوماً من الموعد المقترح لتقديمها ، وفي حالات خاصة يمكن تقصير هذه المدة بعد موافقة السلطات المذكورة .
- ٥ - إذا لم تتمكن مؤسسات الطيران المعنية من الاتفاق على أي من هذه التعريفات أو إذا لم يتم تثبيتها لاية أسباب أخرى طبقاً للفقرة ٢- من هذه المادة أو إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين خلال ال ١٥- يوماً من مدة ٣٠- يوماً المشار إليها في الفقرة ١- من هذه المادة بإشعار الطرف المتعاقد الآخر بعدم قناعته بأي من التعريفات المتفق عليها . طبقاً لاحكام الفقرة ١- من هذه المادة ، بإشعار الطرف المتعاقد الآخر بعدم قناعته بأي من التعريفات المتفق عليها طبقاً لاحكام الفقرة ٢- من هذه المادة ، فإنه عندئذ يتوجب على سلطات الطيران للطرفين المتعاقدين ببذل مساعيها للاتفاق على التعريفات .
- ٦ - إذا لم تتمكن سلطات الطيران من الموافقة على أي تعريته مقدمة إليها بموجب الفقرة ٤- من هذه المادة ، أو على تحديد أي تعريته بموجب الفقرة ٥- ، فإنه يجب حل النزاع طبقاً لشروط المادة ٥- من هذه الاتفاقية .
- ٧ - استناداً لنصوص الفقرة ٤- من هذه المادة ، فإنه لا يمكن لأي تعريته ان تدخل الى حيز التنفيذ إذا لم يتم الموافقة عليها من قبل أي طرف متعاقد .
- ٨ - ان التعريفات الموضوعه طبقاً لاحكام هذه المادة ، يجب ان تبقى سارية المفعول حتى يتم وضع تعريفات جديدة وفقاً لاحكام هذه المادة .

المادة الحادية عشرة تحويل فائض الإيرادات

- ١ - يحق المؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل أحد الطرفين المتعاقدين بحرية بيع خدمات النقل الجوي في إقليم الطرف المتعاقد الآخر سواء بشكل مباشر أو من طريق وكيل وذلك بالعملية المحلية أو بأي ممله حرة قابلة للصرف على مبدأ المعاملة بالمثل لكلا الناقلين المعنيين .
- ٢ - تتمتع مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين بحرية تحويل فائض الإيرادات على النفقات المحصلة من الانشيم الذي تم فيه البيع إلى موطنها الأصلي . ويتضمن مثل هذا الصافي من التحويل إيرادات المبيعات ، التي تمت مباشرة أو من طريق وكيل خدمات النقل الجوي ، والخدمات المساعدة الأجنبية والفائدة التجارية المستقاة على مثل هذه الإيرادات أثناء إيداعها بقصد التحويل .
- ٣ - الإيرادات والأرباح المحصلة من قبل مؤسسة أو مؤسسات الطيران لأي طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بنقل الركاب ، البضائع والبريد ، يجب ان تعلق من جميع الرسوم ، الضرائب والفرائض .

المادة الثانية عشرة النشاطات التجارية

- تتمتع مؤسسات الطيران المعنية في كل طرف متعاقد ، بفرض متساوية وذلك تبعا للقوانين والتعليمات الخاصة بطرف المتعاقد الآخر ، وذلك فيما يتعلق بـ :
- ١ - تعيين موظفين فنيين وتجاريين لتنفيذ الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة وإنشاء وتشغيل مكاتب في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .
 - ب - إصدار جميع الوثائق المتعلقة بالنقل والتأجير بالبدعية والإعلام من التجميعات في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .
 - ج - تجنب المنافسة غير الشريفة ودعم الحركة المبنية على الحريتين الثالثة والرابعة . هذا وقد اتفق كلا الوفدين على ان تمتنع مؤسسات الطيران المعنية عن إجراء أية خصومات على التعريفة في إقليم الطرف الثالث وذلك فيما يخص الحركة الجوية المتوجهة إلى إقليم أي من الطرفين المتعاقدين .

المادة الثالثة عشرة المشاورات والتعديلات

- ١ - تتشاور بين الحين والآخر سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين فيما بينهما ويروح من التعاون الوثيق وذلك لتأكيد تنفيذ احكام هذه الاتفاقية بالشكل المناسب ومراعاة ملاحظتها .
- ٢ - إذا ارتأى أي من الطرفين المتعاقدين ضرورة إجراء تعديل على أي بند من هذه الاتفاقية ، فإنه يجوز له طلب إجراء مشاورات مع الطرف المتعاقد الآخر . يمكن لهذه المشاورات - والتي يمكن ان يتم التحضير لها بمحادثات بين سلطات الطيران - ان تبدأ خلال فترة ٦٠- يوماً من تاريخ الطلب ، ما لم يتفق كلا الطرفين المتعاقدين على تمديد هذه الفترة . التعديلات المتفق عليها يجب ان تحظى بموافقة كلا الطرفين المتعاقدين طبقاً للإجراءات الدستورية اللازمة لديه وتدخل الى حيز التنفيذ في اليوم الذي يتم فيه تبادل المذكرات الدبلوماسية التي تبين تلك الموافقة .
- ٣ - التعديلات على الملحق يجب ان يتم الموافقة عليها من قبل السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين ويجب ان تدخل الى حيز التنفيذ في اليوم الذي يتم فيه تبادل المذكرات الدبلوماسية .

المادة الرابعة عشرة المعاهدات الجماعية

- في حالة عقد أية معاهدة جماعية عامة تتعلق بالنقل الجوي ، وأصبح الطرفان المتعاقدان مرتبطين بها ، يجب ان تعدل هذه الاتفاقية لتتطابق احكام تلك المعاهدة .

المادة الخامسة عشرة فض الخلافات

- ١ - إذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ، فيجب على الطرفين المتعاقدين في أول الامر محاولة فض الخلاف بينهما بطريق المفاوضات .
- ٢ - إذا فشل الطرفان المتعاقدان في تسوية الخلاف عن طريق المفاوضات فيمكن لهما إحالة الخلاف لاتخاذ قرار بذلك إلى شخص أو هيئة ، وإذا لم ينتقأ على ذلك فيمكن إحالة الخلاف إلى هيئة تتكون من ثلاثة محكمين بناء على طلب أي طرف متعاقد . يقوم كل طرف متعاقد بتعيين محكم واحد والثالث بين من قبل المحكمين الاثنين ، يقوم كل طرف متعاقد بتعيين محكم خلال فترة ٦٠ يوماً من تاريخ تسلم أي من الطرفين المتعاقدين إشعاراً من الطرف المتعاقد الآخر بالطرق الدبلوماسية بطلب التحكيم وتعيين المحكم الثالث خلال فترة ٦٠- يوماً أخرى .

هكذا من الأشهر

وإذا فشل أي من الطرفين المتعاقدين بتعيين محكم خلال المدة المحددة ، أو إذا لم يعين المحكم الثالث في الفترة المحددة فيمكن لأي طرف متعاقد أن يطلب من رئيس المنظمة الدولية للطيران المدني بتعيين محكم أو محكمين كما تتطلبه الحاجة . في هذه الحالة يكون المحكم الثالث من رعايا دولة ثالثة ويقيم بتفويض مهله كرئيس لهيئة التحكيم .

٣ - يجب على الطرفين المتعاقدين الامتثال لأي قرار يصدر طبقاً للفقرة ٢- من هذه المادة .

٤ - يتحمل كل طرف متعاقد التكاليف المترتبة على المحكم الذي قام بتعيينه وإي جهاز مساعد ، ويقوم الطرفان المتعاقدان بالتساوي بحمل التكاليف الأخرى المترتبة على أنشطة هيئة التحكيم بما فيها الرئيس .

٥ - في حالة عدم تمكن أي من الطرفين المتعاقدين أو عدم تمكن مؤسسة الطيران المعنية من قبل أي من الطرفين المتعاقدين في الامتثال إلى القرار الصادر طبقاً لهذه المادة ، فيمكن للطرف المتعاقد الآخر أن يحدد ، يعلق أو يوقف أية حقوق أو امتيازات ممنوحة له بمقتضى الاتفاقية الحالية للطرف المتعاقد الآخر غيابياً أو المؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية والتابعة لذلك الطرف المتعاقد .

المادة السادسة عشرة الإحصائيات

يجب على سلطات الطيران لأي طرف متعاقد أن تقوم وبناء على طلب سلطات الطيران من الطرف المتعاقد الآخر بتزويدها بالمعلومات الدورية أو غيرها من البيانات الإحصائية التي تتطلبها وبمسورة معقولة لغرض إعادة النظر في السعة المعروضة على الخدمات المتفق عليها من قبل مؤسسات الطيران المعنية التابعة للطرفين المتعاقدين .

المادة السابعة عشرة إنهاء الاتفاقية

١ - يجب أن يكون عقد هذه الاتفاقية لمدة غير محدودة من الزمن .

٢ - يحق لأي طرف متعاقد في أي وقت أن يخطر الطرف المتعاقد الآخر بقراره بإنهاء هذه الاتفاقية ، مثل هذا الاخطار يجب أن يبلغ في نفس الوقت إلى المنظمة الدولية للطيران المدني ، في مثل هذه الحالة فإن الاتفاقية تعتبر بحكم المنتهية بعد مرور ١٢- شهراً من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر للاخطار إلا إذا سحب هذا الاخطار بالاتفاق قبل انقضاء هذه المدة . وفي حالة عدم الإقرار باستلام ذلك الاخطار من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، فإن ذلك يعتبر في حكم الاستلام بعد مضي ١٤- يوماً من تاريخ تسلم المنظمة الدولية للطيران المدني للاخطار .

المادة الثامنة عشرة تسجيل الاتفاقية لدى منظمة الطيران المدني الدولية

يجب أن تسجل هذه الاتفاقية وأية تعديلات عليها ، بما في ذلك تبادل المذكرات لدى المنظمة الدولية للطيران المدني - الإيكو - من قبل أي من الطرفين المتعاقدين .

المادة التاسعة عشرة الدخول إلى حيز التنفيذ

١ - تنطبق هذه الاتفاقية وملاحقها بصورة مؤقتة من تاريخ التوقيع عليها .
٢ - تدخل هذه الاتفاقية إلى حيز التنفيذ النهائي منذ اليوم الذي يتم فيه تبادل المذكرات بالطرق الدبلوماسية والتي تؤكد أنه قد تم الموافقة عليها طبقاً للأحكام الدستورية للطرفين المتعاقدين .
حرر في عمان في اليوم الثاني والعشرين من شهر تشرين ثاني عام ١٩٩٣ باللفظ العربية ، البولندية والإنجليزية . كل النصوص تعتبر بالتساوي ممتدة . وفي حالة ظهور أية اختلافات فإن النص الإنجليزي هو الذي يجب أن يكون النشأ .

من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
أحمد جويش
مدير عام سلطة الطيران
المدني

من حكومة جمهورية بولندا
الدكتور آدموند بافلاك
الوزير المفوض بالسفارة البولندية في
عمان

ملحق الطرق الجوية

الجزء الأول :

١ - الطرق التي تستخدمها مؤسسة الطيران المعنية من قبل المملكة الأردنية الهاشمية في كلا الاتجاهين : -

نقاط مغادرة	نقاط توسط	نقاط هبوط	نقاط ما وراء
نقطة في الأردن	اثينا ، صوفيا ، استانبول و/أو انقره ، بوخارست ، براغ ، بودابست ، روما ، فيينا ، لارنكا بلفراد .	نقطة في وارسو	نيويورك و / أو شيكاغو ، مونتريال ، تورنتو ، ثلاث نقاط في أوروبا يتم الاتفاق عليها فيما بعد .

٢ - يحق لمؤسسة الطيران المعنية من قبل أي من الطرفين المتعاقدين حذف أي من النقاط الواردة أعلاه على أي من أو جميع رحلاتها ، شريطة أن تبدأ الخدمات المتفق عليها على هذا الخط وتنتهي في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .

٢ - لممارسة حرية النقل الجوي الخمسة على نقاط التوسط ونقاط ما وراء ، يجب على مؤسسات الطيران المعنية أن تقدم جدولها المقترح لسلطات الطيران المختصة للموافقة عليه .

الجزء الثاني :

١ - الطرق التي تستخدمها مؤسسة الطيران المعنية من قبل جمهورية بولندا : -

نقاط مغادرة	نقاط توسط	نقاط هبوط	نقاط ما وراء
نقطة في بولندا	اثينا ، صوفيا ، استانبول و/أو انقره ، بوخارست ، بودابست ، روما ، لارنكا ، القاهرة .	عمان	دبي ، الشارقة ، أبو ظبي ، بكين ، دلي ، بكوك ، كراتشي .

٢ - يحق لمؤسسة الطيران المعنية من قبل أي من الطرفين المتعاقدين حذف أي من النقاط الواردة أعلاه على أي من / أو جميع رحلاتها شريطة أن تبدأ الخدمات المتفق عليها على هذا الخط وتنتهي في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .

٢ - حقوق النقل بالحرية الخامسة على نقاط التوسط ونقاط ما وراء يجب على مؤسسات الطيران المعنية أن تقدم جدولها المقترح لسلطات الطيران المختصة للموافقة عليه .

بديل خدمات مؤسسة الموائىء

إضافة فئة جديدة

الجدول رقم ٢ -

الملحق بنظام بديل خدمات مؤسسة الموائىء رقم ٢٠ - لسنة ١٩٨٧

بعد ان اطلع مجلس الوزراء على كتاب معالي وزير النقل رقم ٢١٦٠-٢٨١ تاريخ ٢٣-١-١٩٩٤م بشأن الحد من تكرار قدوم بواخر معطلة الروافع لبناء العقبة لما يسببه تعطل روافعها من تلخير في ترخيص حملتها وتأخيرها على أرصفة الميناء ، وبناء على تشييع مجلس ادارة مؤسسة الموائىء واستنادا الى المادة ٣٥- من نظام بديل خدمات مؤسسة الموائىء رقم ٢٠- لسنة ١٩٨٧ ، قرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩-١-١٩٩٢ الموافقة على اضافة فئة جديدة الى الجدول رقم ٢- بحيث تصبح الفئة ١٣- ونصها كما يلي :-

الفئة الثالثة عشرة :-

في حالة وصول بواخر معطلة الروافع يستوفى بالاضافة للبدلات المنصوص عليها في النظام الاتي :-

- ١ - دينار واحد لكل طن يتم مناولته بروافع المؤسسة الارضية .
- ب - نصف دينار لكل طن يتم مناولته بروافع ارضية متقدمة من وكيل الباخرة .

تعديل

الفقرة ١- من الفلة الثالثة

من الجدول رقم ٤- الملحق بنظام بديل خدمات

مؤسسة الموائىء رقم ٢٠ - لسنة ١٩٨٧

بناء على تشييع مجلس ادارة مؤسسة الموائىء مقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١-٢-١٩٩٤ بالاستناد الى المادة ٣٥ من نظام بديل خدمات مؤسسة الموائىء رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٧ الموافقة على تعديل الفقرة ١- من الفئة الثالثة من الجدول رقم ٤- الملحق بالنظام لتصبح كما يلي :

١ - الحديد والفولاذ قضباناً وانابيب وصلابح وزوايا وجسورا واسلاكاً شائكة وغير شائكة بحد أقصى ٨٠٠٠ - كغم .

على ان يعمل بهذا التعديل اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تفويض بمفوض صلاحيات مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٨٠ تاريخ ٢٥-١-١٩٩٤

قرر مجلس الوزراء بالاستناد الى المادة ٥ من نظام صلاحيات مجلس الوزراء رقم ٥٨ لسنة ١٩٩٣م الموافقة على تفويض صلاحياته المنصوص عليها في الانظمة والتعليمات التالية وذلك على الوجه وبالشروط المبينة ادناه :-

اولاً : في نظام الخدمة المدنية رقم ١- لسنة ١٩٨٨ .

تفوض الى الوزير المختص الصلاحيات التالية وتشمل هذه الصلاحيات جميع موظفي دائرته باستثناء موظفي الفئة العليا فيها :

١ - الصلاحيات المنصوص عليها في المادة ٧٥ من النظام المتعلقة بإمارة الموظف على ان لا يشمل ذلك الاعارة الى أي منظمة دولية أو اقليمية .

ب - الصلاحيات المنصوص عليها في المادة ٧٦ من النظام المتعلقة بتحديد مدة الامارة وتجديدها .

ج - الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة ١- من المادة ٨٨ والمتعلقة بمنح الموظف اجازة دراسية اذا كانت مدتها اكثر من سنتين وتمديدتها .

ثانياً : في نظام الانتقال والسفر رقم ٥٦ لسنة ١٩٨١ .

١ - تفوض الى وزير المالية الصلاحيات التالية :

- ١ - الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة ١- من المادة ١٤ منه والمتعلقة بتحديد الاجور الكيلومترية .
- ٢ - الصلاحيات المنصوص عليها في المادة ١٧ منه والمتعلقة بالطريقة التي تحدد فيها اجور تأمين سيارات الركوب والشحن اللازمة للدوائر .
- ٣ - الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة ١- ب - من المادة ١٩ منه والمتعلقة بتسمية الدول من صنف ١- والصنف ٢- ب - .
- ٤ - الصلاحيات المنصوص عليها في المادة ٣١ منه والمتعلقة باعتماد المصاريف الإضافية التي يتكبدها الوفد الرسمي أثناء تمثيله للحكومة خارج المملكة .

ب - تفوض الى الوزير المختص الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة ٢٦ منه والمتعلقة بتشكيل الوفد الرسمي وذلك اذا كان جميع اعضاء الوفد من موظفي دائرته ومن المخصصات المرصودة فيها باستثناء موظفي الفئة العليا فيها .

ثالثاً : في نظام الاشتغال الحكومية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ :-

- ١ - تفوض الى وزير المالية - الموازنة العامة الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة ١- من المادة ٦ منه والمتعلقة بالالتزام بتوفير المخصصات المالية لتنفيذ أي عطاء او اجراء اي تزيم .
- ب - تفوض الى وزير المالية الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة ٢- ز - من المادة ٦ منه والمتعلقة بالاعفاء من أي التزام مالي مفروض بصورة تنسب توقيع الاتفاقية تتعلق بالاشتغال والخدمات .

ج - تفوض الى الوزير المختص :-

- ١ - الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة ١- من المادة ١٣ منه والمتعلقة بالجهة المفوضة بالتوقيع على الاتفاقيات نيابة عن الحكومة .
- ٢ - الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة ١- من المادة ١٥ منه والمتعلقة بمنح اعضاء لجان العطاءات المكلفة المالية .
- ٣ - الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة ١- ب - من المادة ١٥ منه والمتعلقة بمنح الخبراء والفنيين التي تستعين بهم لجان العطاءات المكلفات المالية .

د - تفوض الى وزير الاشتغال العامة والاسكان .

- ١ - الصلاحيات المنصوص عليها في البند ٥- من الفقرة ١- من المادة ٨ منه والمتعلقة بتعيين شخصين في عضوية لجنة العطاءات المركزية .
- ٢ - الصلاحيات المنصوص عليها في البند ١- من الفقرة ١- من المادة ٢١ منه والمتعلقة بتنفيذ الاشتغال بالمفاوضة والتزيم والخاصة بوزارة الاشتغال العامة والاسكان وذلك في العطاءات التي تزيد قيمتها على ١٠٠ الف دينار ولا تزيد على ٢٥٠ الف دينار .
- ٣ - الصلاحيات المنصوص عليها في البند ١- من الفقرة ١- ب - من المادة ٢١ منه والمتعلقة بتقديم الخدمات الفنية بالمفاوضة والتزيم وذلك في الخدمات التي تزيد قيمتها على ٥٠ الف دينار ولا تتجاوز ١٥٠ الف دينار .
- ٤ - الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة ٢- من المادة ٢٣ منه والمتعلقة بتشكيل اللجان لدراسة طلبات تصنيف مقاولي الانشاءات والمكلفات المالية التي تمنح لاعضاء هذه اللجان .

هكذا من الأشهر

هـ - الصلاحية المنصوص عليها في البند ١ من الفقرة ١-أ من المادة ٢١ منه والمتعلقة بتنفيذ الأشغال بالمفاوضة والتزيم في الدوائر الأخرى من غير وزارة الأشغال العامة والإسكان والتي تزيد قيمتها على ١٠٠ ألف دينار ولا تتجاوز ٢٥٠ ألف دينار تفوض إلى كل من وزير الأشغال العامة والإسكان والوزير المختص .

رابعا : في نظام اللوازم رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٣ :

١ - الصلاحية المنصوص عليها في الفقرة ١-أ من المادة ٢٠ منه والمتعلقة بتشكيل لجنة المعطاءات الخاصة لشراء لوازم لمشروع معين وتعيين رئيس لهذه اللجنة تفوض إلى كل من وزير المالية والوزير المختص .

ب - الصلاحية المنصوص عليها في الفقرة ج من المادة ٥٤ منه والمتعلقة بشطب الخسارة أو النقص الذي يقع في اللوازم بغیر اھمال أو اختلاس تفوض إلى وزير المالية وذلك إذا كان المبلغ يتجاوز ٥ آلاف دينار ولا يزيد على ٥٠ ألف دينار .

خامسا : في تعليمات تصنيف المتاولين لسنة ١٩٨٤ .

الصلاحية المنصوص عليها في البند ٤ من الفقرة ١-أ من المادة ١٠ منها والمتعلقة بتشكيل لجنة تصنيف المتاولين من الفئات الخمس الأولى تفوض إلى وزير الأشغال العامة والإسكان .

التعليمات التنفيذية للجنة شؤون الضمان

الصادرة استنادا لاختتام المادة ١٢/و من قانون الضمان الاجتماعي قانون مؤدت رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٨ .
استنادا لقرار مجلس الإدارة رقم ١٦٤-٩٣ تاريخ ١٢-٣-١٩٩٣ .

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات « التعليمات التنفيذية للجنة شؤون الضمان » ويعمل بها اعتبارا من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها انذام ما لم تنص القريئة على خلاف ذلك .

المؤسسة	:	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
المجلس	:	مجلس إدارة المؤسسة .
القانون	:	قانون الضمان الاجتماعي رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٨م وتعديلاته .
المدير العام	:	مدير عام المؤسسة .
اللجنة	:	لجنة شؤون الضمان المشكلة بموجب هذه التعليمات .
رئيس اللجنة	:	رئيس لجنة شؤون الضمان .
المؤمن عليه	:	للوظف والمعامل الذي تسري عليه احكام القانون .

المادة ٣ - يشكل المجلس من بين اعضاء اللجنة تسمى « لجنة شؤون الضمان » من المدير العام ورئيس .
اعضاء على أن يكون المدير العام رئيسا لها وأن ينتخب الاعضاء من بينهم نائبا للرئيس .
بها الصلاحيات والمهام التالية :

- البيت في الاعتراضات على قرارات لجنة تسوية الحقوق .
- ب - تقسيم المبالغ المستحقة للمؤسسة على المنشآت والتي تزيد عن ١٠٠ مائة ألف دينار زيادة التي تراها اللجنة مناسبة ومتاسبة لظروفها وتقبل بها .
- ج - التنسيب إلى مجلس الإدارة بالاعفاء من فوائد التأخير والغرامات الاسابية وفقا لاحكام المادة ٢٢ من القانون .
- د - النظر في أية حالات أخرى يقرر المدير العام إحالتها إلى اللجنة .

المادة ٤ - ١ - تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو من نائبه في حالة غياب الرئيس كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، ويكون الاجتماع قانونيا إذا حضره ما لا يقل عن ثلاثة أعضاء من أعضائها على أن يكون من بينهم رئيس اللجنة أو نائبه في حالة غياب رئيس اللجنة .

ب - تتخذ اللجنة قراراتها بالإجماع أو الاكثية ، وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع ويكون قرارها اداليا نهائيا .

المادة ٥ - يعين المدير العام من بين موظفي المؤسسة مقررا أو أكثر للجنة يتولى الاعداد واجتماعاتها :
محاضرها وتنظيمها وحفظ القيود الخاصة به .

المادة ٦ - تتولى الدائرة أو الجهة المعنية في المؤسسة التي يحددها المدير العام تبليغ القرار الصادر .
العلاقة بأية طريقة من طرق التبليغ القانونية .

المادة ٧ - للجنة أن تستأنس برأي ذوي الخبرة ذات العلاقة كلما دعت الحاجة لذلك . ولها أن تطلب
بجمع المعلومات اللازمة والتأكد من صحتها وذلك بهدف البت في القضايا المطروحة .

المادة ٨ - تلغي هذه التعليمات أية قرارات أو تعليمات سابقة صادرة بهذا الخصوص .

هكذا من المأهول

قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين قرار رقم ١١ لسنة ١٩٩٣

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه رقم تم ١٥١٩-٢٠ تاريخ ١٩٩٣-٢٠ من أجل تفسير أحكام المادة ٤٧ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ٦٦ وبيان ما إذا كانت أي لجنة من لجان التنظيم النصوص عليها في المادة ٤٦ منه تملك صلاحية إصدار قرار تنظيمي تمنح بموجبه لأي شخص ترخيصاً بتنظيم أية أرض أو أعمارها أو استعمالها أو إجراء أية عملية بناء وفقاً لشروط تقررها تلك اللجنة ولو كانت غير مطابقة للشروط المبينة في قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية ولللائحة الصادرة بمقتضى أو للشروط والأحكام الملحق بخطط التنظيم الهيكلي أو التفصيلي .

وبعد الاطلاع على كتاب نائب أمين عمل المجلس سيادة رئيس الوزراء رقم ١١٤-٣-٢ تاريخ ١٩٩٣-١-٤ وتطبيق النصوص القانونية تبين ما يلي :

المادة ٤٦ من القانون المشار إليه عرفت عبارة - القرار التنظيمي - بأنها تعني على التوالي وحسب موضعها في نصوص الفصل السادس من القانون - قرار مجلس التنظيم الأعلى المستأنف عليه ، وقرار لجنة التنظيم الأعلى صاحب القرار النهائي وقرار لجنة التنظيم اللوائية -

والمادة ٤٧ منه نصت بالآتي :

١ - إذا كان القرار التنظيمي المشار إليه في المادة ٤٦ ينص على رفض الترخيص أو على منح الترخيص بشروط وتبين أن قيمة الفائدة العائدة إلى الشخص من الأرض المتخذ بشأنها القرار التنظيمي هي أقل مما لو منح الترخيص بدون شروط ، أو منح بشروط فيجوز للجنة التنظيم المعنية أن تدفع إلى ذلك الشخص تعويضاً بقدر يمتدنى قانون الاستملاك الساري آنذاك مساوياً إلى الفرق بين القيمتين .

٢ - إذا كان رفض الترخيص أو منح الترخيص اتخذ لمصلحة شخص معين وبناء على طلبه فيقوم هذا الشخص بدفع التعويض ، فإن أبدى رفضه بهل طلبه ولا يجــــــاب .

وبالرجوع إلى المادة ٣٤-١ منه يتبين أنها نصت على أن الرخصة المطلوبة لأي عمل أو تنظيم أو أعمار ضمن مناطق التنظيم لا تمنح إلا إذا كانت مطابقة لهذا القانون واللائحة الصادرة بموجبه ومخططات التنظيم الهيكلي والتفصيلي والتقسيم والأحكام والتعليمات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ منها .

كما أن المادة ٣٨ منه نصت في فقرتها الأولى الثالثة على أن تدمير أي أرض أو إنشاء أي بناء بدون ترخيص أو خلافاً لأحكام الرخصة أو خلافاً لللائحة والأوامر والتعليمات السارية المفعول أو خلافاً لأي مخطط تنظيم أو أعمار مقرر يقتضي إصدار أخطار تنفيذ من قبل اللجنة المعنية للمالك والشاغل والمعمد وبعلم البناء يذكر فيه نوع الأعمار المخالف والشروط التي تطبق عليه والخطوات الواجب اتخاذها لإعادة الحال أو لطابقة الأعمار لللائحة والتعليمات والشروط والإجراءات التي يحق للجنة المعنية القيام بها من حيث وقف الأعمار أو الاستعمال المخالف وإزالة المخالفة على نفقة المختر إليه .

وبإمعان النظر في هذه النصوص نجد أن نص المادة ٣٤-١ واضح الدلالة في أنه لا يجوز لأي لجنة من لجان التنظيم إصدار قرار تنظيمي بمنح رخصة عمل أو أعمار ضمن مناطق التنظيم إلا إذا كانت مطابقة للقانون واللائحة ومخططات التنظيم كما أن مخالفة أي تعمير أو بناء أنشئ خلافاً لللائحة والأوامر والتعليمات ومخططات التنظيم أو خلافاً للشروط المترخيص الصادر طبقاً لها يجب إزالته على نفقة من شارك في إنشائه بعد الإخطار عملاً بأحكام المادة ٣٨ منه .

وأزاء هذا الوضع في دلالة النصوص ليس ثمّة وجه للتساؤل عن صلاحية لجان التنظيم في إصدار قرار تنظيمي بمنح ترخيص أعمار أو بناء ضمن مناطق التنظيم غير مطابق للقانون واللائحة ومخططات التنظيم أو مخالفاً لها ، أو إصدار ترخيص بشروط تخالف الشروط والأحكام الملحق بخطط التنظيم الهيكلي أو التفصيلي . لأن مثل هذا الترخيص محظور إصداره وإذا صدر فهو قرار مخالف للقوانين واللائحة ولا يعتد به .

أما ما جاء في المادة ٤٧ الباحثة عن صلاحية لجان التنظيم في فرض شروط في الترخيص تنتص من حق الانتفاع انتفاعاً قابلاً للتعويض على المالك تعويضاً بقدر يمتدنى قانون الاستملاك لأنما يقصد بها الشروط المضافة إلى الشروط التنظيمية وليست الشروط التي تتعارض معها .

وعلى ذلك فإن لجان التنظيم لا تملك صلاحية إصدار قرارات تنظيمية تمنح بموجبه لأي شخص ترخيصاً بتنظيم أو أعمار أو بناء في مناطق التنظيم خلافاً للشروط التنظيم القانونية أو للشروط والأحكام الملحق بخطط التنظيم الهيكلي أو التفصيلي .

وهذا ما نقره بشأن للتفسير المطلوب .

قرار صدر بتاريخ ١٧ رجب سنة ١٤١٤ هـ الموافق ٣٠-١٢-١٩٩٣ م .

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
تلفي محكمة التمييز	تلفي محكمة التمييز	بتفسير القوانين
عبد المجيد الفريسي	خليف السحيمات	رئيس محكمة التمييز
		عبد الكريم معاذ

عضو	عضو
مندوب أملة عمان	رئيس ديوان التشريع
مدير الدائرة القانونية	في رئاسة الوزراء
عبد الحليم عوض	عيسى طماش

هكذا من المأهول

قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٩٣
صادر من الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ٩٥٤٣ تاريخ ١٧-١-١٩٩٣ للنظر في موضوع التضراب الحاصل بين احكام القرار التفسيري الصادر عن الديوان رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ لتفسير نص المادة ٢٣-١ من قانون نقابة الصيادلة رقم ٥١ لسنة ١٩٧٢ وبعض نصوص القانون الاخرى الواردة في المواد ٤٧-١ و ٤٨ منه والمواد ١٢ و ١٩ و ٤٦-١ من قانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٢ وقرار محكمة العدل العليا رقم ١٢ لسنة ١٩٩٣ على اعتبار ان القرار التفسيري رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ اجاز للصيادلة ان يجمع بين أكثر من فئة من فئات الصيدلة كاصحاب صيدلية واصحاب مستودعات وموظفين في وقت واحد ، بينما ان النصوص الاخرى في القانون والقانون الاخر وقرار المحكمة تتعارض مع ذلك .

وبعد التدقيق والدولة والاطلاع على كتاب مالى وزير العدل اللاحق رقم ٢٢-١-١١٧٣١ تاريخ ١١-١-١٩٩٣ والمذكرة المرفقة به نجد ان موضوع هذا الطلب في حقيقته هو بمثابة طلب لاعادة النظر في قرار تفسيري صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين .

وحيث ان القرار التفسيري المعني رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ قد تم نشره في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٥٥٢ تاريخ ١٥-١-١٩٧٥ ليكون له مفعول القانون عملاً باحكام المادة ١٢٣-١ من الدستور بما يحول دون اعادة تفسيره او اجراء اي تعديل على الاحكام المستمدة من هذا التفسير .

اما التضراب الذي نشأ عن احكام هذا التفسير مع احكام النصوص القانونية الاخرى فيقتضى معالجته تشريعياً باصدار قانون يحل محل نص القانون الاساسي مادة جديدة تحظر على الصيادلة ان يجمع بين أكثر من حالة من حالات المادة ٢٣-١ من قانون نقابة الصيادلة المشار اليه والا فان حكم القرار التفسيري يبقى ساري المفعول بما تضمنه من جواز الجمع بين الفئات المنوّه منها فيه . واما عن قرار محكمة العدل العليا رقم ١٢ لسنة ١٩٩٣ الذي يوجب التفرغ ويحظر الجمع فليس له اثر تفسيري لتعارضه مع تفسير الديوان ومن ثم يقتصر اثر الحكم على الدعوى التي صدر فيها فقط .

وحيث ان سن القوانين واجراء اي تعديل عليها هو من اختصاص السلطة التشريعية لذا تقرر بالاكثورية عدم اختصاص الديوان للنظر في هذا الطلب .

قرار صادر بتاريخ ١٧ رجب سنة ١٤١٤ هـ الموافق ٢٠-١٢-١٩٩٣ م .

عضو رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز عبد الكريم معاذ	عضو رئيس محكمة التمييز خليفة السحيمات	عضو رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز عبد الكريم معاذ
---	---	---

عضو رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء عيسى طماش مخالف	عضو مندوب وزارة الصحة فالح من الجيد مخالف
---	--

قرار المخالفة في قرار الديوان الخاص بتفسير القوانين
رقم - ١٢ - لسنة ١٩٩٣
صادر عن كل من رئيس ديوان التشريع والشرع والسراي في رئاسة الوزراء
والمدير العام للشؤون الادارية في وزارة الصحة

مع احترامنا لقرار الاكثورية المحترمة فاننا نخالفها فيه لتجاوزها الحدود التي رسمها الدستور لاختصاص الديوان بمقتضى احكام الفقرة ١-١ من المادة ١٢٣-١ منه ، وبما يلي بيان اسباب ذلك التجاوز :

١- ان الاكثورية المحترمة تعرضت لبحث مسألة لم تطرح اصلاً على الديوان في طلب التفسير ، في حين امتنعت عن تفسير النصوص المعروضة عليه .

٢- انها تدخلت في احكام المحاكم القضائية فاقدمت على تقدير قوتها القانونية ومدى حدود تلك القوة ليدو الديوان وكأنه من الجهات المخولة بمراجعة احكام تلك المحاكم .

فبما يتعلق بالسبب الاول لمخالفتنا لقرار الاكثورية المحترمة ، فيتلخص في انها تجاوزت السؤال المطروح على الديوان ، وهو يقتصر على تفسير نصوص معينة من قانون نقابة الصيادلة ، هي نصوص المادتين ٤٧-١ و ٤٨ من قانون نقابة الصيادلة لسنة ١٩٧٢ وانصرفت الى البحث فيما وصفته بأنه - التضراب - الذي نشأ عن التفسير الوارد في القرار السابق للديوان الخاص رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ ، مع احكام النصوص الاخرى - التي لم تحدها الاكثورية المحترمة او تبين القوانين التي وردت فيها واقترحت بمعالجة هذا التضراب - تشريعياً - باصدار قانون - معتمد للقانون الاساسي .

مع ملاحظة ان - التضراب - الذي بحث الاكثورية المحترمة عنه ، هو في حقيقته من قبيل - التحكيم على الاشياء بقصد المعارضة بينها بعد دراستها ، وهما لا يدخل في اختصاص الديوان الخاص من اي باب كما وان لتوضيحه بتعديل القوانين لمعالجة ذلك - التضراب - ليست من شأن الديوان الخاص ايضاً بأي صورة من الصور .

ذلك من حيث الاختصاص والشكل في مسألة - التضراب - تلك ، واما من حيث الموضوع ، فانه ليس هناك مثل ذلك التضراب بين قرار محكمة العدل العليا رقم ١٢ لسنة ١٩٩٣ من جهة ، وبين النصوص الاخرى في قانون نقابة الصيادلة رقم ١-١-٥١ لسنة ١٩٧٢ من جهة اخرى .

وبين ذلك ان محكمة العدل العليا كانت قد استندت على مواد ونصوص معينة وضريخة كحل الصراحة في - قانون مزاولة مهنة الصيدلة - رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٢ عندما انتهت في قرارها ذلك الى ان على الصيادلة ان يتفرغ في ممارسة مهنته في مؤسسة صيدلانية واحدة ، وان تلك المواد والنصوص تحظر عليه الجمع في ممارسة مهنته في اكثر من مؤسسة صيدلانية واحدة .

واما - قانون نقابة الصيادلة - رقم ١-١-٥١ لسنة ١٩٧٢ ، فانه يتضمن - هو الآخر - ذلك الحكم ليرض على الصيادلة ان يتفرغ في ممارسة مهنته في مؤسسة صيدلانية واحدة فقط ، ويحظر عليه الجمع في تلك الممارسة في اكثر من مؤسسة صيدلانية واحدة ، وهذا الحكم واضح وصريح في المادتين ١٧ و ٢٨ من قانون نقابة الصيادلة .

ولو استجابت الاكثورية المحترمة للطلب بتفسير المادتين المشار اليهما لثبت لديها ذلك الحكم ولتبين لها ان - التضراب - الذي اشارت اليه لا وجود له على الاطلاق .

وعملت الاكثورية المحترمة امتناعاً عن تفسير تلك النصوص من قانون نقابة الصيادلة ، بأنها كانت قد فسرت من قبل الديوان الخاص بقراره رقم ١٢-١-٥١ لسنة ١٩٧٥ ، ولا يجوز اعادة تفسيرها ، او اجراء اي تعديل في الاحكام المستمدة من ذلك التفسير .

ومع احترامنا لذلك الرأي ، فانه بالرجوع الى القرار التفسيري المشار اليه يتبين ما يلي :

١- ان الطلب الذي قدم حينذاك للديوان الخاص كان يقتصر على طلب تفسير الفقرة ١-١ من المادة ٢٣ من قانون نقابة الصيادلة ، وهي تتعلق بكيفية تشكيل مجلس النقابة ، ولا علاقة لها على الاطلاق بمسألة التفرغ في ممارسة مهنة الصيدلة في مؤسسة صيدلانية واحدة فقط ، او جواز الجمع في ممارسة المهنة في اكثر من مؤسسة .

٢- غير ان الديوان الخاص - بعد ان نشر تلك الفقرة - تعرض للمسألة المتعلقة بكيفية ممارسة مهنة الصيدلة ، دون ان يكون مطلوباً منه ذلك ، وبصورة مرفوعة وطوعية واضحة ، وأشار اليها بالكلمات القليلة العلة التالية التي تستند الى النصوص القانونية التي تؤيدها ، ودون اي مقدمة

تبررها :-

١ - (كما أجاز أن يتعامل مهنة الصيدلة ، أن يكون موظفا في مؤسسة رسمية أو أهلية ، وبغض
الوقت صاحب صيدلية أو مستودع أدوية ، أي أن يجمع بين حالة من هذه الحالات) .

٢ - ويستخلص من ذلك أن الديوان الخاص لم يفسر في قراره رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ أي نص من قانون نقابة
الصيدلة باستثناء نص الفقرة ١ - من المادة ٢٣ منه التي اقتصر طلب التفسير عليها . ولما تلك
الكلمات التي وردت فيه حول جواز الجمع لممارسة مهنة الصيدلة في أكثر من مؤسسة صيدلانية
واحدة ، فلا تعدو من كونها إشارة أو كلمات عرضية تطوعية الأمر الذي يقتضي أي قوة تفسيرية .

٣ - يضاف إلى ذلك أن تلك الكلمات تعتبر باطللة بطلانا مطلقا ولا تنفذ أي حكم ، فقد أجاز الديوان الخاص
بموجبها للموظف الحكومي أن يكون صاحب مؤسسات صيدلانية ، يمارس مهنة الصيدلة فيها ، في حين
أن أنظمة الموظفين والخدمة المدنية لم تسمح في يوم من الأيام للموظف الحكومي أن يمتدح أي عمل
تجاري أو صناعي أو زراعي . وبما أن تلك الأنظمة هي الأساس التشريعي الدستوري لمعالجة
شؤون الموظفين ، فإن تلك الكلمات التي تعرض الديوان الخاص فيها لشأن من تلك الشؤون ، قد جاء
قراره من هذه الناحية خروجاً حتى على أحكام الدستور .

وبما دام الأمر كذلك ، فما هي أهمية دستورية أو القانونية أو التفسيرية لذلك الجزء من القرار السابق
لديوان الخاص رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ الذي تجاوز فيه الديوان حدود ما كان مطلوباً منه ، وأشار فيه بصورة
عرضية لمسألة كيفية ممارسة مهنة الصيدلة - سواء على سبيل التفرغ في مؤسسة صيدلانية واحدة
نقط أو جواز الجمع في تلك الممارسة في أكثر من مؤسسة واحدة .

وبما أن ما اكتسب القوة التفسيرية التي يكون لها مفعول القانون بموجب المادة ١٢٣ من الدستور ،
هو التفسير الذي يصدره الديوان الخاص لنفس القانون الذي يطلب منه تفسيره بلذات دون غيره ،
فإن سائر الأمور التي يتعرض لها الديوان في أي قرار يصدره دون أن يكون مطلوباً منه تفسيرها ، تعتبر
من الأمور التي وردت في القرار - عرضاً - ولا تكتسب تلك القوة التفسيرية ، ولا يكون لها مفعول
القانون ، كما وإنما لا تلزم أحداً ولا يجوز مناقشتها بأي نص أو حكم لاثبات - التفارب - بينها وبينه .

وبناء على ذلك فقد كان على الأكثرية المحترمة أن تفسر أحكام المادتين ٤٧ و ٤٨ من قانون نقابة
الصيدلة ، وأن لا تمتنع من ذلك ، لأنها - كما سبق بيانه - لم تفسر من قبل بالمعنى المتصور في المادة ١٢٣
من الدستور بجميع فقراتها .

وأما من السبب الثاني لخلل التقدير لقرار الأكثرية المحترمة ، فيعود إلى تجاوزها اختصاصها ، وتدخلها
في قرارات المحاكم القضائية ، والالتزام على تقدير مدى قوتها ، وجوبها القانونية ، فقد ذكرت أن -
قرار محكمة العدل العليا رقم ١٢ لسنة ١٩٩٣ الذي يوجب التفرغ ، ويحظر الجمع ، ليس له أثر تفسيري
لتمارسه مع تفسير الديوان ، ومن ثم يقتصر أثر الحكم على الدعوى التي صدر فيها - الأمر الذي جعل
الديوان الخاص يبدو وكأنه من الجهات المخولة بمراجعة الأحكام التي تصدرها المحاكم .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الأكثرية المحترمة لم تشارتها إلى أن أثر حكم محكمة العدل العليا يقتصر
على الدعوى التي صدر فيها ، لم تلتفت إلى أن الدعوى أمام محكمة العدل العليا التي هي محكمة
قضائية إدارية ، تقوم على مخالفة القرار الإداري ، ولذلك فإن الأحكام الصادرة عنها تكون لها الحجية
الطلقة ، على الكافة ، أي على غير أطراف الدعوى ، كما هو الحال في حكم محكمة العدل العليا المشار إليه .

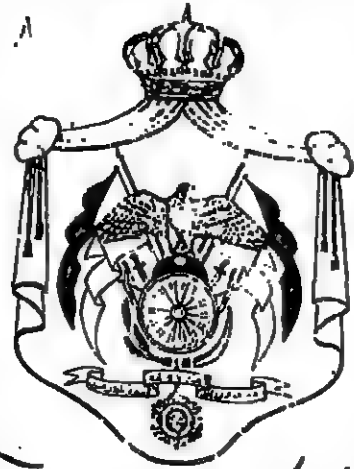
وبناء على ذلك كله ، وبما أنه ليس للديوان الخاص بتفسير القوانين أن يتعرض لقرارات المحاكم ولما
توصلت إليه من تفسير فيها للتصوص القانونية ، كما تنص على ذلك المادة ١٢٣ من الدستور ، فإن قرار
محكمة العدل العليا رقم ١٢ الصادر بتاريخ ١٢-١-١٩٩٣ ، لا زال قائماً ، وله قوته التفسيرية
اللزامة للكافة بجميع ما توصل إليه من تفسير لتصوص قانون مزاول مهنة الصيدلة التي توجب
على الصيدلي التفرغ في ممارسة مهنة الصيدلة في مؤسسة صيدلانية واحدة وعدم جواز الجمع في تلك
الممارسة في أكثر من مؤسسة صيدلانية .

قراراً صدر بتاريخ ١٧ رجب سنة ١٤١٤ هجرية الموافق ١٢-٣-١٩٩٣ ميلادية .

مندوب وزارة الصحة
المدير العام للشؤون الإدارية في وزارة الصحة
خالد من الجليل
مضو الديوان الخاص بتفسير القوانين
رئيس ديوان التشريع والرأي في رئاسة الوزراء
هشام طه

١٩٩٤

٣٩٤٣ - ٤٠١٥



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

فهرس الجريدة الرسمية

لسنة ١٩٩٤

من العدد

٣٩٤٣ - ٤٠١٥

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من المأهول

الموضوع			الجريدة الرسمية	
			عدد	تاريخ
(١)			صفحة	
تفاهات :-				
٣٠٦	٣٩٥١	١٩٩٤/٢/١٦	٣٠٦	١٩٩٤/٢/١٦
١٩٩٤/٥/٢				
٨٧١	٣٩٦٥	١٩٩٤/٥/٢	٨٧١	١٩٩٤/٥/٢
١٩٩٤/٥/١٦				
٩٦١	٣٩٦٧	١٩٩٤/٥/١٦	٩٦١	١٩٩٤/٥/١٦
١٩٩٤/٥/١٦				
٩٦٩	٣٩٦٧	١٩٩٤/٥/١٦	٩٦٩	١٩٩٤/٥/١٦
١٩٩٤/٦/١				
١٠٧٦	٣٩٧١	١٩٩٤/٦/١	١٠٧٦	١٩٩٤/٦/١
١٩٩٤/٦/١				
١٠٨٦	٣٩٧١	١٩٩٤/٦/١	١٠٨٦	١٩٩٤/٦/١
١٩٩٤/٦/١٦				
١٢٤٤	٣٩٧٦	١٩٩٤/٦/١٦	١٢٤٤	١٩٩٤/٦/١٦
١٩٩٤/٧/١٦				
١٤٩٢	٣٩٨١	١٩٩٤/٧/١٦	١٤٩٢	١٩٩٤/٧/١٦
١٩٩٤/٩/١٧				
٢١٥٢	٣٩٩٣	١٩٩٤/٩/١٧	٢١٥٢	١٩٩٤/٩/١٧
١٩٩٤/١٠/١٦				
٢٤٥٥	٣٩٩٧	١٩٩٤/١٠/١٦	٢٤٥٥	١٩٩٤/١٠/١٦
١٩٩٤/١٠/١٦				
٢٤٦١	٣٩٩٧	١٩٩٤/١٠/١٦	٢٤٦١	١٩٩٤/١٠/١٦
١٩٩٤/١١/١				
٢٦٤٢	٣٩٩٩	١٩٩٤/١١/١	٢٦٤٢	١٩٩٤/١١/١
١٩٩٤/١١/١				
٢٦٤٤	٣٩٩٩	١٩٩٤/١١/١	٢٦٤٤	١٩٩٤/١١/١
١٩٩٤/١١/١٠				
٢٧٨٣	٤٠٠١	١٩٩٤/١١/١٠	٢٧٨٣	١٩٩٤/١١/١٠
١٩٩٤/١٢/١				
٢٩٨٦	٤٠٠٦	١٩٩٤/١٢/١	٢٩٨٦	١٩٩٤/١٢/١
١٩٩٤/١٢/١				
٢٩٨٩	٤٠٠٦	١٩٩٤/١٢/١	٢٩٨٩	١٩٩٤/١٢/١
١٩٩٤/١٢/١٧				
٣١٢٧	٤٠١١	١٩٩٤/١٢/١٧	٣١٢٧	١٩٩٤/١٢/١٧
١٩٩٤/١٢/١٧				
٣١٣١	٤٠١١	١٩٩٤/١٢/١٧	٣١٣١	١٩٩٤/١٢/١٧

هكذا من الأهل

الموضوع	الجديدة الرسمية	صفحة	عدد	تاريخ
السماح بحمل وسام الاستحقاق الذهبي الكبير المنعم به على معالي السيد طلال سلعان الحسن من قبل رئيس جمهورية النمسا.	٢٨٦٥	٤٠٠٥	١١/٢٦/١٩٩٤	
الانعام بوسام النهضة العالي الشأن من الدرجة الأولى.	٢٩٩٢	٤٠٠٩	١٢/١٠/١٩٩٤	
الانعام وسام الاستقلال من الدرجة الأولى.	٢٩٩٢	٤٠٠٩	١٢/١٠/١٩٩٤	
الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية :-				
إعادة تشكيل اللجنة الملكية لشؤون القدس.	١٦٧	٣٩٤٧	١١/٢٦/١٩٩٤	
تعليمات رقم ١- لسنة ١٩٩٤ - تعليمات الحج.	٧٥٨	٣٩٦١	٤/١٦/١٩٩٤	
التعليمات الإدارية والمالية لشؤون الحج رقم ٢- لسنة ١٩٩٤.	٧٧٥	٣٩٦١	٤/١٦/١٩٩٤	
تعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ - التعليمات المالية والإدارية للجنة الملكية لأعمار مساجد ومقامات الصحابة والشهداء الكرام.	١٩٥٨	٣٩٩٠	٩/١/١٩٩٤	
تعليمات رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ - تعليمات معدلة لتعليمات بناء المساجد ودور القرآن الكريم وملحقاتها.	١٩٦٠	٣٩٩٠	٩/١/١٩٩٤	
تعليمات رقم ٥ لسنة ١٩٩٤ - تعليمات تسمية المساجد في المملكة الأردنية الهاشمية.	١٩٦٠	٣٩٩٠	٩/١/١٩٩٤	
تعليمات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ - تعليمات أسس تنفيذ وتأجيل وفك ونقل الالتزام لمبعوثي الأوقاف.	١٩٦١	٣٩٩٠	٩/١/١٩٩٤	
تعليمات رقم ٧ لسنة ١٩٩٤ - تعليمات لجان رعاية شؤون المساجد في المملكة.	٢١٥٣	٣٩٩٣	٩/١٧/١٩٩٤	
تعليمات رقم ٨ لسنة ١٩٩٤ - تعليمات معدلة لتعليمات بناء المساجد ودور القرآن الكريم وملحقاتها.	٢١٥٤	٣٩٩٣	٩/١٧/١٩٩٤	
تعليمات رقم ٩ لسنة ١٩٩٤ - تعليمات معدلة للتعليمات الإدارية والمالية لمطابع وزارة الأوقاف.	٢١٥٨	٣٩٩٣	٩/١٧/١٩٩٤	
تعليمات رقم ١٠ لسنة ١٩٩٤ - تعليمات دور القرآن الكريم.	٣١٣٨	٤٠١١	١٢/١٧/١٩٩٤	
تعليمات رقم ١١ لسنة ١٩٩٤ - تعليمات إكراميات الخطابة والتدريس في المساجد.	٣١٤٢	٤٠١١	١٢/١٧/١٩٩٤	

الموضوع	الجديدة الرسمية	صفحة	عدد	تاريخ
(ب)				
البلديات :-				
تعيين رئيس بلدية صبحا وصبحية.	٧	٣٩٤٣	١١/١٠/١٩٩٤	
تعيين رئيس بلدية أدر.	٧	٣٩٤٣	١١/١٠/١٩٩٤	
اعتبار مجلس بلدي خربة الوهاند منحلًا وتشكيل لجنة تقوم مقام المجلس البلدي للمنحل.	٨	٣٩٤٣	١١/١٠/١٩٩٤	
رفع فئة بلديتي السخنة وموآب من الفئة الثالثة إلى الفئة الثانية لغايات زيادة رسوم النفقات.	٨	٣٩٤٣	١١/١٠/١٩٩٤	
انتخاب نائب لرئيس بلدية الكتة.	٨	٣٩٤٣	١١/١٠/١٩٩٤	
انتخاب نائب لرئيس بلدية مغير السرحان.	٨	٣٩٤٣	١١/١٠/١٩٩٤	
اعتبار مجلس بلدي أم الجمال منحلًا وتشكيل لجنة تقوم مقام المجلس البلدي للمنحل.	٧٥	٣٩٤٦	١١/٢٥/١٩٩٤	
تعيين رئيس بلدية دير السعنة.	٧٥	٣٩٤٦	١١/٢٥/١٩٩٤	
انتخاب نائب لرئيس بلدية ملايا.	٧٥	٣٩٤٦	١١/٢٥/١٩٩٤	
انتخاب نائب لرئيس بلدية عرجان.	٧٥	٣٩٤٦	١١/٢٥/١٩٩٤	
انتخاب نائب لرئيس بلدية بيت ايدس.	٢٠٣	٣٩٥٠	٢/١٠/١٩٩٤	
اسماء الفائزين بعضوية مجلس بلدي دير السعنة.	٢٠٣	٣٩٥٠	٢/١٠/١٩٩٤	
انتخاب نائب لرئيس لجنة بلدية خربة الوهاند.	٢٠٧	٣٩٥٠	٢/١٠/١٩٩٤	
انتخاب نائب لرئيس لجنة بلدية ايدس.	٢٠٧	٣٩٥٠	٢/١٠/١٩٩٤	
انتخاب نائب لرئيس بلدية صبحا وصبحية.	٢٠٧	٣٩٥٠	٢/١٠/١٩٩٤	
انتخاب نائب لرئيس بلدية وقاص.	٢٠٨	٣٩٥٠	٢/١٠/١٩٩٤	
انتخاب نائب لرئيس بلدية عي.	٢٠٨	٣٩٥٠	٢/١٠/١٩٩٤	
انتخاب نائب لرئيس بلدية كفر يوبا.	٢٠٨	٣٩٥٠	٢/١٠/١٩٩٤	
انتخاب نائب لرئيس بلدية ذات رأس وشقيرا.	٢٠٨	٣٩٥٠	٢/١٠/١٩٩٤	
انتخاب نائب لرئيس بلدية أدر.	٢٠٨	٣٩٥٠	٢/١٠/١٩٩٤	
انتخاب نائب لرئيس بلدية دير السعنة.	٢٠٨	٣٩٥٠	٢/١٠/١٩٩٤	
تعيين عضو في مجلس بلدي الزعترى خلفاً لعضو فقد العضوية.	٢٠٨	٣٩٥٠	٢/١٠/١٩٩٤	
تعيين عضو في مجلس بلدي سحم خلفاً لعضو فقد العضوية.	٢٠٨	٣٩٥٠	٢/١٠/١٩٩٤	
تعيين عضوين في مجلس بلدي لقويره خلفاً لعضوين فقد العضوية.	٢٠٨	٣٩٥٠	٢/١٠/١٩٩٤	
فقدان عضو لعضويته من مجلس بلدي بيت يافا.	٢٠٨	٣٩٥٠	٢/١٠/١٩٩٤	
فقدان عضو لعضويته من مجلس بلدي الروضة - العاصمة.	٢٠٨	٣٩٥٠	٢/١٠/١٩٩٤	
توسيع حدود مجلس قروي الطنيب.	٣٣٠	٣٩٥٢	٢/٢٤/١٩٩٤	
تعيين عضوين استشاريين في مجلس بلدي كفر يوبا.	٣٣٠	٣٩٥٢	٢/٢٤/١٩٩٤	
تعيين عضو في مجلس بلدي الأشرافية خلفاً لعضو فقد العضوية.	٣٣٠	٣٩٥٢	٢/٢٤/١٩٩٤	
رفع فئة بلدية الرمثا من الفئة الثانية إلى الفئة الأولى لغايات رسوم النفقات.	٣٣٠	٣٩٥٢	٢/٢٤/١٩٩٤	

هكذا من الأهل

الموضوع	الجديدة الرسمية	صفحة	عدد	تاريخ
انتخاب لرئيس بلدية يرقا.	٣٩٥٢	٣٣٠	١٩٩٤/٧/٢٤	
انتخاب لرئيس بلدية الصفاري.	٣٩٥٢	٣٣٠	١٩٩٤/٧/٢٤	
تعيين عضو في مجلس بلدي بليلاً خلفاً لعضو استقال.	٣٩٥٢	٣٣٠	١٩٩٤/٧/٢٤	
تعيين عضو في مجلس بلدي رحاب/المفرق خلفاً لعضو استقال.	٣٩٥٢	٣٣٠	١٩٩٤/٧/٢٤	
تعيين عضو في مجلس بلدي الصفاري خلفاً لعضو استقال.	٣٩٥٢	٣٣٠	١٩٩٤/٧/٢٤	
فقدان عضو لعضويته من مجلس بلدي الهاشمية - عجلون.	٣٩٥٢	٣٣٠	١٩٩٤/٧/٢٤	
تعيين رئيس لبلدية جديتا.	٣٩٥٤	٤٧٥	١٩٩٤/٣/١٠	
تعيين عضوين في لجنة بلدية صخرة بدلاً من عضوين تم نقلهما.	٣٩٥٤	٤٧٥	١٩٩٤/٣/١٠	
تعيين ثلاثة أعضاء في مجلس بلدي حاتم خلفاً لأعضاء استقالوا.	٣٩٥٤	٤٧٦	١٩٩٤/٣/١٠	
اسماء الفائزين بعضوية مجلس بلدي جديتا.	٣٩٥٤	٤٧٦	١٩٩٤/٣/١٠	
انتخاب نائب لرئيس بلدية فقوع.	٣٩٥٤	٤٧٦	١٩٩٤/٣/١٠	
توسيع حدود بلدية الزعترى/محافظلة المفرق.	٣٩٥٤	٤٧٦	١٩٩٤/٣/١٠	
انتخاب نائب لرئيس بلدية جديتا.	٣٩٥٦	٥٥٣	١٩٩٤/٣/٢٦	
اسماء الفائزين بالتزكية بعضوية مجلس بلدي راكين.	٣٩٦٣	٧٨٦	١٩٩٤/٤/٢٥	
اسماء الفائزين بالتزكية بعضوية مجلس بلدي الجديدة.	٣٩٦٣	٧٨٦	١٩٩٤/٤/٢٥	
تعيين عضو في مجلس بلدي مادبا خلفاً لعضو استقال.	٣٩٦٣	٧٨٦	١٩٩٤/٤/٢٥	
تعيين عضو في مجلس بلدي الحصن خلفاً لعضو استقال.	٣٩٦٣	٧٨٦	١٩٩٤/٤/٢٥	
تعيين عضو في مجلس بلدي سحاب خلفاً لعضو فقد العضوية.	٣٩٦٣	٧٨٦	١٩٩٤/٤/٢٥	
فقدان عضو لعضويته من مجلس بلدي عين الباشا.	٣٩٦٣	٧٨٦	١٩٩٤/٤/٢٥	
توسيع حدود بلدية منشية بني حسن وأم اللولو/محافظلة المفرق.	٣٩٦٣	٧٨٧	١٩٩٤/٤/٢٥	
فرض غوائد تعبيد وتزفيت لمجلس قروي وادي اليابس.	٣٩٦٣	٧٨٧	١٩٩٤/٤/٢٥	
تعيين رئيس لبلدية الدبسة والطويسة ومنشير.	٣٩٦٦	٨٨٦	١٩٩٤/٥/١٠	
تعيين رئيس لبلدية الجديدة.	٣٩٦٦	٨٨٦	١٩٩٤/٥/١٠	
تعيين رئيس لبلدية راكين.	٣٩٦٦	٨٨٦	١٩٩٤/٥/١٠	
تعيين رئيس لبلدية الصبيحي.	٣٩٦٦	٨٨٦	١٩٩٤/٥/١٠	
حل مجلس بلدي الشيخ حسين وتشكيل لجنة تقوم مقام المجلس البلدي المنحل.	٣٩٦٦	٨٨٧	١٩٩٤/٥/١٠	
حل مجلس بلدي خرجا والزوية وتشكيل لجنة تقوم مقام المجلس البلدي المنحل.	٣٩٦٦	٨٨٧	١٩٩٤/٥/١٠	
اسماء الفائزين بعضوية مجلس بلدي الدبسة والطويسة ومنشير.	٣٩٦٦	٨٨٧	١٩٩٤/٥/١٠	
اسماء الفائزين بعضوية مجلس بلدي الصبيحي.	٣٩٦٦	٨٨٨	١٩٩٤/٥/١٠	
توسيع حدود مجلس قروي المنصورة/محافظلة العاصمة.	٣٩٦٦	٨٨٨	١٩٩٤/٥/١٠	
خضوع مجموعة من القرى لاحكام الفصل الثاني من قانون لدارة القرى واحداث مجالس قروية فيها.	٣٩٦٦	٨٨٨	١٩٩٤/٥/١٠	
احداث بلديات في عدد من القرى التي استوفت الشروط القانونية اللازمة لاحداث مجالس بلدية فيها.	٣٩٦٨	٩٨٣	١٩٩٤/٥/٢٦	

الموضوع	الجديدة الرسمية	صفحة	عدد	تاريخ
تعيين عضو في مجلس بلدي الدجنية خلفاً لعضو استقال.	٣٩٦٨	٩٨٤	١٩٩٤/٥/٢٦	
توسيع حدود بلدية صبحا وصبحيه/محافظلة المفرق.	٣٩٦٨	٩٨٤	١٩٩٤/٥/٢٦	
فرض غوائد تعبيد وتزفيت لمجلس بلدي سما الرومان.	٣٩٦٨	٩٨٥	١٩٩٤/٥/٢٦	
حل مجلس بلدي العقبة وتشكيل لجنة تقوم مقام المجلس البلدي المنحل.	٣٩٧٣	١١١١	١٩٩٤/٦/١١	
حل مجلس بلدي غور الصافي وتشكيل لجنة تقوم مقام المجلس البلدي المنحل.	٣٩٧٣	١١١١	١٩٩٤/٦/١١	
حل مجلس بلدي عجلون وتشكيل لجنة تقوم مقام المجلس البلدي المنحل.	٣٩٧٣	١١١١	١٩٩٤/٦/١١	
حل مجلس بلدي المفرق وتشكيل لجنة تقوم مقام المجلس البلدي المنحل.	٣٩٧٣	١١١٢	١٩٩٤/٦/١١	
حل مجلس بلدي الزرقاء وتشكيل لجنة تقوم مقام المجلس البلدي المنحل.	٣٩٧٣	١١١٢	١٩٩٤/٦/١١	
حل مجلس بلدي الرصيفة وتشكيل لجنة تقوم مقام المجلس البلدي المنحل.	٣٩٧٣	١١١٣	١٩٩٤/٦/١١	
حل مجلس بلدي الشويك وتشكيل لجنة تقوم مقام المجلس البلدي المنحل.	٣٩٧٣	١١١٣	١٩٩٤/٦/١١	
حل مجلس بلدي النقيرة وتشكيل لجنة تقوم مقام المجلس البلدي المنحل.	٣٩٧٣	١١١٣	١٩٩٤/٦/١١	
حل مجلس بلدي طلال وتشكيل لجنة تقوم مقام المجلس البلدي المنحل.	٣٩٧٣	١١١٤	١٩٩٤/٦/١١	
حل مجلس بلدي أم رمانه ورجم الشوك وتشكيل لجنة تقوم مقام المجلس البلدي المنحل.	٣٩٧٣	١١١٤	١٩٩٤/٦/١١	
تعيين عضو اضافي في مجلس بلدي الجديدة.	٣٩٧٣	١١١٤	١٩٩٤/٦/١١	
اسماء الفائزين بعضوية مجلس بلدي جرينه.	٣٩٧٣	١١١٤	١٩٩٤/٦/١١	
تعيين نائب لرئيس لجنة بلدية خرجا والزوية.	٣٩٧٣	١١١٥	١٩٩٤/٦/١١	
انتخاب نائب لرئيس بلدية الجديدة.	٣٩٧٣	١١١٥	١٩٩٤/٦/١١	
انتخاب نائب لرئيس بلدية الصبيحي.	٣٩٧٣	١١١٥	١٩٩٤/٦/١١	
انتخاب نائب لرئيس لجنة بلدية الشيخ حسين.	٣٩٧٣	١١١٥	١٩٩٤/٦/١١	
تحديد احكام التنظيم والانظمة للأراضي الواقعة خارج الحدود التنظيمية المصنفة للمجالس البلدية والقروية والتجمعات السكانية.	٣٩٧٣	١١٢٢	١٩٩٤/٦/١١	
قرار صادر عن أمين عمان بتصنيف مهن.	٣٩٧٣	١١٣٣	١٩٩٤/٦/١١	
تعيين رئيس لبلدية جرينه.	٣٩٧٧	١٢٥٧	١٩٩٤/٦/٢٥	
اسماء الفائزين بالتزكية بعضوية مجلس بلدي الجيزة.	٣٩٧٧	١٢٥٧	١٩٩٤/٦/٢٥	
انتخاب نائب لرئيس بلدية الكرك.	٣٩٧٧	١٢٥٨	١٩٩٤/٦/٢٥	
انتخاب نائب لرئيس بلدية العقبة.	٣٩٧٧	١٢٥٨	١٩٩٤/٦/٢٥	

هكذا من المأهول

الموضوع	الجريدة الرسمية	صفحة	عدد	تاريخ
انتخاب نائب لرئيس بلدية عجلون.	١٢٥٨	٣٩٧٧	١٩٩٤/٦/٢٥	
انتخاب نائب لرئيس بلدية راكين.	١٢٥٨	٣٩٧٧	١٩٩٤/٦/٢٥	
انتخاب نائب لرئيس بلدية الدبسة والطويسه وميشير.	١٢٥٨	٣٩٧٧	١٩٩٤/٦/٢٥	
فقدان عضو لمصونته من مجلس بلدي مليح.	١٢٥٨	٣٩٧٧	١٩٩٤/٦/٢٥	
تعيين عضو في مجلس بلدي حسبان خلفاً لعضو فقد العضوية.	١٢٥٨	٣٩٧٧	١٩٩٤/٦/٢٥	
خضوع قرية أم شجيرة الغربية لاحكام الفصل الثاني من قانون ادارة القرى واحداث مجلس قروي فيها.	١٢٥٨	٣٩٧٧	١٩٩٤/٦/٢٥	
فرض عوائد تعبيد وتزفيت لمجلس قروي عقربا.	١٢٥٩	٣٩٧٧	١٩٩٤/٦/٢٥	
انتخاب نائب لرئيس بلدية كفرنجه.	١٢٦٣	٣٩٧٧	١٩٩٤/٦/٢٥	
تعيين رئيس لبلدية الجيزة.	١٤١٧	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
تعيين رئيس لبلدية كفر سوم.	١٤١٧	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
تعيين رئيس لبلدية كريمة.	١٤١٧	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
حل مجلس بلدي الخربة للسمرء والزنيه وتشكيل لجنة تقوم مقام المجلس البلدي المنحل.	١٤١٧	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
حل مجلس بلدي الباعج وتشكيل لجنة تقوم مقام المجلس البلدي المنحل.	١٤١٨	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
حل مجلس بلدي سحاب وتشكيل لجنة تقوم مقام المجلس البلدي المنحل.	١٤١٨	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
حل مجلس بلدي زحر وتشكيل لجنة تقوم مقام المجلس البلدي المنحل.	١٤١٨	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
حل مجلس بلدي صبحا وصبحية وتشكيل لجنة تقوم مقام المجلس البلدي المنحل.	١٤١٩	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
حل مجلس بلدي الفيصلية وتشكيل لجنة تقوم مقام المجلس البلدي المنحل.	١٤١٩	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
انتخاب نائب لرئيس لجنة بلدية طلال.	١٤١٩	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
انتخاب نائب لرئيس لجنة بلدية الشوبك.	١٤١٩	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
انتخاب نائب لرئيس لجنة بلدية الرصيفة.	١٤١٩	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
انتخاب نائب لرئيس بلدية جرينة.	١٤١٩	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
توسيع حدود بلدية ناصور - محافظة العاصمة.	١٤٢٠	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
تخفيض نسبة عوائد تعبيد وتزفيت لمجلس قروي المخيبة للوقفا.	١٤٢٠	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
فرض عوائد تعبيد وتزفيت لمجلس قروي أبونا وشيظم.	١٤٢٠	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
تشكيل لجنة حكومية لبلدية المزار الجنوبي.	١٥٠١	٣٩٨٣	١٩٩٤/٧/٢٥	
تشكيل لجنة لبلدية حرثا.	١٥٠٢	٣٩٨٣	١٩٩٤/٧/٢٥	
احداث بلديات في القرى التالية وتعيين رئيس واعضاء لجنة البلدية لكل منها:				
انديان/محافظة العاصمة، بكسر جازيل/أربد:	١٥٠٢	٣٩٨٣	١٩٩٤/٧/٢٥	

الموضوع	الجريدة الرسمية	صفحة	عدد	تاريخ
لوعر/أربد، منشية أبوحمور/الكرك/سول/الكرك.	١٥٠٣	٣٩٨٣	١٩٩٤/٧/٢٥	
محي/الكرك، الجدعا/الكرك، عمرة وعبيدة/المفرق.	١٥٠٤	٣٩٨٣	١٩٩٤/٧/٢٥	
لكوم الاحمر/المفرق، المريقة/معان، الجدر/معان، العالوك والمسرط/الزرقاء.	١٥٠٥	٣٩٨٣	١٩٩٤/٧/٢٥	
مرصع/جرش، نحله/جرش، لب/مادبا.	١٥٠٦	٣٩٨٣	١٩٩٤/٧/٢٥	
الفيصلية/مادبا، جثين/الكورة، جثين/الصفاء/الكورة.	١٥٠٧	٣٩٨٣	١٩٩٤/٧/٢٥	
زعل/الكورة، الطوت/الجنوبي/دير علا، داميا/دير علا.	١٥٠٨	٣٩٨٣	١٩٩٤/٧/٢٥	
الطوال الشمالي/دير علا، مثلت/العراضه/دير علا، الجوفة/الشونة الجنوبية.	١٥٠٩	٣٩٨٣	١٩٩٤/٧/٢٥	
قراة/الشونة الجنوبية.	١٥١٠	٣٩٨٣	١٩٩٤/٧/٢٥	
قانون رقم ١٢- لسنة ١٩٩٤ - قانون معدل لقانون البلديات.	١٦٦١	٣٩٨٤	١٩٩٤/٨/١	
حل لجنة بلدية ليدون وتشكيل لجنة تقوم مقامها.	١٦٨٩	٣٩٨٦	١٩٩٤/٨/١٠	
رفع فئة بلدية المغير من الفئة الثالثة الى الفئة الثانية لغايات رسوم التكاليف.	١٦٨٩	٣٩٨٦	١٩٩٤/٨/١٠	
تعديل حدود أمانة عمان الكبرى مع بلدية القعيص.	١٦٨٩	٣٩٨٦	١٩٩٤/٨/١٠	
انتخاب نائب لرئيس بلدية كفرسوم.	١٦٨٩	٣٩٨٦	١٩٩٤/٨/١٠	
انتخاب نائب لرئيس لجنة بلدية الفيصلية - للعاصمة.	١٦٩٠	٣٩٨٦	١٩٩٤/٨/١٠	
فرض عوائد تزفيت وتعبيد بنسبة ٣٠٪ لمجلس قروي القصفه.	١٦٩٠	٣٩٨٦	١٩٩٤/٨/١٠	
فرض عوائد تنظيم خاصة لبلدية خربة الوهانه.	١٦٩٠	٣٩٨٦	١٩٩٤/٨/١٠	
لغاء لقرار المتعلق بتشكيل لجنة بلدية حرثا وتشكيل لجنة جديدة.	١٨٤٢	٣٩٨٨	١٩٩٤/٨/٢٥	
انتخاب نائب لرئيس لجنة بلدية الفيصلية.	١٨٤٢	٣٩٨٨	١٩٩٤/٨/٢٥	
خضوع قرية مضبيج لاحكام الفصل الثاني من قانون ادارة القرى واحداث مجلس قروي فيها.	١٨٤٢	٣٩٨٨	١٩٩٤/٨/٢٥	
انتخاب نواب لرؤساء لجان البلديات التالية:	١٨٤٤	٣٩٨٨	١٩٩٤/٨/٢٥	
لب، أم للتخيز، الطوال الجنوبي، انديان، مرصع، جثين/الصفاء، لراما-داميا، باعون، جثين، المصطبة، الرفيد، حبراص، صبحا وصبحية.	١٨٤٥	٣٩٨٨	١٩٩٤/٨/٢٥	
تصحيح خطأ في حدود بلدية طلال/محافظة أربد.	١٩٧٦	٣٩٩١	١٩٩٤/٩/١٠	
تصحيح اسم عضو في لجنة بلدية سحاب.	١٩٧٦	٣٩٩١	١٩٩٤/٩/١٠	
تعيين لجنة مؤقتة لأمانة عمان الكبرى.	١٩٧٨	٣٩٩١	١٩٩٤/٩/١٠	
تشكيل لجان بلدية مؤقتة في المملكة لحين اجراء انتخابات عامة.	٢٠٣٣	٣٩٩١	١٩٩٤/٩/١٠	
انتخاب نائب لرئيس لجنة بلدية محي.	٢٠٣٣	٣٩٩١	١٩٩٤/٩/١٠	
انتخاب نائب لرئيس لجنة بلدية منشية أبوحمور.	٢٠٣٣	٣٩٩١	١٩٩٤/٩/١٠	
انتخاب نائب لرئيس لجنة بلدية ضرار.	٢٠٣٣	٣٩٩١	١٩٩٤/٩/١٠	
انتخاب نائب لرئيس لجنة بلدية الطوال الشمالي.	٢٠٣٣	٣٩٩١	١٩٩٤/٩/١٠	
انتخاب نائب لرئيس لجنة بلدية المنصورة - بني كنانة.	٢٠٣٤	٣٩٩١	١٩٩٤/٩/١٠	

هكذا من الأشغال

الموضوع	الصفحة	عدد	تاريخ	الجريدة الرسمية
انتخاب نائب لرئيس لجنة بلدية زحر.	٢٠٣٤	٣٩٩١	١٩٩٤/٩/١٠	
تصحيح اسم عضو لجنة بلدية فرعرا.	٢٠٣٤	٣٩٩١	١٩٩٤/٩/١٠	
فرض عوائد تعبيد وتزفيت بنسبة ٢٠٪ لمجلس قروي الخريبة.	٢٠٣٤	٣٩٩١	١٩٩٤/٩/١٠	
فرض عوائد تعبيد وتزفيت بنسبة ٤٠٪ للجنة بلدية العالوك والمسرات.	٢٠٣٤	٣٩٩١	١٩٩٤/٩/١٠	
احداث مجالس قروية في عصيم وصنعار، الحرت، دحوس/عجلون.	٢٠٣٤	٣٩٩١	١٩٩٤/٩/١٠	
نظام رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام المالحات الموحدة لموظفي البلديات.	٢١٢٦	٣٩٩٣	١٩٩٤/٩/١٧	
احداث بلديات في عدد من القرى.	٢١٧٢	٣٩٩٤	١٩٩٤/٩/٢٥	
انتخاب نائب لأمين عمان - غير منقرغ.	٢١٧٢	٣٩٩٤	١٩٩٤/٩/٢٥	
انتخاب نائب لرئيس لجنة بلدية حريما.	٢١٧٢	٣٩٩٤	١٩٩٤/٩/٢٥	
انتخاب نواب لرؤساء لجان البلديات التالية:-	٢١٧٣	٣٩٩٤	١٩٩٤/٩/٢٥	
صافوط، محي، مثلث للعارضة، ايدون، المشارع، سحاب، حرثا، الجدعا.				
فرض عوائد تعبيد وتزفيت بنسبة ٤٠٪ لمجلس بلدي سمر.	٢١٧٣	٣٩٩٤	١٩٩٤/٩/٢٥	
تسمية شارع في بلدة الدجنيه باسم المغفور له الشريف الحسين بن علي.	٢٣٣٠	٣٩٩٦	١٩٩٤/١٠/١٠	
انتخاب نواب لرؤساء لجان البلديات التالية:-				
بيت راس، صرفاء، حسبان، قميم، الشونه الجديدة، أم البساتين، الهاشمية/عجلون، بصيرا، الموقر، الرويشد، سما السرحان، كتم.	٢٣٣٠	٣٩٩٦	١٩٩٤/١٠/١٠	
أم الصليح وغريسا، ناعور، الحساء، الشيخ حسين، قفقاء، عي، عرجان، سما الروسان، كفر بوبيا، الهاشمية/الزرقاء، سال، عين الباشا، خرغا والزروية.	٢٣٣١	٣٩٩٦	١٩٩٤/١٠/١٠	
حاتم، كفرنجه، فقوع، السفنة، منشية بني حسن، المشارع، حلاوة، مرج الحمام، عنجرة، سمر، دير يوسف، علان، الككة، القسونة الشمالية.	٢٣٣٢	٣٩٩٦	١٩٩٤/١٠/١٠	
كفر ابيل، وقاص، كفر عولان، زمال، الربة، الشونة الجديدة، الخالدية، الشجرة، رحاب، بيت ايدس، مواب، ابونصير، الطيبة/الربد، جرينة الشوابكة.	٢٣٣٣	٣٩٩٦	١٩٩٤/١٠/١٠	
فرض عوائد تعبيد وتزفيت بنسبة ٤٠٪ لبلدية الرفيد.	٢٣٣٤	٣٩٩٦	١٩٩٤/١٠/١٠	
فرض عوائد تنظيم خاصة لبلدية الموقر.	٢٣٣٤	٣٩٩٦	١٩٩٤/١٠/١٠	
اعادة تشكيل لجنة بلدية صخرة.	٢٤٧٠	٣٩٩٨	١٩٩٤/١٠/٢٥	
انتخاب نواب لرؤساء لجان البلديات التالية:-				
للسروج، عيرا، الظليل، عي، بيت بالاء، حكما، غور المزرعة والحديثة، ملبح.	٢٤٧٠	٣٩٩٨	١٩٩٤/١٠/٢٥	
سوم، أم رمانة ورجم الشوك، برماء، الروضة، حيان الروبيص.	٢٤٧١	٣٩٩٨	١٩٩٤/١٠/٢٥	

الموضوع	الصفحة	عدد	تاريخ	الجريدة الرسمية
فرض عوائد تنظيم خاصة لبلدية ابونصير.	٢٤٧١	٣٩٩٨	١٩٩٤/١٠/٢٥	
فرض عوائد تعبيد وتزفيت بنسبة ٤٠٪ لبلدية أنبيان.	٢٤٧١	٣٩٩٨	١٩٩٤/١٠/٢٥	
توسيع حدود بلدية الطيبة/محافظة معان.	٢٦٥٥	٤٠٠٠	١٩٩٤/١١/١٠	
توسيع حدود بلدية الزرقاء.	٢٦٥٥	٤٠٠٠	١٩٩٤/١١/١٠	
تعيين وتبديل بعض من رؤساء واعضاء لجان عدد من البلديات.	٢٦٥٥	٤٠٠٠	١٩٩٤/١١/١٠	
تعيين سيدات - أمسات في عدد من لجان البلديات لمراكز المحالطات والاولوية والاقتضية وبعض البلديات الاخرى.	٢٦٥٥	٤٠٠٠	١٩٩٤/١١/١٠	
انتخاب نواب لرؤساء لجان البلديات التالية:-				
المفرق، الصفاري، جدينا، تينه، الطرة.	٢٦٦٢	٤٠٠٠	١٩٩٤/١١/١٠	
خضوع القرى التالية لاحكام الفصل الثاني من قانون ادارة القرى واحداث مجالس قروية فيها:-				
المفردات/المفرق، الزيتونه/معان، قريطرة/العقبة، عين البستان/عجلون، أم البنايع/عجلون، المريفة/الكر.	٢٦٦٣	٤٠٠٠	١٩٩٤/١١/١٠	
اضافة تجمع سكاني بئر الدالية الى مجلس قروي عصيم وصنعار.	٢٦٦٣	٤٠٠٠	١٩٩٤/١١/١٠	
فرض عوائد تنظيم خاصة لبلدية باعون.	٢٦٦٣	٤٠٠٠	١٩٩٤/١١/١٠	
فرض عوائد تعبيد وتزفيت لبلدية الزنية والمزرعة والخربة الممرات.	٢٦٦٣	٤٠٠٠	١٩٩٤/١١/١٠	
فرض عوائد تنظيم خاصة لبلدية لب.	٢٦٦٣	٤٠٠٠	١٩٩٤/١١/١٠	
فرض عوائد تنظيم خاصة لبلدية فرعرا.	٢٦٦٤	٤٠٠٠	١٩٩٤/١١/١٠	
انتخاب نائب لرئيس لجنة بلدية لزعري.	٢٨٧٠	٤٠٠٥	١٩٩٤/١١/٢٦	
فرض عوائد تنظيم خاصة لمجلس قروي الوسية/محافظة البلقاء.	٢٨٧٠	٤٠٠٥	١٩٩٤/١١/٢٦	
فرض عوائد تعبيد وتزفيت بنسبة ٤٠٪ لبلدية أم النناير.	٢٨٧٠	٤٠٠٥	١٩٩٤/١١/٢٦	
تعيين عضو في لجنة بلدية معان ونائباً للرئيس.	٢٩٩٩	٤٠٠٩	١٩٩٤/١٢/١٠	
توسيع حدود بلدية وادي موسى - محافظة معان.	٢٩٩٩	٤٠٠٩	١٩٩٤/١٢/١٠	
تبديل بعض من اعضاء لجان البلديات.	٣٠٠٠	٤٠٠٩	١٩٩٤/١٢/١٠	
خضوع لحواض واجزاء من قطع لاحكام الفصل الثاني من قانون ادارة القرى باعتبارها تشكل منطقة مجلس قروي السامك - محافظة العاصمة.	٣٠٠١	٤٠٠٩	١٩٩٤/١٢/١٠	
خضوع قطع واجزاء من قطع لاحكام الفصل الثاني من قانون ادارة القرى باعتبارها تشكل حدود مجلس قروي الناصرية - محافظة العاصمة.	٣٠٠١	٤٠٠٩	١٩٩٤/١٢/١٠	
خضوع قطع اراضي واجزاء من قطع لاحكام الفصل الثاني من قانون ادارة القرى باعتبارها تشكل حدود مجلس قروي اربيه الغربية/العاصمة.	٣٠٠١	٤٠٠٩	١٩٩٤/١٢/١٠	
احداث مجالس قروية في الغدير الابيض/محافظة المفرق وسايح للنياب محافظة الزرقاء.	٣٠٠٢	٤٠٠٩	١٩٩٤/١٢/١٠	

هكذا من المرحول

الموضوع	الجريدة الرسمية	صفحة	عدد	تاريخ
فرض عوائد تنظيم خاصة لبلدية سحاب.	١٩٩٤/١٢/١٠	٤٠٠٩	٣٠٠٢	
تسمية مجمعي سفريات في الزرقاء باسماء العائلة المالكة.	١٩٩٤/١٢/٢٥	٤٠١٣	٣١٦١	
فرض عوائد تنظيم خاصة لبلدية أدبيان	١٩٩٤/١٢/٢٥	٤٠١٣	٣١٦١	
فرض عوائد تنظيم خاصة لبلدية ارحابا.	١٩٩٤/١٢/٢٥	٤٠١٣	٣١٦٢	
فرض عوائد تعبيد وتزفيت لبلدية المخيبة للتحنا.	١٩٩٤/١٢/٢٥	٤٠١٣	٣١٦٢	
البناء الوطني الأردني :-				
الموافقة على قرار كودة الخرسانة سابقة الاجهاد.	١٩٩٤/١٠/٢٥	٣٩٩٨	٢٤٦٩	

الموضوع	الجريدة الرسمية	صفحة	عدد	تاريخ
البنوك				
منح لترخيص النهائي لممارسة اعمال الصرافة لأربع شركات.	١٩٩٤/١/١٠	٣٩٤٣	٢٦	
بيان موجودات ومطلوبات البنك المركزي الأردني كما هي بتاريخ ١٩٩٤/١/٢٥	١٩٩٤/١/٢٥	٣٩٤٦	٩٤	
١٩٩٣/١٢/٣١				
بيان موجودات ومطلوبات البنك المركزي الأردني كما هي بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٤	١٩٩٤/٢/٢٤	٣٩٥٢	٣٧٠	
١٩٩٤/١/٣١				
منح لترخيص النهائي لممارسة أعمال الصرافة لخمس شركات.	١٩٩٤/٢/٢٤	٣٩٥٢	٣٧١	
بيان موجودات ومطلوبات البنك المركزي الأردني كما هي بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٦	١٩٩٤/٣/٢٦	٣٩٥٦	٥٨٤	
١٩٩٤/٢/٢٨				
نظام رقم -١٣- لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام لوائح البنك المركزي الأردني.	١٩٩٤/٤/١٦	٣٩٦١	٧٥٤	
بيان موجودات ومطلوبات البنك المركزي الأردني كما هي بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٥	١٩٩٤/٤/٢٥	٣٩٦٣	٨١٩	
١٩٩٤/٣/٣١				
بيان موجودات ومطلوبات البنك المركزي الأردني كما هي بتاريخ ١٩٩٤/٥/٢٦	١٩٩٤/٥/٢٦	٣٩٦٨	١٠١٥	
١٩٩٤/٤/٣٠				
الميزانية العامة لبنك الاسكان كما هي في ٣١ كانون أول ١٩٩٣ و ١٩٩٢	١٩٩٤/٥/٢٦	٣٩٦٨	١٠١٦	
١٩٩٢ و ١٩٩٣				
اعلان صادر عن البنك المركزي الأردني بالموافقة لشركة صرافة ١١٨١	١٩٩٤/٦/١١	٣٩٧٣		
على نقل مقرها.				
بيان موجودات ومطلوبات البنك المركزي الأردني كما هي بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢٥	١٩٩٤/٦/٢٥	٣٩٧٧	١٢٧٨	
١٩٩٤/٥/٣١				
منح لترخيص النهائي لممارسة اعمال الصرافة لشركة.	١٩٩٤/٦/٢٥	٣٩٧٧	١٢٧٩	
بيان موجودات ومطلوبات البنك المركزي الأردني كما هي بتاريخ ١٩٩٤/٧/٢٥	١٩٩٤/٧/٢٥	٣٩٨٣	١٥٦٥	
١٩٩٤/٦/٣٠				
منح لترخيص النهائي لممارسة اعمال الصرافة لشركتين.	١٩٩٤/٧/٢٥	٣٩٨٣	١٥٦٦	
لغاء ترخيص نهائي لممارسة اعمال الصرافة لشركة ومنح ١٧٥٦	١٩٩٤/٨/١٠	٣٩٨٦		
لترخيص النهائي لممارسة اعمال الصرافة لشركة أخرى.				
بيان موجودات ومطلوبات البنك المركزي الأردني كما هي بتاريخ ١٩٩٤/٨/٢٥	١٩٩٤/٨/٢٥	٣٩٨٨	١٨٨٧	
١٩٩٤/٧/٣١				
نظام رقم (٤١) لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام الموظفين في البنك المركزي الأردني.	١٩٩٤/٩/١٧	٣٩٩٣	٢١٤٤	
نظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام المستخدمين في البنك المركزي الأردني.	١٩٩٤/٩/١٧	٣٩٩٣	٢١٤٦	

هكذا من الأهل

الموضوع	الجريدة الرسمية	صفحة	عدد	تاريخ
بيان موجودات ومطلوبات البنك المركزي الأردني كما هي بتاريخ ٢٢١٨	٣٩٩٤	١٩٩٤/٩/٢٥		
١٩٩٤/٨/٣١				
بيان موجودات ومطلوبات البنك المركزي الأردني كما هي بتاريخ ٢٥٠٦	٣٩٩٨	١٩٩٤/١٠/٢٥		
١٩٩٤/٩/٣٠				
بيان موجودات ومطلوبات البنك المركزي الأردني كما هي بتاريخ ٢٩٠٨	٤٠٠٥	١٩٩٤/١١/٢٦		
١٩٩٤/١٠/٣١				
بيان موجودات ومطلوبات البنك المركزي الأردني كما هي بتاريخ ٣٧١١	٤٠١٣	١٩٩٤/١٢/٢٥		
١٩٩٤/١١/٣٠				

الموضوع	الجريدة الرسمية	صفحة	عدد	تاريخ
(ت)				
تأمين:-				
تعليمات معدلة لتعليمات مكتب التأمين اللازمي الموحد للتأمين على المركبات	٣٩٨٤	١٦٧٤	١٩٩٤/٨/١	
تعليمات لاجراءات الكشف وتقدير قيمة التعويض عن البضائع الناقصة او التالفه او المعطوبة التي تعطىها عقود التأمين من اخطار النقل	٣٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٤/٩/١	
حدود مسؤولية شركة التأمين عن الاضرار الجسدية التي تلحق بالغير واسعار التأمين اللازمي للمركبات	٤٠١٥	٣٢٦٤	١٩٩٤/١٢/٣١	
تأمين:-				
اعلان صادر عن وزير المالية (قوائم التخمين)	٣٩٥٨	٦٢٦	١٩٩٤/٤/٢	
تربية وتعليم:-				
قانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤: قانون للتربية والتعليم	٣٩٥٨	٦٠٨	١٩٩٤/٤/٢	
تعديل تعليمات اجور العاملين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية	٣٩٦٧	٩٧٣	١٩٩٤/٥/١٦	
العلماء رقم (٧) لسنة ١٩٩٢				
نظام رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٤ - نظام التبرعات المدرسية	٣٩٩٠	١٩٥٢	١٩٩٤/٩/١	
تعديل تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة	٣٩٩٠	١٩٥٨	١٩٩٤/٩/١	
تعليمات الكشفة والمرشدات رقم (٧) لسنة ١٩٩٤	٣٩٩٥	٢٣٠٦	١٩٩٤/١٠/١	
تعليمات رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ - تعليمات التبرعات المدرسية	٣٩٩٥	٢٣٠٩	١٩٩٤/١٠/١	
تشجيع الاستثمار:-				
تسييلات لجنة تشجيع الاستثمار للجلسة رقم ٩٤/١٦٦	٣٩٥٦	٥٨١	١٩٩٤/٣/٢٦	
تسييلات لجنة تشجيع الاستثمار للجلسة رقم ٩٤/١٦٧	٣٩٦٣	٨١٥	١٩٩٤/٤/٢٥	
تسييلات لجنة تشجيع الاستثمار للجلسة رقم ٩٤/١٦٨	٣٩٧٣	١١٧١	١٩٩٤/٦/١١	
تسييلات لجنة تشجيع الاستثمار للجلسة رقم ٩٤/١٦٩	٣٩٨٣	١٥٥٩	١٩٩٤/٧/٢٥	
تسييلات لجنة تشجيع الاستثمار للجلسة رقم ٩٤/١٧٠	٣٩٨٨	١٨٨٠	١٩٩٤/٨/٢٥	
تسييلات لجنة تشجيع الاستثمار للجلسة رقم ٩٤/١٧١	٣٩٩٤	٢٢١١	١٩٩٤/٩/٢٥	
اعتبار مشروع جامعة الاسراء مشروعاً اقتصادياً فقط	٣٩٩٨	٢٥٠٤	١٩٩٤/١٠/٢٥	
تسييلات لجنة تشجيع الاستثمار للجلسة رقم ٩٤/١٧٢	٤٠١٣	٣١٩١	١٩٩٤/١٢/٢٥	
تسييلات لجنة تشجيع الاستثمار للجلسة رقم ٩٤/١٧٣	٤٠١٣	٣١٩٩	١٩٩٤/١٢/٢٥	

هكذا من المأهول

الموضوع			الجريدة الرسمية		
صفحة	عدد	تاريخ	صفحة	عدد	تاريخ
التعليم العالي:-					
قائمة الجامعات السويدية التي تعترف بها وزارة التعليم العالي	ملحق للعدد	٣٩٤٦	١٩٩٤/١/٢٥		
تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٩٤: تعليمات القواعد والاسس لمعادلة الشهادات غير الاردنية	٦٢٤	٣٩٥٨	١٩٩٤/٤/٢		
التعليمات المعدلة لتعليمات رقم (١) لسنة ١٩٩٠: تعليمات امتحان دبلوم كليات المجتمع وامتحان شهادة التأهيل التربوي	٦٢٤	٣٩٥٨	١٩٩٤/٤/٢		
تعليمات رقم (٢) لعام ١٩٩٤: تعليمات مواعيد الدوام والامتحانات والعطل لكليات المجتمع العامة والخاصة	٩٧١	٣٩٦٧	١٩٩٤/٥/١٦		
اسس القبول في كليات المجتمع الاردنية للعام الدراسي ١٩٩٥/١٩٩٤	١٦٧٥	٣٩٨٤	١٩٩٤/٨/١		
الجامعات النيوزيلندية المعترف بها من قبل وزارة التعليم العالي	ملحق للعدد	٣٩٨٨	١٩٩٤/٨/٢٥		
نظام رقم (٧٣) لسنة ١٩٩٤: نظام معدل لنظام كلية عمان الجامعية للهندسة التطبيقية	٣٢٥٩	٤٠١٥	١٩٩٤/١٢/٣١		
تقاعد:-					
قانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤: قانون معدل لقانون التقاعد العسكري	٤٤٧	٣٩٥٣	١٩٩٤/٣/١		
تشكيل لجنتي التقاعد المدني والعسكري	١٢٥٢	٣٩٧٦	١٩٩٤/٦/١٦		
تعليمات معدلة لتعليمات علارة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة ١٩٩٤	١٤٠٤	٣٩٧٨	١٩٩٤/٧/٢		
نظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام التقاعد والضمان الاجتماعي للاطباء	٣٢٤٧	٤٠١٥	١٩٩٤/١٢/٣١		
تقسيمات ادارية:-					
نظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٤:- نظام معدل لنظام التقسيمات الادارية	١٤٨٠	٣٩٨١	١٩٩٤/٧/١٦		

الموضوع			الجريدة الرسمية		
صفحة	عدد	تاريخ	صفحة	عدد	تاريخ
التشثيل الدبلوماسي وتعيين السفراء:-					
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى المكسيك	٢	٣٩٤٣	١٩٩٤/١/١٠		
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى حكومة جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية	٧٠	٣٩٤٦	١٩٩٤/١/٢٥		
تعيين سفير في ملك وزارة الخارجية	١٩٧	٣٩٥٠	١٩٩٤/٢/١٠		
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى جمهورية تركمنستان	١٩٧	٣٩٥٠	١٩٩٤/٢/١٠		
ترقية وزيرين مفوضين الى وظيفة سفير	١٩٧	٣٩٥٠	١٩٩٤/٢/١٠		
تعيين سفير فوق العادة ومفوض لدى جمهورية اوزبكستان	٣٢٤	٣٩٥٢	١٩٩٤/٢/٢٤		
تعيين رئيس للبعثة الاردنية لدى المجموعات الاوروبية ومندوباً دائماً وممثلاً لديها	٣٢٤	٣٩٥٢	١٩٩٤/٢/٢٤		
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	٤٦٨	٣٩٥٤	١٩٩٤/٣/١٠		
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى بنما	٥٥٢	٣٩٥٦	١٩٩٤/٣/٢٦		
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى ليبيا	٥٥٢	٣٩٥٦	١٩٩٤/٣/٢٦		
الفاء قرار يتعلق بتعيين قنصل فخري لملكة نيبال في المملكة الاردنية الهاشمية	٥٥٢	٣٩٥٦	١٩٩٤/٣/٢٦		
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى الجمهورية الاسلامية الموريتانية	٦٢٧	٣٩٥٩	١٩٩٤/٤/١٠		
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى جمهورية قبرص	٦٢٧	٣٩٥٩	١٩٩٤/٤/١٠		
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى السويد	٧٨٣	٣٩٦٣	١٩٩٤/٤/٢٥		
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى اسبانيا	٧٨٣	٣٩٦٣	١٩٩٤/٤/٢٥		
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى النرويج	٧٨٣	٣٩٦٣	١٩٩٤/٤/٢٥		
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى دولقة لوكسمبورج	٨٧٩	٣٩٦٦	١٩٩٤/٥/١٠		
قائمة علاقات دبلوماسية بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية جورجيا على مستوى التمثيل غير المقيم	٨٧٩	٣٩٦٦	١٩٩٤/٥/١٠		
قائمة علاقات دبلوماسية بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية لاغيا على مستوى التمثيل غير المقيم	٨٧٩	٣٩٦٦	١٩٩٤/٥/١٠		
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى جمهورية جنوب افريقيا	١٠٩٦	٣٩٧٣	١٩٩٤/٦/١١		
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى جيبوتي	١٠٩٦	٣٩٧٣	١٩٩٤/٦/١١		
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى الدنمارك	١٠٩٦	٣٩٧٣	١٩٩٤/٦/١١		
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى هولندا	١٠٩٦	٣٩٧٣	١٩٩٤/٦/١١		
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى فنغاريا	١٠٩٦	٣٩٧٣	١٩٩٤/٦/١١		

هكذا من أجل

الموضوع	الجديدة الرسمية	صفحة	عدد	تاريخ
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى جمهورتي كرواتيا والبولسنة والهرسك	١٩٩٤/٦/١١	٣٩٧٣	١٠٩٦	
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى جمهورية التشيك	١٩٩٤/٧/١٠	٣٩٨٠	١٤١٢	
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى جمهورية السنغال	١٩٩٤/٧/٢٥	٣٩٨٣	١٤٩٨	
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى جمهورية سلوفاكيا	١٩٩٤/٨/١٠	٣٩٨٦	١٦٧٩	
تسمية سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى جمهورية كينيا	١٩٩٤/٩/٢٥	٣٩٩٤	٢١٦٢	
القائمة علاقات دبلوماسية بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية لاتفيا على مستوى التمثيل غير المقيم	١٩٩٤/٩/٢٥	٣٩٩٤	٢١٦٢	
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى نيوزلندا	١٩٩٤/١٠/٢٥	٣٩٩٨	٢٤٦٣	
تعيين سفير في ملك وزارة الخارجية	١٩٩٤/١٠/٢٥	٣٩٩٨	٢٤٦٣	
تعيين سفير فوق العادة ومفوض غير مقيم لدى دولة الفاتيكان	١٩٩٤/١١/١٠	٤٠٠٠	٢٦٥١	
تعيين سفير فوق العادة ومفوض لدى الجمهورية العراقية	١٩٩٤/١١/٢٦	٤٠٠٥	٢٨٦٥	
القائمة علاقات دبلوماسية بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة اسرائيل	١٩٩٤/١٢/١٠	٤٠٠٩	٢٩٩٢	
تعيين سفير فوق العادة ومفوض لدى المملكة العربية السعودية	١٩٩٤/١٢/١٠	٤٠٠٩	٢٩٩٢	
تعيين سفير في ملك وزارة الخارجية	١٩٩٤/١٢/٢٥	٤٠١٣	٣١٤٨	
تموين:-				
قرارات صادرة عن وزير التموين:				
قرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤: سجلات محلية	١٩٩٤/١/٢٥	٣٩٤٦	٩٥	
قرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٤: مساحيق غسيل	١٩٩٤/١/٢٥	٣٩٤٦	٩٥	
قرار رقم (٣) لسنة ١٩٩٤: السماح باستبدال كويونات الحليب بكوونات سكر	١٩٩٤/١/٢٥	٣٩٤٦	٩٦	
قرار رقم (٤) لسنة ١٩٩٤: للدجاج المجدد	١٩٩٤/٢/١٠	٣٩٥٠	٢٣٠	
قرار رقم (٥) لسنة ١٩٩٤: سجلات اجنبية	١٩٩٤/٢/١٠	٣٩٥٠	٢٣٠	
قرار رقم (٦) لسنة ١٩٩٤: سجلات محلية	١٩٩٤/٢/٢٤	٣٩٥٢	٣٧١	
قرار رقم (٧) لسنة ١٩٩٤: مساحيق غسيل	١٩٩٤/٢/٢٤	٣٩٥٢	٣٧١	
قرار رقم (٨) لسنة ١٩٩٤: للشعير - الخلطة العلفية - والنخالة	١٩٩٤/٤/١٠	٣٩٥٩	٦٨٧	
قرار رقم (٩) لسنة ١٩٩٤: مساحيق غسيل	١٩٩٤/٤/١٠	٣٩٥٩	٦٨٧	
قرار رقم (١٠) لسنة ١٩٩٤: مساحيق غسيل	١٩٩٤/٦/١١	٣٩٧٣	١١٨١	
قرار رقم (١١) لسنة ١٩٩٤: مساحيق غسيل	١٩٩٤/٧/١٠	٣٩٨٠	١٤٤٧	
قرار رقم (١٢) لسنة ١٩٩٤: القهوة المحمصة والمطحونة مع الهال	١٩٩٤/٧/١٠	٣٩٨٠	١٤٤٨	
قرار رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤: المعكرونه والشعيرة العادية	١٩٩٤/٧/١٠	٣٩٨٠	١٤٤٩	
قرار رقم (١٤) لسنة ١٩٩٤: المشروبات الغازية	١٩٩٤/٧/١٠	٣٩٨٠	١٤٤٩	
قرار رقم (١٥) لسنة ١٩٩٤: للمشروبات الغازية	١٩٩٤/٨/١٠	٣٩٨٦	١٧٥٦	
قرار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٤: الارز الحر	١٩٩٤/٨/١٠	٣٩٨٦	١٧٥٧	

الموضوع	الجديدة الرسمية	صفحة	عدد	تاريخ
قرار رقم (١٨) لسنة ١٩٩٤: سجلات محلية	١٩٩٤/١٠/٢٥	٣٩٩٨	٢٥١٣	
قرار رقم (١٩) لسنة ١٩٩٤: ورق صحي	١٩٩٤/١٢/١٠	٤٠٠٩	٣٠٤٥	
قرار رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٤: للسمنة للنباتية	١٩٩٤/١٢/١٠	٤٠٠٩	٣٠٤٦	

هكذا من المرحول

الموضوع	الصفحة	عدد	التاريخ	الجريدة الرسمية
(ث)				
ثقافة:-				
نظام رقم ٤ - لسنة ١٩٩٤ - نظام ايداع المصنفات	٢٩٧	٢٩٥١	١٩٩٤/٢/١٦	
نظام رقم ٥ - لسنة ١٩٩٤ - نظام دائرة المكتبة الوطنية	٣٠٠	٣٩٥١	١٩٩٤/٢/١٦	
(ج)				
جائزة:-				
نظام رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٤: نظام جائزة الحسين التقديرية للتصدير المتميز	٢٨٥٩	٤٠٠٣	١٩٩٤/١١/١٦	
الجامعات:-				
تعيين رئيس لجامعة مؤتة	٤	٣٩٤٣	١٩٩٤/١/١٠	
تعيين رئيس لجامعة اليرموك	١٩٩	٣٩٥٠	١٩٩٤/٢/١٠	
نظام رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام الرواتب والملاوات في الجامعة الاردنية	١٩٤٦	٣٩٩٠	١٩٩٤/٩/١	
نظام رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك	١٩٤٨	٣٩٩٠	١٩٩٤/٩/١	
نظام رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام الموظفين الاداريين والفنيين في جامعة اليرموك	١٩٥٠	٣٩٩٠	١٩٩٤/٩/١	
الجريدة الرسمية:-				
تعريف بدلات الاشتراك وأجور نشر الاعلانات في الجريدة الرسمية	٦٤	٣٩٤٤	١٩٩٤/١/١٦	
جمارك:-				
انشاء مركزين جمركيين	٤٦٧	٣٩٥٣	١٩٩٤/٣/١	
تعديل جدول التعريف الجمركية	٧٣٧	٣٩٦٠	١٩٩٤/٤/١٠	
تصحيح اخطاء في النظام المنسق (جدول التعريف الجمركية)	٧٥١	٣٩٦٠	١٩٩٤/٤/١٠	
التعريف الجمركية	٢٣٠٤	٣٩٩٥	١٩٩٤/١٠/١	
التعريف الجمركية	٢٨٢٤	٤٠٠٢	١٩٩٤/١١/١٣	
انشاء مركزين جمركيين	٣٠٤٤	٤٠٠٩	١٩٩٤/١٢/١٠	
(د)				
دستور:-				
قرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤:	١٢٥١	٣٩٧٦	١٩٩٤/٦/١٦	
صادر عن المجلس العالي لتفسير الدستور (قانون نقابة المعلمين)				
دفاع مدني:-				
امر دفاع مدني رقم (١) لسنة ١٩٩٤ اسطوانات الغاز	٨٧٧	٣٩٦٥	١٩٩٤/٥/٢	
امر دفاع مدني رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ نقل مواد كيميائية خطيرة	٨٧٨	٣٩٦٥	١٩٩٤/٥/٢	
تحديد الراتب الاساسي وبدل التمثيل لمنصب مدير الدفاع المدني العام	١٨١٩	٣٩٨٧	١٩٩٤/٨/١٦	

الموضوع	الصفحة	عدد	التاريخ	الجريدة الرسمية
الدين العام:-				
نظام رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام الدين العام	٢١٤٧	٣٩٩٣	١٩٩٤/٩/١٧	
الديوان الملكي الهاشمي:-				
تعيين سكرتير ثقافي لجلالة الملك المعظم في الديوان الملكي الهاشمي	٢٦٥١	٤٠٠٠	١٩٩٤/١١/١٠	
(ز)				
رسوم:-				
نظام رقم ٤٤ لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام رسوم للدخول الى المتاحف والمواقع الاثرية	٢١٤٨	٣٩٩٣	١٩٩٤/٩/١٧	
نظام رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام رسوم المحاكم	٢٦٣٢	٣٩٩٩	١٩٩٤/١١/١	
نظام رقم ٧٤ لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام رسوم المحاكم	٣٢٦١	٤٠١٥	١٩٩٤/١٢/٣١	
(ح)				
زراعة:-				
قرار رقم ١ لسنة ١٩٩٤ - شروط ذبح الحيوانات اضطرارياً	٢١٦٠	٣٩٩٣	١٩٩٤/٩/١٧	
(ط)				
سجون:-				
اعلان صادر عن وزير الداخلية باعتبار فرع اصلاح اريد سجناً	١٢٥٣	٣٩٧٦	١٩٩٤/٦/١٦	
اعلان صادر عن وزير الداخلية باعتبار شعبة للحجز المؤقت في مركز أمن مرج الحمام مكاناً للتوقيف القانوني	١٤٠٥	٣٩٧٨	١٩٩٤/٧/٢	
السلك الدبلوماسي الاردني:-				
نظام رقم (١٤) لسنة ١٩٩٤: نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي الاردني	٧٥٦	٣٩٦١	١٩٩٤/٤/١٦	
نظام رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٤: نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي الاردني	١٤٠١	٣٩٧٨	١٩٩٤/٧/٢	
نظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٩٤: نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي الاردني	٢٤٥٣	٣٩٩٧	١٩٩٤/١٠/١٦	
سير:-				
تعليمات معلة لتعليمات مراكز تدريب السواقة	١٩٢	٣٩٤٨	١٩٩٤/٢/١	
تعليمات معلة لتعليمات الخاصة بالشروط الواجب توفرها في الباصات - الحافلات وسيارات الركوب المتوسطة - المستوردة والمصنعة محلياً	٦٢٦	٣٩٥٨	١٩٩٤/٤/٢	
محضر اجتماع لجنة السير المركزية رقم ١ - لسنة ١٩٩٤	٦٧١	٣٩٥٩	١٩٩٤/٤/١٠	
تعليمات معلة لتعليمات المواصفات الواجب توفرها في صهاريج نقل المواد السائلة والسائلة	٢١٥٨	٣٩٩٣	١٩٩٤/٩/١٧	
محضر اجتماع لجنة السير المركزية رقم (٢) لسنة ١٩٩٤	٢٢١٩	٣٩٩٤	١٩٩٤/٩/٢٥	
محضر اجتماع لجنة السير المركزية رقم (٣) لسنة ١٩٩٤	٢٥٠٧	٣٩٩٨	١٩٩٤/١٠/٢٥	

هذه من المأخوذ

الموضوع			الجريدة الرسمية		
صفحة	عدد	تاريخ	صفحة	عدد	تاريخ
تعليمات معدلة لتعليمات تجهيز المركبات (ش)	٢٦٤٩	١٩٩٤/١١/١	٣٩٩٩		
شباب:-					
نظام رقم ٥١ لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام اللجنة الأولمبية الاردنية	٢٢٩٧	١٩٩٤/١٠/١	٣٩٩٥		
نظام رقم ٥٢ لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام الاتحادات الرياضية	٢٢٩٩	١٩٩٤/١٠/١	٣٩٩٥		
نظام رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام المركز الاردني لاعداد المدربين والقادة للشباب	٢٣٠٢	١٩٩٤/١٠/١	٣٩٩٥		
الشركات:-					
صدرت اعلاناتها في الملاحق التالية:					
ملحق للعدد	٣٩٥٠	١٩٩٤/٢/١٠			
ملحق للعدد	٣٩٥٢	١٩٩٤/٢/٢٤			
ملحق للعدد	٣٩٥٩	١٩٩٤/٤/١٠			
ملحق للعدد	٣٩٦٣	١٩٩٤/٤/٢٥			
ملحق للعدد	٣٩٦٦	١٩٩٤/٥/١٠			
ملحق للعدد	٣٩٦٨	١٩٩٤/٥/٢٦			
ملحق للعدد	٣٩٧٣	١٩٩٤/٦/١١			
ملحق للعدد	٣٩٧٧	١٩٩٤/٦/٢٥			
ملحق للعدد	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠			
ملحق للعدد	٣٩٨٣	١٩٩٤/٧/٢٥			
ملحق للعدد	٣٩٨٦	١٩٩٤/٨/١٠			
ملحق للعدد	٣٩٩١	١٩٩٤/٩/١٠			
ملحق للعدد	٣٩٩٤	١٩٩٤/٩/٢٥			
(ص)					
صحة:-					
نظام رقم ٧ - لسنة ١٩٩٤ - نظام فحص الانوية	٤٤٨	١٩٩٤/٣/١	٣٩٥٣		
نظام رقم ٨ - لسنة ١٩٩٤ - نظام صحة وبلاحة الغذاء	٤٥٠	١٩٩٤/٣/١	٣٩٥٣		
نظام رقم ٩ - لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام المستشفيات الخاصة	٤٥٣	١٩٩٤/٣/١	٣٩٥٣		
تحديد اجور المعالجة في مستشفيات ومراكز وزارة الصحة المتعلقة بالمعصن الكثرن	٧٥٨	١٩٩٤/٤/١٦	٣٩٦١		
التصريح لمجموعة اشخاص بفتح مختبرات طبية خاصة	٩١٨	١٩٩٤/٥/١٠	٣٩٦٦		
تعرفة اجور الاطباء	ملحق للعدد	١٩٩٤/١٠/١	٣٩٩٥		
نظام رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٤ نظام الصرف الصحي	٣١١٧	١٩٩٤/١٢/١٧	٤٠١١		

الموضوع			الجريدة الرسمية		
صفحة	عدد	تاريخ	صفحة	عدد	تاريخ
صندوق للمعونة الوطنية:-					
قرارات صادرة عن مجلس ادارة صندوق المعونة الوطنية	٩٧٤	١٩٩٤/٥/١٦	٣٩٦٧		
قرارات صادرة عن مجلس ادارة صندوق المعونة الوطنية	١٠٨٧	١٩٩٤/٦/١	٣٩٧١		
قرارات صادرة عن مجلس ادارة صندوق المعونة الوطنية	٢٣١٣	١٩٩٤/١٠/١	٣٩٩٥		
قرارات صادرة عن مجلس ادارة صندوق المعونة الوطنية	٣٢٦٢	١٩٩٤/١٢/٣١	٤٠١٥		
(ض)					
ضريبة:-					
قانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ لقانون للضريبة العامة على المبيعات	١٠٣٧	١٩٩٤/٥/٣١	٣٩٧٠		
نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٩٤: نظام حد التسجيل لغايات الضريبة العامة على المبيعات	ملحق للعدد	١٩٩٤/٦/١	٣٩٧١		
تعليمات صادرة بمقتضى احكام قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤	ملحق للعدد	١٩٩٤/٦/١	٣٩٧١		
نظام رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام حد التسجيل لغايات الضريبة العامة على المبيعات	٢١٥٠	١٩٩٤/٩/١٧	٣٩٩٣		
(ع)					
عرش:-					
سفر جلالة الملك المعظم وتعيين سمو الامير محمد بن طلال نائباً عن جلالتة	٦٦	١٩٩٤/١/١٧	٣٩٤٥		
سفر جلالة الملك المعظم وتعيين سمو الامير الحسن ولي العهد نائباً عن جلالتة	٦٨	١٩٩٤/١/١٧	٣٩٤٥		
عودة جلالة الملك المعظم	١٩٥	١٩٩٤/٢/٥	٣٩٤٩		
سفر جلالة الملك المعظم وتعيين سمو الامير محمد بن طلال نائباً عن جلالتة	٥٤٩	١٩٩٤/٣/٢١	٣٩٥٥		
عودة جلالة الملك المعظم	٦٠٦	١٩٩٤/٣/٢٦	٣٩٥٧		
سفر جلالة الملك المعظم وتعيين سمو الامير الحسن ولي العهد نائباً عن جلالتة	٧٨١	١٩٩٤/٤/١٩	٣٩٦٢		
عودة جلالة الملك المعظم	٨٦٩	١٩٩٤/٤/٢٨	٣٩٦٤		
سفر جلالة الملك المعظم وتعيين سمو الامير محمد بن طلال نائباً عن جلالتة	١٠٣٥	١٩٩٤/٥/٢٦	٣٩٦٩		
عودة جلالة الملك المعظم	١٠٩٤	١٩٩٤/٦/٤	٣٩٧٢		
سفر جلالة الملك المعظم وتعيين سمو الامير الحسن ولي العهد نائباً عن جلالتة	١٢٣٧	١٩٩٤/٦/١٢	٣٩٧٥		
عودة جلالة الملك المعظم	١٤١١	١٩٩٤/٧/٣	٣٩٧٩		

هكذا من المجلد

الموضوع	الجديدة الرسمية	صفحة	عدد	تاريخ
سفر جلالة الملك المعظم وتعيين سمو الامير الحسن ولي العهد نائباً عن جلالتة	١٤٩٦	٣٩٨٢	١٩٩٤/٧/٢٣	
عودة جلالة الملك المعظم	١٦٧٨	٣٩٨٥	١٩٩٤/٨/٤	
سفر جلالة الملك المعظم وتعيين سمو الامير الحسن ولي العهد نائباً عن جلالتة	١٩٤٤	٣٩٨٩	١٩٩٤/٨/٢٩	
عودة جلالة الملك المعظم	٢١٢٥	٣٩٩٢	١٩٩٤/٩/١٣	
سفر جلالة الملك المعظم وتعيين سمو الامير محمد بن طلال نائباً عن جلالتة	٢٩٦٣	٤٠٠٤	١٩٩٤/١١/٢٣	
مباشرة حضرة صاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي العهد سلطاته الدستورية نائباً عن جلالة الملك المعظم	٢٩٩٠	٤٠٠٧	١٩٩٤/١٢/١	
عودة جلالة الملك المعظم	٢٩٩١	٤٠٠٨	١٩٩٤/١٢/٦	
سفر جلالة الملك المعظم وتعيين سمو الامير الحسن ولي العهد نائباً عن جلالتة	٣١٠٧	٤٠١٠	١٩٩٤/١٢/١٠	
عودة جلالة الملك المعظم	٣١٤٥	٤٠١٢	١٩٩٤/١٢/١٧	
سفر جلالة الملك المعظم وتعيين سمو الامير الحسن ولي العهد نائباً عن جلالتة	٣٢٣٩	٤٠١٤	١٩٩٤/١٢/٢٧	
(ق)				
قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين				
قرار رقم (١٠) لسنة ١٩٩٣ - تفسير مانتين في نظام الخدمة المدنية	١٩٣	٣٩٤٨	١٩٩٤/٢/١	
قرار رقم (١١) لسنة ١٩٩٣ - تفسير مادة في قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية	٣١٩	٣٩٥١	١٩٩٤/٢/١٦	
قرار رقم (١٢) لسنة ١٩٩٣ - قانون نقابة الصيادلة، قانون مزاولة مهنة الصيدلة	٣٢١	٣٩٥١	١٩٩٤/٢/١٦	
قرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤ - تفسير احكام فقرتين من مادة في قانون التقاعد المدني	٨٧٣	٣٩٦٥	١٩٩٤/٥/٢	
قرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ - تفسير فقرة من مادة في قانون التقاعد المدني	٨٧٤	٣٩٦٥	١٩٩٤/٥/٢	
قرار رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ - تفسير احكام مواد من قانون المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري وقانون سلطة المياه	٨٧٦	٣٩٦٥	١٩٩٤/٥/٢	

الموضوع	الجديدة الرسمية	صفحة	عدد	تاريخ
قضاء:-				
نظام رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٤ - نظام المسابقات القضائية للقضاة النظاميين	٢٦٢٦	٣٩٩٩	١٩٩٤/١١/١	
نظام رقم ٥٧ لسنة ١٩٩٤ - نظام الدورات والبحوث للقضاة النظاميين	٢٦٢٨	٣٩٩٩	١٩٩٤/١١/١	
نظام رقم ٥٨ لسنة ١٩٩٤ - نظم أعوان للقضاة للقوات المسلحة:-	٢٦٣٠	٣٩٩٩	١٩٩٤/١١/١	
قانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٤: قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية	٩٦٤	٣٩٦٧	١٩٩٤/٥/١٦	
قانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٤: قانون معدل لقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية	١٠٨١	٣٩٧١	١٩٩٤/٦/١	
نظام رقم (١٩) لسنة ١٩٩٤: نظام معدل لنظام كادر ضباط القوات المسلحة الاردنية	١٣٩٠	٣٩٧٨	١٩٩٤/٧/٢	
نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٤: نظام معدل لنظام علاوات غلاء المعيشة الاضافية وعلاوات الميدان لضباط ولفراد القوات المسلحة الاردنية	١٣٩١	٣٩٧٨	١٩٩٤/٧/٢	
تصحيح خطأ في المادة (٢) من النظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٤	١٤٩٥	٣٩٨١	١٩٩٤/٧/١٦	
نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٤: نظام معدل لنظام كادر ضباط القوات المسلحة الاردنية.	١٨١٤	٣٩٨٧	١٩٩٤/٨/١٦	
تحديد الراتب الاساسي وبديل التمثيل لمنصبي رئيس الازكان المشتركة ومدير للمخابرات للعلمة	١٨١٩	٣٩٨٧	١٩٩٤/٨/١٦	
قوانين:-				
اعلانات صادرة بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور:-				
اعلان صادر بمقتضى المادة - ٩٤ - من الدستور باقرار القانون رقم - ٣ - لسنة ١٩٩٤: قانون التربية والتعليم والذي حل محل للقانون المؤقت رقم - ٢٧ - لسنة ١٩٨٨	٦٠٨	٣٩٥٨	١٩٩٤/٤/٢	
اعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور باقرار القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٤: قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية والذي حل محل للقانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩	١٢٤٠	٣٩٧٦	١٩٩٤/٦/١٦	
اعلان بطلان لقانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية	١٢٤٣	٣٩٧٦	١٩٩٤/٦/١٦	

هكذا من الأصول

الموضوع	الجديدة الرسمية	صفحة	عدد	تاريخ
اعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور باقرار القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٤: قانون المالكين والمستأجرين والذي حل محل القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢	١٩٩٤/٨/١	٣٩٨٤	١٦٥٥	
تصحيح خطأ في قانون المالكين والمستأجرين	١٩٩٤/٩/١	٣٩٩٠	١٩٦٦	
اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور باقرار القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٩٤: قانون معدل لقانون مؤسسة عالية/الخطوط الجوية الملكية الاردنية	١٩٩٤/١٢/٣١	٤٠١٥	٣٢٤٢	
(ل)				
اللوازم:-				
تعليمات العطاءات رقم (١) لسنة ١٩٩٤: تعليمات تنظيم لجراءات العطاءات وشروط الاشتراك فيها	١٩٩٤/١/١٦	٣٩٤٤	٤٧	
تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٩٤: تعليمات اعداد قوائم احتياجات الدولر من اللوازم وتنظيم طلبات الشراء الخاصة بها	١٩٩٤/١/١٦	٣٩٤٤	٦٢	
نظام رقم (١٦) لسنة ١٩٩٤: نظام معدل لنظام اللوازم والاشغال لامانة عمان الكبرى	١٩٩٤/٥/١٦	٣٩٦٧	٩٦٥	
تعليمات رقم (٥) لسنة ١٩٩٤: تعليمات ادارة وتنظيم المستودعات الحكومية والرقابة على المخزون	١٩٩٤/٨/١٦	٣٩٨٧	١٨٢٥	
(م)				
مؤسسات:-				
تعديل بدل خدمات مؤسسة الموانئ للحاويات التي ترد بطريق الاطرمة	١٩٩٤/١/١٦	٣٩٤٤	٤٦	
اضافة فئة جديدة الى الجدول رقم ٣ - الملحق بنظام بدل خدمات مؤسسة الموانئ	١٩٩٤/٢/١٦	٣٩٥١	٣١٥	
تعديل لفقرة من الفقة الثالثة من الجدول رقم ٤ - الملحق بنظام بدل خدمات مؤسسة الموانئ	١٩٩٤/٢/١٦	٣٩٥١	٣١٥	
التعليمات التنفيذية للجنة شؤون الضمان/مؤسسة الضمان الاجتماعي	١٩٩٤/٢/١٦	٣٩٥١	٣١٨	
التعليمات التنفيذية لاصابات العمل والأمراض المهنية/مؤسسة الضمان الاجتماعي	١٩٩٤/٣/١	٣٩٥٣	٤٦٢	
تعديل لفقرة من الفقة الثالثة من الجدول رقم ٤ - الملحق بنظام بدل خدمات مؤسسة الموانئ	١٩٩٤/٤/١٦	٣٩٦١	٧٥٨	
التعليمات التنفيذية للجنة الطبية في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	١٩٩٤/٥/١٦	٣٩٦٧	١٧٩	

الموضوع	الجديدة الرسمية	صفحة	عدد	تاريخ
تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٩٤: تعليمات ترخيص مؤسسات ومراكز للتربية الخاصة والتأهيل	١٩٩٤/٧/٢	٣٩٧٨	١٤٠٦	
نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٩٤: نظام إلغاء نظام صندوق الانقراض لموظفي مؤسسة ادارة وتنمية اموال الأيتام	١٩٩٤/٨/١٦	٣٩٨٧	١٨١٨	
تعليمات مزاوله اعمال المعاينة البحرية في ميناء العقبة	١٩٩٤/٨/١٦	٣٩٨٧	١٨٢٠	
تعليمات مزاوله اعمال الصيانة البحرية في ميناء العقبة	١٩٩٤/٨/١٦	٣٩٨٧	١٨٢٣	
تعديل بدل خدمات مؤسسة الموانئ الواردة في الجدول رقم (٣)	١٩٩٤/٩/١	٣٩٩٠	١٩٥٦	
الملحق بنظام بدل خدمات مؤسسة الموانئ	١٩٩٤/٩/١٧	٣٩٩٣	٢١٤٢	
نظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٤: نظام معدل لنظام العلاوات لموظفي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	١٩٩٤/١١/١٦	٤٠٠٣	٢٨٦٢	
اقله مناطق حرة خاصة بمشاريع الاغنام	١٩٩٤/١٢/٣١	٤٠١٥	٣٢٤٢	
قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٩٤: قانون معدل لقانون مؤسسة عالية/الخطوط الجوية الملكية الاردنية	١٩٩٤/١٢/٣١	٤٠١٥	٣٢٤٤	
قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٤: قانون معدل لقانون المؤسسة الاردنية للاستثمار	١٩٩٤/١٢/٣١	٤٠١٥	٣٢٥٥	
نظام رقم (٧٠) لسنة ١٩٩٤: نظام معدل لنظام مستخمي مؤسسة النقل العام	١٩٩٤/٢/١٦	٣٩٥١	٢٨٧	
للمال:-				
نظام رقم (٣) لسنة ١٩٩٤: النظام المالي	١٩٩٤/٩/١٠	٣٩٩١	١٩٧٦	
مجالس لطوائف الدينية:				
تعيين هيئة حاكمة جديدة لمحكمة الاستئناف الكنسية الطائفة الانجيلية الاسقفية العربية				

هكذا من المأهول

الموضوع	الجريدة الرسمية	صفحة	عدد	تاريخ
معهـد :-				
نظام رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٤ - نظام المعهد للدبلوماسي	٢١٢٨	٣٩٩٣	١٩٩٤/٩/١٧	
نظام رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام معهد الملكة نور الثاني للطيران المدني	٣٢٥٢	٤٠١٥	١٩٩٤/١٢/٣١	
مقاطعة اسرائيل، :-				
قرار رقم ١- لسنة ١٩٩٤	١١٧٨	٣٩٧٣	١٩٩٤/٦/١١	
الملكية الاردنية :-				
تجديد عضوية عضو في مجلس ادارة الملكية الاردنية	١٩٦٧	٣٩٩١	١٩٩٤/٩/١٠	
تعيين عضو في مجلس ادارة الملكية الاردنية	١٩٦٧	٣٩٩١	١٩٩٤/٩/١٠	
قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩٤ - قانون معدل لقانون مؤسسة عالية/ الخطوط الجوية الملكية الاردنية	٣٢٤٢	٤٠١٥	١٩٩٤/١٢/٣١	
مهنة تدقيق الحسابات :-				
قرار صادر عن مجلس مهنة تدقيق الحسابات بترخيص لمزاولة المهنة	٢٣١	٣٩٥٠	١٩٩٤/٢/١٠	
قراران صادران عن مجلس مهنة تدقيق الحسابات بترخيص لمزاولة المهنة	٥٠٢	٣٩٥٤	١٩٩٤/٣/١٠	
قرار صادر عن مجلس مهنة تدقيق الحسابات بترخيص لمزاولة المهنة	١٥٦٦	٣٩٨٣	١٩٩٤/٧/٢٥	
قرار صادر عن مجلس مهنة تدقيق الحسابات بترخيص لمزاولة المهنة	٢٢٤١	٣٩٩٤	١٩٩٤/٩/٢٥	
الموازنة العامة :-				
قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٤ - قانون للموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤	١٧١	٣٩٤٨	١٩٩٤/٢/١	
المواصفات القياسية :-				
اصدار المواصفات القياسية ارقام ٩٦٢، ٩٦١، ٩٦٨، ٩٥٩، ١٤٧، ١٣٨	٩٢	٣٩٤٦	١٩٩٤/١/٢٥	
لعام ١٩٩٣				
اصدار المواصفات القياسية ارقام ٩٦٥، ٩٦٤، ٩٦٠، ٩٦٣	٩٣	٣٩٤٦	١٩٩٤/١/٢٥	
لعام ١٩٩٣				
اصدار المواصفات القياسية ارقام ٨٩٣، ٢٥٣	٦٧٠	٣٩٥٩	١٩٩٤/٤/١٠	
لعام ١٩٩٤				
اصدار المواصفات القياسية ارقام ٩٦٦، ٩٦٧، ٨٧٣، ٩٦٦	٩١٧	٣٩٦٦	١٩٩٤/٥/١٠	
لعام ١٩٩٤				
اصدار المواصفات القياسية ارقام ١٧٣، ٥٩٣، ٣٨٢، ٢٠٨، ٧٠٥، ٩٨	١٤٤٦	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
لعام ١٩٩٤				
اصدار المواصفات القياسية ارقام ٩٦٦، ٥٤٨	١٨٨٦	٣٩٨٨	١٩٩٤/٨/٢٥	
لعام ١٩٩٤				

هذه من الأصل

الموضوع	الجريدة الرسمية		
	صفحة	عدد	تاريخ
اصدار المواصفات القياسية لرقام ٩٧٧،٧٥٨،٥٣١،١١٥،٩٥،١٠،٢	٢٢١٦	٣٩٩٤	١٩٩٤/٩/٢٥
٩٨٣،٩٧٨ لعام ١٩٩٤			
اصدار المواصفات القياسية لرقام ٩٨٥،٩٨٤،٩٨٠،٩٧٩،٩٧١،٥٢٩	٢٣٦٦	٣٩٩٦	١٩٩٤/١٠/١٠
٩٨٢ لعام ١٩٩٤			
اصدار المواصفات القياسية لرقام ٩٩٤،٩٨١،٩٧٤،٢٨٣،٣٧٣	٢٥٠٤	٣٩٩٨	١٩٩٤/١٠/٢٥
١٩٩٤			
اصدار المواصفات القياسية لرقام ٩٩٥،٩٩٠،٩٨٧،٩٨٦،٩٧٦،٩٧٥	٢٦٩٨	٤٠٠٠	١٩٩٤/١١/١٠
٩٧٢ لعام ١٩٩٤			
اصدار المواصفات القياسية لرقام ٩٨٨،٩٧٣،٧٢٥	٢٩٠٧	٤٠٠٥	١٩٩٤/١١/٢٦
اصدار المواصفات القياسية لرقام ٩٨٩،٩٩١،٩٩٢،٩٩٦،١٧٤،٢٨٨	٣٠٤٣	٤٠٠٩	١٩٩٤/١٢/١٠
٥٢٣ لعام ١٩٩٤			
قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٤ - قانون المواصفات والمقاييس	٣١٠٩	٤٠١١	١٩٩٤/١٢/١٧
اصدار المواصفات القياسية لرقام ٧٠٩،٦٨٤،٤٦٣،٢٨١،٤٥٠،٣١	٣٢٠٩	٤٠١٣	١٩٩٤/١٢/٢٥
٧٣٠، ٧٤٩، ٩٩٣ لعام ١٩٩٤			
الموظفون والمستخدمون:-			
نظام رقم ١١- لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام صندوق الضمان	٤٥٥	٣٩٥٣	١٩٩٤/٣/١
الاجتماعي للعاملين في وزارة التربية والتعليم			
تعليمات برامج للدورات التدريبية المحلية للموظفين	٤٥٧	٣٩٥٣	١٩٩٤/٣/١
علاوات موظفي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	٦٢٣	٣٩٥٨	١٩٩٤/٤/٢
نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٩٤ - نظام تشكيلات الوزارات والدوائر	١٠٨٤	٣٩٧١	١٩٩٤/٦/١
الحكومية للسنة المالية ١٩٩٤			
نظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٤ - نظام الخدمة القضائية للقضاة الشرعيين	١٣٩٥	٣٩٧٨	١٩٩٤/٧/٢
نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٤ - نظام الخدمة القضائية للنظاميين	١٣٩٨	٣٩٧٨	١٩٩٤/٧/٢
نظام رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام العلاوات الموحدة للموظفين	١٤٠٢	٣٩٧٨	١٩٩٤/٧/٢
زيادة العاملين بأجور يومية في الوزارات والدوائر الحكومية	١٤٩٢	٣٩٨١	١٩٩٤/٧/١٦
نظام رقم ٢٧- لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية	١٦٧٠	٣٩٨٤	١٩٩٤/٨/١
نظام رقم ٢٨- لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام الخدمة المدنية	١٨١٢	٣٩٨٧	١٩٩٤/٨/١٦
نظام رقم ٣١- لسنة ١٩٩٤ - نظام إلغاء نظام صندوق الانحياز لموظفي مؤسسة ادارة وتنمية اموال الائتم	١٨١٨	٣٩٨٧	١٩٩٤/٨/١٦
تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٩٤ - تعليمات معدلة لتعليمات احتساب العلاوات والبدلات الناشئة عن الاستقدام رقم (١) لسنة ١٩٨٥	١٩٦٣	٣٩٩٠	١٩٩٤/٩/١
نظام رقم ٣٦- لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام العلاوات الموحدة لموظفي البلديات	٢١٢٦	٣٩٩٣	١٩٩٤/٩/١٧

الموضوع	الجريدة الرسمية		
	صفحة	عدد	تاريخ
نظام رقم ٦٠- لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية رقم ١٧ لسنة ١٩٩٤	٢٦٣٩	٣٩٩٩	١٩٩٤/١١/١
نظام رقم ٦٣- لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية رقم ١٧ لسنة ١٩٩٤	٢٩٧٨	٤٠٠٦	١٩٩٤/١٢/١
نظام رقم ٦٤- لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام الخدمة المدنية	٢٩٨٠	٤٠٠٦	١٩٩٤/١٢/١
نظام رقم ٦٥- لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية رقم ١٧ لسنة ١٩٩٤	٢٩٨٣	٤٠٠٦	١٩٩٤/١٢/١
نظام رقم ٧١- لسنة ١٩٩٤ - نظام معدل لنظام مستخدمي مؤسسة النقل العام	٣٢٥٥	٤٠١٥	١٩٩٤/١٢/٣١
ميساف:-			
نظام رقم ٦٧- لسنة ١٩٩٤ - نظام الاشتراك في مياه الشرب	٣١٢٢	٤٠١١	١٩٩٤/١٢/١٧
نقابة اطباء البيطريين:- (ن)			
انتساب طبيب بيطري الى نقابة اطباء البيطريين الاردنيين بموافقة مجلس الوزراء	٩٥	٣٩٤٦	١٩٩٤/١/٢٥
اسماء اطباء البيطريين الاردنيين الذين سددوا الرسوم وأدوا اليمين القانونية	٢٢٦	٣٩٥٠	١٩٩٤/٢/١٠
حتى ١٩٩٣/١٢/٣١			
اسماء اطباء البيطريين الاردنيين الذين سددوا الرسوم وأدوا اليمين القانونية	١٢٨٤	٣٩٧٧	١٩٩٤/٦/٢٥
حتى ١٩٩٤/٥/٣١			
نقابة المهندسين الزراعيين:-			
اسماء اعضاء نقابة المهندسين الزراعيين	٨٢١	٣٩٦٣	١٩٩٤/٤/٢٥
وزارة/ تشكيلات:- (و)			
تعيين وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية	١	٣٩٤٣	١٩٩٤/١/١٠
تعيين وزراء	١٢٣٥	٣٩٧٤	١٩٩٤/٦/١١
قبول استقالة وزراء	١٢٣٦	٣٩٧٤	١٩٩٤/٦/١١
قبول استقالة نائب رئيس الوزراء	٣١٤٨	٤٠١٣	١٩٩٤/١٢/٢٥
وكالات الوزراء:-			
تولي معالي وزير الدولة اعمال وزارة للتنمية الاجتماعية بالوكالة	٢	٣٩٤٣	١٩٩٤/١/١٠
تولي معالي نائب رئيس الوزراء اعمال وزارة الداخلية بالوكالة	٧٠	٣٩٤٦	١٩٩٤/١/٢٥
تولي معالي نائب رئيس الوزراء اعمال رئاسة الوزراء وزارة الدفاع بالوكالة	١٩٦	٣٩٥٠	١٩٩٤/٢/١٠
تولي معالي نائب رئيس الوزراء وزير التعليم العالي اعمال وزارة الاعلام بالوكالة	١٩٦	٣٩٥٠	١٩٩٤/٢/١٠
تولي معالي وزير الزراعة اعمال وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة	١٩٦	٣٩٥٠	١٩٩٤/٢/١٠
تولي معالي وزير الدولة اعمال وزارة السياحة والآثار بالوكالة	١٩٦	٣٩٥٠	١٩٩٤/٢/١٠
تولي معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية اعمال وزارة المالية بالوكالة	١٩٦	٣٩٥٠	١٩٩٤/٢/١٠

هكذا من المأهول

الموضوع	صفحة	عدد	الجريدة الرسمية	تاريخ
تولي معالي وزير الصناعة والتجارة اعمال وزارة التخطيط بالوكالة	١٩٦	٣٩٥٠	١٩٩٤/٢/١٠	
تولي معالي وزير الدولة اعمال وزير الدولة للشؤون الخارجية بالوكالة	١٩٦	٣٩٥٠	١٩٩٤/٢/١٠	
تولي معالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية اعمال وزارة الشباب بالوكالة	٣٢٤	٣٩٥٢	١٩٩٤/٢/٢٤	
تولي معالي وزير التعمين اعمال وزارة الصناعة والتجارة بالوكالة	٤٦٨	٣٩٥٤	١٩٩٤/٣/١٠	
تولي معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي اعمال وزارة الاعلام بالوكالة	٥٥٢	٣٩٥٦	١٩٩٤/٣/٢٦	
تولي معالي وزير الدولة اعمال وزارة السياحة والآثار بالوكالة	٦٢٧	٣٩٥٩	١٩٩٤/٤/١٠	
تولي معالي وزير الزراعة اعمال وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة	٦٢٧	٣٩٥٩	١٩٩٤/٤/١٠	
تولي معالي وزير النقل اعمال وزارة البريد والاتصالات بالوكالة	٦٢٧	٣٩٥٩	١٩٩٤/٤/١٠	
تولي معالي وزير الدولة اعمال وزارة السياحة والآثار بالوكالة	٦٢٧	٣٩٥٩	١٩٩٤/٤/١٠	
تولي معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية اعمال وزارة التخطيط بالوكالة	٧٨٣	٣٩٦٣	١٩٩٤/٤/٢٥	
تولي معالي وزير الدولة اعمال وزير الدولة للشؤون الخارجية بالوكالة	٧٨٣	٣٩٦٣	١٩٩٤/٤/٢٥	
تولي معالي وزير الدولة اعمال وزارة العدل بالوكالة	٧٨٣	٣٩٦٣	١٩٩٤/٤/٢٥	
تولي معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة اعمال وزارة العمل بالوكالة	٧٨٣	٣٩٦٣	١٩٩٤/٤/٢٥	
تولي معالي وزير الزراعة اعمال وزارة التعمين بالوكالة	٨٧٩	٣٩٦٦	١٩٩٤/٥/١٠	
تولي معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية اعمال وزارة المياه والري بالوكالة	٨٧٩	٣٩٦٦	١٩٩٤/٥/١٠	
تولي معالي وزير الشباب اعمال وزارة التربية والتعليم بالوكالة	٨٧٩	٣٩٦٦	١٩٩٤/٥/١٠	
تولي معالي وزير البريد والاتصالات اعمال وزارة الصحة بالوكالة	١٠٩٦	٣٩٧٣	١٩٩٤/٦/١١	
تولي معالي نائب رئيس الوزراء وزير التعليم العالي اعمال وزارة الاعلام بالوكالة	١٠٩٦	٣٩٧٣	١٩٩٤/٦/١١	
تولي معالي وزير الدولة اعمال وزير الدولة للشؤون الخارجية بالوكالة	١٠٩٦	٣٩٧٣	١٩٩٤/٦/١١	
تولي معالي وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء اعمال وزارة التخطيط بالوكالة	١٠٩٦	٣٩٧٣	١٩٩٤/٦/١١	
تولي معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة اعمال وزارة الإوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية بالوكالة	١٠٩٦	٣٩٧٣	١٩٩٤/٦/١١	

الموضوع	صفحة	عدد	الجريدة الرسمية	تاريخ
تولي معالي وزير النقل اعمال وزارة البريد والاتصالات بالوكالة	١٢٥٤	٣٩٧٧	١٩٩٤/٦/٢٥	
تولي معالي نائب رئيس الوزراء اعمال رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع بالوكالة	١٢٥٤	٣٩٧٧	١٩٩٤/٦/٢٥	
تولي معالي وزير التخطيط اعمال وزارة المالية بالوكالة	١٤١٢	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
تولي سماحة وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية اعمال وزارة الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية بالوكالة	١٤١٢	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
تولي معالي وزير الثقافة اعمال وزارة الاعلام بالوكالة	١٤١٢	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
تولي معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة اعمال وزارة العمل بالوكالة	١٤١٢	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
تولي معالي وزير الدولة اعمال وزارة الشباب بالوكالة	١٤١٢	٣٩٨٠	١٩٩٤/٧/١٠	
تولي معالي نائب رئيس الوزراء اعمال وزارة الداخلية بالوكالة	١٤٩٨	٣٩٨٣	١٩٩٤/٧/٢٥	
تولي معالي وزير الاشغال العامة والإسكان اعمال وزارة الصحة بالوكالة	١٤٩٨	٣٩٨٣	١٩٩٤/٧/٢٥	
تولي معالي وزير التعمين اعمال وزارة الصناعة والتجارة بالوكالة	١٤٩٨	٣٩٨٣	١٩٩٤/٧/٢٥	
تولي معالي نائب رئيس الوزراء اعمال رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع بالوكالة	١٦٧٩	٣٩٨٦	١٩٩٤/٨/١٠	
تولي معالي وزير الاعلام وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء اعمال وزارة التخطيط بالوكالة	١٦٧٩	٣٩٨٦	١٩٩٤/٨/١٠	
تولي معالي وزير العمال اعمال وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة	١٨٣٠	٣٩٨٨	١٩٩٤/٨/٢٥	
تولي معالي وزير الثقافة اعمال وزارة الاعلام بالوكالة	١٨٣٠	٣٩٨٨	١٩٩٤/٨/٢٥	
تولي معالي وزير التعمين اعمال وزارة الصناعة والتجارة بالوكالة	١٨٣٠	٣٩٨٨	١٩٩٤/٨/٢٥	
تولي معالي وزير الدولة اعمال وزارة التنمية الاجتماعية بالوكالة	١٩٦٧	٣٩٩١	١٩٩٤/٩/١٠	
تولي معالي نائب رئيس الوزراء اعمال رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع بالوكالة	١٩٦٧	٣٩٩١	١٩٩٤/٩/١٠	
تولي معالي وزير الدولة اعمال وزارة البريد والاتصالات بالوكالة	٢١٦٢	٣٩٩٤	١٩٩٤/٩/٢٥	
تولي معالي وزير السياحة والآثار اعمال وزارة الشباب بالوكالة	٢١٦٢	٣٩٩٤	١٩٩٤/٩/٢٥	
تولي معالي وزير الاشغال العامة والإسكان اعمال وزارة الصحة بالوكالة	٢١٦٢	٣٩٩٤	١٩٩٤/٩/٢٥	
تولي معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة اعمال وزارة العمل بالوكالة	٢١٦٢	٣٩٩٤	١٩٩٤/٩/٢٥	
تولي معالي وزير التربية والتعليم اعمال وزير الدولة للشؤون الخارجية بالوكالة	٢٣١٩	٣٩٩٦	١٩٩٤/١٠/١٠	
تولي معالي وزير الثقافة اعمال وزارة الاعلام بالوكالة	٢٣١٩	٣٩٩٦	١٩٩٤/١٠/١٠	
تولي معالي وزير الداخلية اعمال وزارة النقل بالوكالة	٢٣١٩	٣٩٩٦	١٩٩٤/١٠/١٠	

هذه من الأهل

الموضوع			الجريدة الرسمية		
تاريخ	عدد	صفحة	تاريخ	عدد	صفحة
تولي معالي وزير الشباب اعمال وزير الدولة للشؤون الخارجية بالوكالة	٢٣١٩	٣٩٩٦	١٩٩٤/١٠/١٠		
تولي معالي وزير الدولة اعمال وزارة البريد والاتصالات بالوكالة	٢٣١٩	٣٩٩٦	١٩٩٤/١٠/١٠		
تولي معالي وزير الاشغال العامة والاسكان اعمال وزارة الصحة بالوكالة	٢٣١٩	٣٩٩٦	١٩٩٤/١٠/١٠		
تولي معالي وزير التخطيط اعمال وزارة المياه والري بالوكالة	٢٤٦٢	٣٩٩٨	١٩٩٤/١٠/٢٥		
تولي معالي وزير الثقافة اعمال وزارة الاعلام بالوكالة	٢٤٦٢	٣٩٩٨	١٩٩٤/١٠/٢٥		
تولي معالي وزير العمل اعمال وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة	٢٤٦٢	٣٩٩٨	١٩٩٤/١٠/٢٥		
تولي معالي وزير الدولة اعمال وزارة الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة	٢٤٦٢	٣٩٩٨	١٩٩٤/١٠/٢٥		
تولي معالي وزير الصناعة والتجارة اعمال وزارة التخطيط بالوكالة	٢٤٦٢	٣٩٩٨	١٩٩٤/١٠/٢٥		
تولي معالي وزير الترميم اعمال وزارة المالية بالوكالة	٢٤٦٢	٣٩٩٨	١٩٩٤/١٠/٢٥		
تولي معالي وزير التنمية الاجتماعية اعمال وزارة الزراعة بالوكالة	٢٤٦٢	٣٩٩٨	١٩٩٤/١٠/٢٥		
تولي معالي وزير الترميم اعمال وزارة الصناعة والتجارة بالوكالة	٢٦٥١	٤٠٠٠	١٩٩٤/١١/١٠		
تولي معالي وزير العمل اعمال وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة	٢٨٦٥	٤٠٠٥	١٩٩٤/١١/٢٦		
تولي معالي وزير الزراعة اعمال وزارة التنمية الاجتماعية بالوكالة	٢٨٦٥	٤٠٠٥	١٩٩٤/١١/٢٦		
تولي معالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية اعمال وزارة التعليم العالي بالوكالة	٢٨٦٥	٤٠٠٥	١٩٩٤/١١/٢٦		
تولي معالي وزير الدولة اعمال وزارة السياحة والآثار بالوكالة	٢٨٦٥	٤٠٠٥	١٩٩٤/١١/٢٦		
تولي معالي نائب رئيس الوزراء اعمال رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع والخارجية بالوكالة	٢٩٩٢	٤٠٠٩	١٩٩٤/١٢/١٠		
تولي معالي وزير الدولة اعمال وزارة الداخلية بالوكالة	٢٩٩٢	٤٠٠٩	١٩٩٤/١٢/١٠		
تولي معالي وزير الدولة اعمال وزارة السياحة والآثار بالوكالة	٢٩٩٢	٤٠٠٩	١٩٩٤/١٢/١٠		
تولي معالي وزير التعليم العالي اعمال وزارة التربية والتعليم بالوكالة	٢٩٩٢	٤٠٠٩	١٩٩٤/١٢/١٠		
تولي معالي وزير التربية والتعليم وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء اعمال رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع بالوكالة	٣١٤٨	٤٠١٣	١٩٩٤/١٢/٢٥		
تولي معالي وزير السياحة والآثار اعمال وزارة الخارجية بالوكالة	٣١٤٨	٤٠١٣	١٩٩٤/١٢/٢٥		
تولي معالي وزير الثقافة اعمال وزارة الاعلام بالوكالة	٣١٤٨	٤٠١٣	١٩٩٤/١٢/٢٥		
تولي معالي وزيرة الصناعة والتجارة اعمال وزارة الترميم بالوكالة	٣١٤٨	٤٠١٣	١٩٩٤/١٢/٢٥		

هكذا من المأهول